

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



العنوان

## الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة - دراسة حالة ماليزيا -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادات الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذ المشرف:

- بودغدغ أحمد

إعداد الطالب:

- نور رضوان

لجنة المناقشة / التقييم:

رئيسا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر / أ	أ- إلياس حناش
مشرفا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر / أ	أ- بودغدغ أحمد
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر / أ	أ- بودخدخ مسعود

السنة الجامعية: 2021\2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وعرفان

أول فضل وآخره الله على عونته ونعمته.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل " بودنج أحمد " الذي تكرم بإشرافه على مذكرتي ، فمن قلبي، جزاه الله عنى كل خير.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ حناش الياس وإلى كل من كانوا سابقين في عطائهم الكريم إلي، إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وإلى كل من ساهم في هذا العمل حتى لو بكلمة طيبة.

بارك الله لكم وجعلها في ميزان حسناتكم.

# الإهداء

إلى أمي العزيزة

إلى والدي و إخوتي و أخواتي إلى أبنائهم و بناتهم

إلى كل من نسيهم قلبي وتذكرهم قلبي أهدي ثمرة

جهدي

# ملخص الدراسة

## ملخص الدراسة

### ملخص الدراسة:

إن ما تعانيه الدول من عجز في موازنتها العامة يجعلها تبحث بشكل متواصل عن مصادر جديدة تغطي من خلالها احتياجاتها التمويلية وتنوع في أدواتها. ومن الأدوات التي برزت في السنوات الأخيرة نجد الصكوك الإسلامية حيث باتت تستخدم في تمويل شتى المجالات بما فيها عجز الموازنة العامة للدول.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتمويل العجز في موازنة ماليزيا، من خلال تعبئة المدخرات وتنشيط الهيكل الإنتاجي، مما يؤدي إلى تنمية الموارد الجبائية للدولة، كما تساهم الصكوك الإسلامية السيادية في تمويل مشاريع البنى التحتية مما يخفف الضغط على ميزانية الدولة.

**الكلمات المفتاحية:** الموازنة العامة، عجز الموازنة، الصكوك الإسلامية، تجربة ماليزيا، الإنفاق الحكومي.

### **Abstract :**

Public budget deficit causes countries to constantly look for new resources to cover their funding needs and diversity its mechanisms. Among the funding resources that have emerged in recent years, we find the Islamic Sukuk, which represent the Islamic financing instruments, Islamic Sukuk become used to finance various areas including countries budget deficit.

The purpose of this study is to highlight the role of Islamic Sukuk in achieving economic development, and financing the budget deficit in Malaysia by mobilizing savings and stimulating the structure of production, which will lead to increased resources. budget, so Sukuk can help finance infrastructure projects which will lower the tension on the state budget.

**Key words:** budget, budget deficit, Islamic Sukuk, Malaysia Example , Government spending.

# قائمة المحتويات

## قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
II	البسمة
III	الإهداء
IV	ملخص الدراسة
V	قائمة المحتويات
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الأطر النظرية للصكوك الإسلامية وتمويل عجز الموازنة العامة</b>	
5	تمهيد
6	المبحث الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية
6	المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية
6	الفرع الأول: الصكوك في اللغة والاصطلاح الفقهي
7	المطلب الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية
8	المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية
8	الفرع الأول: الصكوك القابلة للتداول
9	الفرع الثاني: الصكوك الغير القابلة للتداول
11	المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية
13	المبحث الثاني: قدرة الصكوك الإسلامية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة
13	المطلب الأول: مفهوم الصكوك الحكومية

## قائمة المحتويات

13	الفرع الأول: تعريف الصكوك الحكومية
14	الفرع الثاني: خصائص الصكوك الحكومية
15	المطلب الثاني: استخدامات الصكوك في توفير احتياجات رسمية للدول
15	الفرع الأول: الصكوك الحكومية كأداة للسياسة الاقتصادية
16	الفرع الثاني: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية
18	المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة
19	الفرع الأول: دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة للدولة
20	الفرع الثاني: آلية التمويل الصكوك الإسلامية لعجز الموازنة العامة
24	خلاصة
<b>الفصل الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة</b>	
26	تمهيد
27	المبحث الأول: الميزانية العامة للدولة
27	المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة
27	الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة
28	الفرع الثاني: خصائص الميزانية العامة
30	الفرع الثالث: أهمية الميزانية العامة للدولة
31	المطلب الثاني: تبويب الميزانية العامة للدولة
31	الفرع الأول: النفقات العامة
37	الفرع الثاني: الإيرادات العامة

## قائمة المحتويات

48	المطلب الثالث: مبادئ الميزانية العامة للدولة ودورها
49	الفرع الأول: مبادئ الميزانية العامة (القواعد)
50	الفرع الثاني: مراحل دورة الميزانية العامة
53	المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة للدولة، مفهومه، أسبابه، أنواعه
53	المطلب الأول: مفهوم وأنواع عجز الموازنة العامة
53	الفرع الأول: تعريف عجز الميزانية العامة للدولة
54	الفرع الثاني: أنواع عجز الميزانية العامة للدولة
55	المطلب الثاني: أسباب وأثار عجز الميزانية العامة للدولة
55	الفرع الأول: أسباب عجز الميزانية العامة للدولة
58	الفرع الثاني: أثار عجز الميزانية العامة للدولة
62	المطلب الثالث: الإجراءات التقليدية المتبعة من الدولة للقضاء على العجز
62	الفرع الأول: استخدام النفقات العامة في علاج عجز الموازنة
65	الفرع الثاني: استخدام الإيرادات في علاج عجز الموازنة العامة
73	خلاصة
<b>الفصل الثالث: الصكوك الإسلامية كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة في ماليزيا</b>	
75	المبحث الأول: مدخل حول ماليزيا
75	المطلب الأول: لمحة عامة عن اقتصاد ماليزيا
75	الفرع الأول: نبذة مختصرة على دولة ماليزيا
84	الفرع الثاني: السوق المالي الإسلامي الماليزي
89	المبحث الثاني: تجربة ماليزيا في تغطية عجز الموازنة العامة بإصدار الصكوك الإسلامية

## قائمة المحتويات

89	المطلب: تجربة ماليزيا في تغطية عجز الموازنة العامة بإصدار الصكوك الإسلامية
108	الخاتمة
112	قائمة المراجع

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح حالة العجز و الفائض في الموازنة العامة للدولة الماليزية خلال الفترة (1981-2018)	92
02	تطور إصدار الصكوك للفترة من (2010-2016) الوحدة بليون دولار	94
03	عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا بالمقارنة بالعالم خلال الفترة التالية للالتزام العالمية (2008-2014)	95
04	حجم الصكوك الإسلامية مقارنة بحجم إجمالي السندات المصدرة خلال الفترة (2015-2017)	96
05	توزيع الصكوك الماليزية حسب القطاعات (1996-2014)	99
06	نسبة مساهمة إصدار الصكوك السيادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي و نسبة مساهمتها في الموازنة العامة خلال الفترة (2002-2011)	100
07	نسبة الصكوك السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي و موازنة الدولة (2002-2011)	103
08	الزكاة التي تم جمعها و توزيعها في ماليزيا (مليون رينغيت ماليزي)	104

# قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
11	نموذج تنظيم عملية صكوك المرابحة	01
90	رسم توضيحي لإنخفاض عجز الموازنة خلال الفترة من (2008-2018) والبالغ 3 بالمئة عام 2017	02
91	رسم توضيحي لحالة الإنفاق خلال الفترة من ( 2016 - 2018 )	03
92	رسم توضيحي لقيم الفوائض وعجز الموازنة العامة الماليزية خلال الفترة (2016 - 2018)	04
102	النتائج المحلي للفرد الواحد قبل و بعد إصدار الصكوك السيادية لتمويل البنية التحتية في ماليزيا	05
105	تطور حصيلة الزكاة و نسب توزيعها خلال الفترة (1991 - 2013)	06

مقدمة

تعتبر الموازنة العامة للدولة عن الحالة الاقتصادية للدول وأوضاعها المالية والاقتصادية الراهنة، كما أنها تحدد السياسات التي تتبعها الحكومات ما إذا كانت توسعية أو انكماشية، وتحدد أوجه إنفاقهم، وكذا القطاعات التي تركز عليها الحكومات في دعمها للنهوض باقتصادياتهم والرفع في معدلات نموهم، حيث نسعي جل الدول حاليا في جعل الموازنة العامة صورة ايجابية عاكسة للأوضاع المالية والاقتصادية وحتى السياسية السائدة عندهم، وتقادي الوقوع في إشكال عجز الموازنة العامة نتيجة التوسع في الإنفاق العام.

ويتم توجيه الأموال التي يتم تجميعها عن طريق الصكوك الإسلامية نحو الاستثمار المباشر في المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة ومشاريع البنى التحتية، كما يمكن استخدامها في تمويل عجز الموازنة العامة، ويمكن أيضا الاستفادة من الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات السياسة النقدية للتحكم في كمية النقد المتداولة في المجتمع، كما يمكن اللجوء إلى الصكوك الإسلامية كبديل لبرامج خصخصة القطاع العام... إلخ.

### ❖ إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة إشكالية أساسية ومحددة تتمثل في تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، وهو ما يمكن صياغته في السؤال التالي:

- ما هو دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة في ماليزيا؟

ونحاول الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال الإجابة على جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالصكوك الإسلامية؟ وما هي أهميتها؟
  - هل تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة؟
  - ما هي أسباب حدوث عجز الموازنة العامة؟
  - هل يمكن للصكوك الإسلامية أن يكون الخيار الأمثل لتمويل عجز الموازنة العامة في ماليزيا؟
- معالجة إشكالية الدراسة ثم صياغة الفرضيات التالية:
- الطرق التقليدية للتمويل غير كافية للقضاء على عجز الموازنة.
  - تساهم الصكوك الإسلامية في التقليل من عجز الموازنة في ماليزيا.
  - تعتبر تجربة ماليزيا في التمويل بالصكوك الإسلامية نموذجا ناجحا للحد من عجز الموازنة.

## ❖ فرضيات الدراسة:

- تأسيساً على إشكالية الدراسة فإنه يسعى إلى اختبار مدى صحة الفرضية التالية: تساهم الصكوك الإسلامية بشكل كبير في تمويل عجز الميزانية العامة في ماليزيا.

## ❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- 1- التعرف على الصكوك الإسلامية من حيث: مفهومها، وخصائصها.
- 2- بيان الوسائل التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة .
- 3- بيان دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

## ❖ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول أداة مهمة من أدوات التمويل غير التقليدية، وهي الصكوك الإسلامية، وتحدد الكيفية التي يمكن من خلالها الاستفادة منها في تمويل عجز الموازنة العامة كبديل للأدوات المالية التقليدية.

## ❖ أسباب إختيار الدراسة:

- دراسة البديل الشرعي الذي يتركز عليه النظام المالي الإسلامي والتي تساهم في تمويل عجز الموازنة العامة في معظم الدول ومدى فعاليته، إضافة إلى معرفة تجربة ماليزيا التي استعانت في هذا الشأن بالصكوك الإسلامية.
- الدافع الذاتي الذي يهدف إلى توسيع وإثراء معارفنا في هذا المجال.

## ❖ منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي في مذكرتنا من خلال عرضنا لمختلف المفاهيم التي تخدم الموضوع عن طريق تجميع المعلومات وعرضها من مختلف المصادر والمراجع ، وأهم هذه المفاهيم عجز الموازنة العامة، الصكوك الإسلامية ودورها في التمويل، ثم اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة من خلال تحليل مختلف

الإحصاءات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وذلك بإسقاط الجانب النظري على كيفية مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة في ماليزيا.

### ❖ هيكل الدراسة:

جاءت هذه المذكرة في ثلاثة فصول تتصدرها مقدمة، وفي آخرها الخاتمة

الفصل الأول: الصكوك الإسلامية: حيث سيتضمن الإطار النظري للصكوك الإسلامية وسيتم التطرق فيه إلى كل من إطار المفاهيمي والعام لها وذلك بالتحدث من مفهوم الصكوك الإسلامية وأهم أنواعها وآليات عملها دون تلافى أهميتها وأهدافها وكذا التحديات تواجهها.

الفصل الثاني: عجز الموازنة العامة: حيث سيتم التطرق فيه إلى الموازنة العامة للدولة ومكوناتها، ثم الانتقال إلى عجز الموازنة العامة والذي يعتبر المحور أساسي في دراستنا متطرقين فيه إلى كل من مفهومه، وأسبابه وسبل علاجه التقليدية والحديثة، وفي الأخير سنسلط حبل الاهتمام في موضوع البحث وهو الدور الذي تؤديه صكوك الإسلامية كبديل شرعي لعلاج عجز الموازنة العامة.

الفصل الثالث: الصكوك الإسلامية كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة لماليزيا حيث سنقوم في هذا الفصل بدراسة حالة التجربة الماليزية ثم التعرض فيه إلى تجربتها في اعتمادها الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز موازنتها الناتج عن الهزات التي مست اقتصادياتها منذ الأزمة المالية العالمية 2008.

الخاتمة: وسيكون فيها خلاصة عامة عن الموضوع التي تتضمن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وأهم توصياتها.



من أهم المشاكل والعوائق التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة مايلي:

- نقص الإحصائيات المتعلقة بمواضيع حول التمويل بالصكوك الإسلامية في ماليزيا للفترات الحديثة.
- طبيعة الموضوع الذي قمنا بدراسته حيث يتطلب إطلاعاً على تفاصيل المعاملات الشرعية.

## الفصل الأول

الأطر النظرية للصكوك الإسلامية وتمويل

عجز الموازنة العامة

## تمهيد:

تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة هامة من أدوات السياسة الميزانية والتي تستعملها الدولة من أجل بلوغ أهدافها التنموية، لكن مع تنامي الدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ازدادت أعباء الدولة، وازداد معها حجم الإنفاق العام بدرجة تفوق وتيرة نمو الإيرادات العامة، وهو ما يؤدي في الأخير إلى ظهور عجز ميزانية الدولة، حيث تعتمد كل الدول وسائل تقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة تتمثل في الضرائب والقروض وغيرها، وفي ظل زيادة ظاهرة عجز الموازنة العامة وضعف الأساليب التقليدية في تمويله لجأت إلى البحث عن بدائل تمويلية أكثر فعالية، ومن بين هاته الأساليب صيغ التمويل الإسلامي (الصكوك الإسلامية) وفي هذا الإطار حاولنا في الفصل الأول عرض الأطر النظرية للصكوك الإسلامية وتمويل عجز الموازنة العامة. كما وسم هذا الفصل، فكانت مباحثه كالآتي:

## المبحث الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية؛

## المبحث الثاني: قدرة الصكوك الإسلامية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة

## المبحث الأول: الإطار النظري للصكوك الإسلامية

سأتناول في هذا المبحث مفهوم الصكوك الإسلامية في المطلب الأول، ثم ذكر خصائص الصكوك الإسلامية في المطلب الثاني وأنواع الصكوك الإسلامية مطلب ثالث، ثم في الأخير الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية.

### المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية

#### الفرع الأول: الصكوك في اللغة والاصطلاح الفقهي

أولاً- الصكوك لغة: جمع "صك"، وصكه بمعنى ضربه.<sup>1</sup>

وأصل كلمة "الصك" هي "جك" أي "الكتاب"، وهي كلمة فارسية معربة.

ومن معاني "الصك" أنه وثيقة اعتراف بالمال المقبوض، أو وثيقة حق في ملك ونحوه.

ثانياً- اصطلاحاً: عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها:

"أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصة شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة كل منهم فيه".

كما عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - البحرين (المعيار الشرعي رقم 17) الصكوك الإسلامية بأنها " عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله ".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2013، ص 25.

<sup>2</sup> - المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين 2010، ص 238.

## المطلب الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية

تتسم الصكوك الإسلامية بالميزات والخصائص التالية:

- الصك يمثل حصة شائعة وتكون مخصصة للاستثمار في ملكية موجودات وحقوق المشروع وديونه التي عليه للغير، أو أعيانا أو منافع أو خدمات في مشروع أو الاستثمار الذي تم تمويله بأموال الصكوك، ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها، ولهذا يخضع التصرف في الصك الأحكام التصرف في المشاع في الفقه الإسلامي، وإن انتقال حق الملكية لا يرد على الصك بل على ما يدل عليه من صافي قيمة الأعيان والحقوق؛<sup>1</sup>
- مالكي الصكوك يشاركون في ناتج المشروع الممول من أموال الصك، فيحصل كل على نصيبه من العائد ويتحمل نصيبه من الخسارة في حدود ما يمثله الصك باعتباره رب مال في اختصاصه يملكه وما يطرأ عليه من عوارض؛
- أنها وثيقة تصدر باسم مالكها أو لحاملها بفئات متساوية القيمة الإثبات حق مالكها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية؛
- الصكوك المالية متوافقة مع أحكام الشريعة من حيث الأنشطة والاستثمارات المباحة التي تعمل فيها، أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها، فلا تتضمن دفع فائدة محددة مقابل التمويل، أو غير ذلك من المحظورات الشرعية في المعاملات. لا أنها تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها؛<sup>2</sup>
- أن تداولها يخضع لشروط تداول ما تمثله؛
- لا يتم حصول الربح من قبل حامله بالنسبة المحددة ويتحمل الخسارة بقدر الحصة التي يمثّلها الصك.

<sup>1</sup> - أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، مرجع سابق، ص 34.

<sup>2</sup> - المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجع للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 240.

### المطلب الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية

يمكن تقسيم الصكوك الإسلامية إلى <sup>1</sup> :

#### الفرع الأول: الصكوك القابلة للتداول

وهي صكوك تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها، وهي:

##### أولاً- صكوك المضاربة

عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأسمال القراض المضاربة بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه. وتتقسم صكوك المضاربة إلى:

1. **صكوك المضاربة المطلقة:** وهي صكوك لا تكون حصيلتها مخصصة لمشروع معين بل يخول للمضارب المصدر ( الحق في استثمارها في أي مشروع.
2. **صكوك المضاربة المقيدة:** وهي صكوك تقيد بمشروع معين ( عقارات، مصانع..).
3. **صكوك المضاربة المستمرة:** وهي التي لا يستحق رأسمالها إلا بعد انتهاء المشروع وبالطبع مع الربح وبقاء رأسماله.
4. **صكوك المضاربة المحدودة، أو مستردة بالتدرج:** حيث تحدد الجهة المصدرة لها تواريخاً يمكن عندها الأصحاب هذه الصكوك أخذ أرباحهم إن وجدت واسترجاع قيمة صكوكهم.

<sup>1</sup> - معطى الله خير الدين وشرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012، ص 238-241.

## ثانيا - صكوك المشاركة

هي مشابهة كثيرا لصكوك المضاربة، لكن الاختلاف الأساسي هو أنه في صكوك المضاربة يكون المال كله من طرف ( أو مجموعة أطراف ) بينما في صكوك المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة (التي تصدر الصكوك للمستثمرين) تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشراكة وبصورة مشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة.

## ثالثا - صكوك الإجارة

هي وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية في عقار مؤجر أو في منفعة عقار، تعطي صاحبها حق التملك والحصول على الأجرة والتصرف في ملكيته بما لا يضر بحقوق المستأجر، أي أنها قابلة للبيع والتداول. ويتحمل حامل الصك ما يترتب على المالك من تبعات بالعقار كالصيانة والهلاك. ويجوز تداول صكوك الإجارة منذ لحظة إصدارها بعد تملك حملة الصكوك للموجودات وحتى نهاية أجلها.<sup>1</sup>

## رابعا - صكوك المزارعة، المساقاة والمغارسة

إن صكوك المزارعة هي وثائق متساوية القيمة تصدر الاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزارعة ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول، أما المرتبطة بالمساقاة فهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، ويصبح الحملة الصكوك حصة في الثمرة، في حين تعتبر صكوك المغارسة وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

## الفرع الثاني: الصكوك الغير القابلة للتداول

وهي التي لا يجوز تداولها لأنها قائمة على الديون، وما كان هذا شأنه فلا يجوز تداوله، وتتمثل هذه الصكوك في:

<sup>1</sup> - أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2013،

## أولاً- صكوك السلم

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية للبحرين في المعيار الشرعي رقم (17) صكوك السلم بأنها: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأسمال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، فصكوك السلم هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المعجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، الغير قابلة للبيع أو التداول.<sup>1</sup>

## ثانياً- صكوك الاستصناع

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع ملكاً لحملة الصكوك، وصكوك الإستصناع في حقيقتها كصكوك السلم حيث تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، الغير قابلة للبيع أو التداول سواء من طرف البائع أو المشتري.

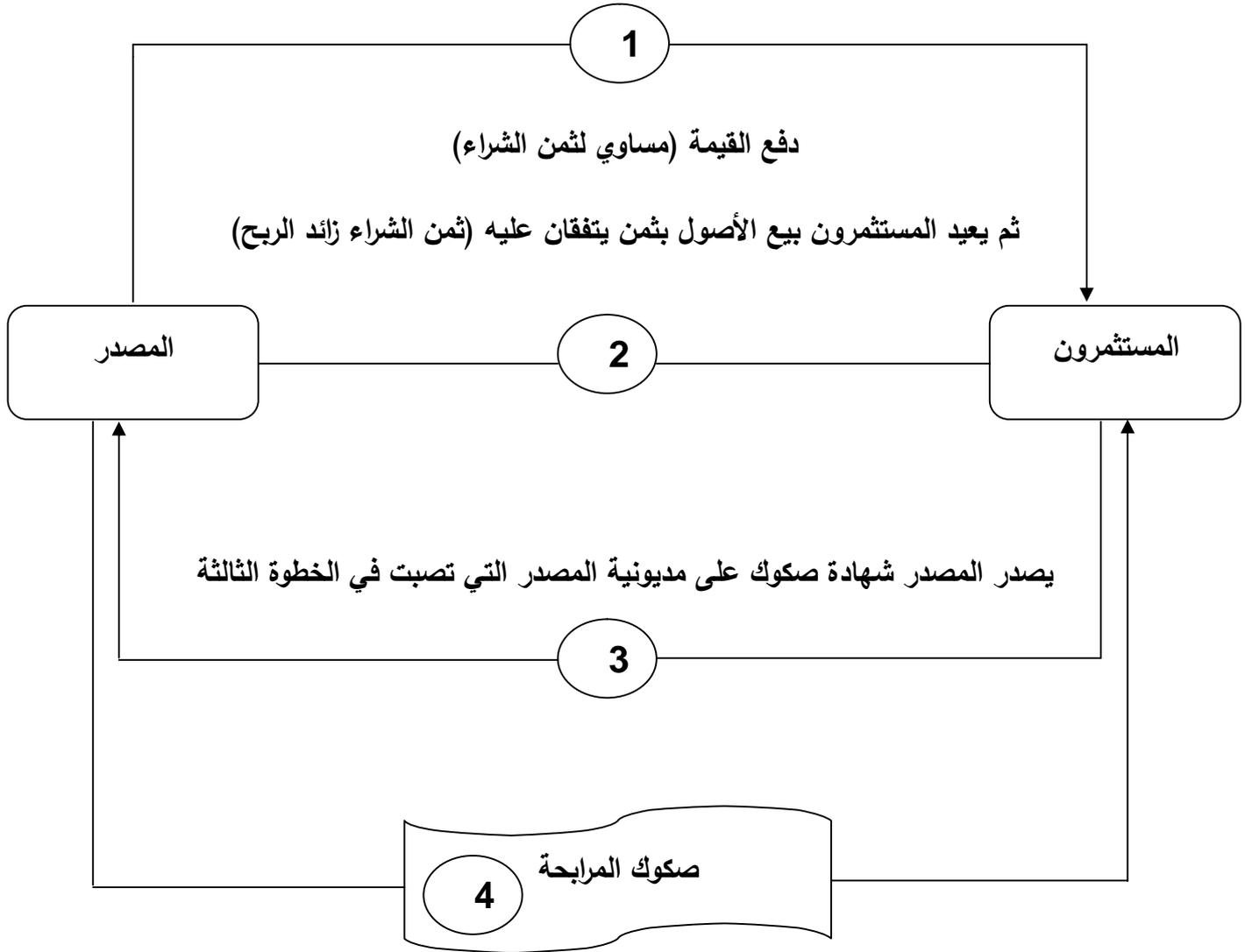
## ثالثاً- صكوك المرابحة

حسب المعيار الشرعي رقم (17) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن صكوك المرابحة هي: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، فصكوك المرابحة يصدرها الواعد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد، بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بعد تملك البائع وقبضه، بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هذه البضاعة ونقلها وتخزينها، ويكتب فيها البائعون لبضاعة المرابحة بعد تملكهم وقبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المرابحة.

<sup>1</sup>- أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص 31.

شكل رقم 1: نموذج تنظيم عملية صكوك المربحة

بيع الأصول للمستثمرين بثمن المبيع نقدا



المصدر: زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 117.

#### المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية

يمكن صياغة الاقتصادية للصكوك بصفة عامة في تحقيق العديد من متطلبات التنمية الاقتصادية،

منها:

تعبئة المدخرات من الراغبين في التعامل وفقا لأحكام الشريعة ؛

- سهولة تدفق الأموال للاستثمارات، بما يساعدها في التوسع في أنشطتها؛
- توسيع وتطوير قاعدة سوق الأوراق المالية من خلال القابلية للتداول؛
- تطوير في تنوع وتشكيلة الأدوات المالية الإسلامية ، وتنويع المخاطر؛
- إتاحة الفرصة للمؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها؛
- إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية في البلدان الإسلامية لاستخدام الصكوك ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنهج الإسلامي، بما يسهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم؛
- المساعدة في تغطية جزء من العجز في الموازنة العامة للدولة؛
- تمويل مشروعات البنية التحتية والمرافق الحكومية وتوفير التمويل اللازم للمشروعات العامة والخاصة، وكذلك المؤسسات المالية، بما يسهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية؛
- تنشيط وتدويل أسواق الأوراق المالية، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لتفعيل سوق مالية إسلامية موحدة.
- اندماج اقتصاديات البلدان الإسلامية مع جميع بلدان العالم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أحمد شعبان محمد على، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية : مفهومها - أنواعها - آليات التعامل بها - الرقابة عليها- المخاطر وعلاجها - دورها التنموي - سبل تحقيقها، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2014 ، ص

## المبحث الثاني: قدرة الصكوك الإسلامية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة

تعتبر الصكوك الإسلامية واحدة من أهم الأدوات التي استحدثتها الهندسة المالية، حيث أنها تعبر عن إضافة كبيرة لأدوات التمويل بصفة عامة وأدوات التمويل بصفة خاصة، كونها تمتاز بقدرتها على توفير الاحتياجات الرسمية للدول وأداة تستعمل في السياسة الاقتصادية سواء التوسعية أو الانكماشية، دون تلافي دورها في إدارة السيولة للبنوك والشركات والحكومات، والأهم في كل هذه الميزات الهائلة أنها وسيلة تتبناها الحكومات من أجل تغطية وتمويل عجز الموازنة العامة والخفض من المديونية. وهذا ما سيتم التطرق له من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: مفهوم الصكوك الحكومية

لا يمكن إخفاء أو تلافي التطور الكبير الذي وصلت لها الصكوك والتي أصبحت في خلال سنوات قليلة من أفضل أدوات الاستثمار الإسلامي الحديثة، حيث أصبحت الدول تصدر صكوك حكومية بكميات هائلة كونها أداة ذات ميزات خاصة سيتم عرضها في هذا المطلب.

### الفرع الأول: تعريف الصكوك الحكومية

من أجل الإحاطة بمفهوم الصكوك الإسلامية (السيادية) سنورد عدد من التعاريف وهي:

**التعريف الأول:** "هي الصكوك التي تصدرها الحكومات وتستخدم حصيلتها في توفير السلع والخدمات وفي استغلال الموارد الطبيعية، كما تستخدمها الدولة كوسيلة من وسائل تعبئة المدخرات والعمل على تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات طبقاً لبرنامج التنمية."

**التعريف الثاني:** "يقصد بالصكوك الحكومية الأوراق المالية المتساوية القيمة التي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني (الوزارة) حيث تعتمد هذه الصكوك على صيغ التمويل الإسلامية."

**التعريف الثالث:** "الصكوك السيادية هي تلك الصكوك التي تصدرها الحكومات الوطنية، أما الشبه السيادية هي التي تصدرها الشركات التجارية المملوكة للحكومة بالكامل أو بنسبة كبيرة، أو المنظمات الدولية مثل

البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، ويختلف نوع الأصول التي يمتلكها حملة الصكوك السيادية وشبهها، وطريقة استخدام حصيلتها حسب هيكل الصكوك، وتحديد العقود الشرعية الأساسية التي تقوم عليها.<sup>1</sup>

ومن التعاريف السابقة نستنتج جملة من النقاط أهمها:

1. تعتبر الصكوك الحكومية أوراق مالية متساوية القيمة.
2. قائمة على الضوابط الشرعية.
3. صكوك صادرة من الحكومات أي الوزارة المالية أو الهيئات التابعة لها.
4. تقوم الصكوك الحكومية على صيغ التمويل الإسلامية.
5. تستخدم مواردها في توفير سلع ولأصول لتمويل التنمية.

ومنه: تعتبر الصكوك الإسلامية السيادية أو الحكومية، أوراق مالية متساوية القيمة تصدرها جهات حكومية مختلفة تمثلها أو تنوب عنها وزارة المالية، وهي صكوك قائمة على أساس شرعي، والجدير بالذكر أنه يتم تسويق أو تداول هته الصكوك للعموم عن طريق قنوات غير مباشرة كالبنوك وشركات الوساطة المالية وذلك في داخل وخارج الدولة. وغالبا ما تكون الصكوك متوسطة أو بعيدة المدى.

### الفرع الثاني: خصائص الصكوك الحكومية

تمتاز الصكوك الحكومية بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية:<sup>2</sup>

1. توفر الصكوك الحكومية استثمارا مأمونا ومتوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية.
2. تساهم بشكل كبير في تفعيل وتنشيط أسواق الأوراق المالية بصفة خاصة والاقتصاد ككل بصفة عامة.
3. تتيح أوراق مالية ذات سيولة عالية مما يساعد المؤسسات المالية والمصارف

<sup>1</sup> - امحمد بن إبراهيم السحيباني، دور الصكوك السيادية والشبه سيادية في تمويل مشروعات البنية الأساسية المدرة للدخل، منتدى تونس الدولي حول الصكوك الإسلامية في خدمة التشغيل، أيام 28-30 نوفمبر، 2016، تونس، ص: 2.

<sup>2</sup> - التجاني عبد القادر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 18-19 (بتصرف).

على إدارة فعالة للخزينة بالاستثمار فيها باعتبار سيولتها العالية.

4. تستخدم الصكوك الحكومية في تمويل التنمية في الجماعات المحلية وكذا إمكانية هته الأخيرة إصدار صكوك ولائية لخدمة التنمية فيها.

1. تقدم كضمانات للحصول على التمويل المصرفي، حيث أنها ضمان عالي الجودة كونها سيادية.

6. ذات دور في استقطاب المدخرات القومية وتنميتها واستقطاب الأموال خارج الجهاز المصرفي.

7. خفض تكاليف التمويل وتدني المخاطرة، فصكوك المشاركة الحكومية مثلا لا تشكل عبئا على الموازنة العامة في حالة خسارة المشروع العام، لأن الخسارة تتحملها المشروعات بخلاف السندات تماما التي تتكبد الموازنة العامة صرف عوائدها.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: استخدامات الصكوك في توفير احتياجات رسمية للدول

يظهر دور الصكوك الإسلامية بصفة جليلة في قيامه بتوفير الاحتياجات الرسمية للدول من خلال استعمالها كوسيلة غير تقليدية أي حديثة في السياسة الاقتصادية، ولتمويل المشاريع التنموية ومشاريع أخرى تتطلب رؤوس أموال كبيرة، كما تستخدم لتقليل المديونية كبدل شرعي وغير مكلف ومن خلال هذا المطلب سنبين أهم أدوارها.

### الفرع الأول: الصكوك الحكومية كأداة للسياسة الاقتصادية

مع تنشيط سوق الصكوك الإسلامية الحكومية، فإن ذلك سيتيح للبنك المركزي استخدامها في تنفيذ السياسة النقدية ويمكن تصور ذلك من خلال وضع المتطلبات القانونية لتلك النسبة من الصكوك التي تلتزم المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بالاحتفاظ بها.

ففي أوقات الانكماش، وإذا كنا بصدد سياسة نقدية توسعية، فإنه يمكن خفض هذه النسبة حتى يتاح المزيد من الأموال للاستثمارات الخاصة، وإذا كنا بصدد سياسة نقدية تقييدية، فقد يرفع البنك المركزي هذه النسبة لكي يمكن تجميد أموال الاستثمار الخاصة بالمؤسسات المالية بصورة فعالة. وباستخدام الصكوك الإسلامية في توفير التمويل لأنشطة الاقتصاد، سينخفض نصيب السندات بفائدة في التمويل، ويحل محلها

<sup>1</sup> أحمد سفيان جيئ عبد الله، قمر الزمان بن نور الدين، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 149-144 (بتصرف).

التحويل بآلية الصكوك، وقد حدث تطور نوعي هام في هذا الصدد اثر قيام بعض الدول باستبدال السندات بفائدة بصكوك إسلامية مثل صكوك الإجارة، أو القرض الحسن. وهذا ما يترتب عليه تخفيف العبء على الموازنة العامة نتيجة لاستبعاد الفوائد.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تساهم الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى مثل مشروعات البنى التحتية وغيرها، وهي متمثلة في ما يلي:

#### أولاً: دور الصكوك الإسلامية في تجميع وحشد الموارد المالية

تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وذلك لتنوع آجالها ما بين قصير، متوسط وطويل، وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، وكذا تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد، ومن حيث سيولتها المستمدة من امكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه، إضافة إلى تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة لأنها

لا تتعامل به أصلاً، كما أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم، بل تتأثر بالتضخم ايجابياً، لأن هذه الصكوك تمثل أصولاً حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الصكوك الممثلة لتلك الأصول.<sup>2</sup>

#### ثانياً: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع التنموية

يمكن للصكوك الإسلامية المساهمة في تنمية استثمارات حقيقية عبر توفير موارد مالية ملائمة لهذه الاستثمارات، من حيث الآجال المطلوبة، ودرجة المخاطر، ونوعية القطاعات، وطريقة التمويل الملائمة، ويترتب على تشغيل آلية الصكوك الإسلامية في حشد المدخرات وتوجيه الاستثمارات الربط المباشر بين نشاطي الادخار والاستثمار على أساس قاعدة الربح والعائد الحقيقي الناتج عن إضافات فعلية محققة، وزيادة

<sup>1</sup> - سمير غوني، الصكوك الإسلامية ودورها في توفير الاحتياجات الرسمية للدول، محلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 03، جامعة الجلفة، 2018، ص: 275.

<sup>2</sup> - اشراق رفيق، معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية، بمحلة الاقتصاد الصناعي، العدد 2017، 13، ص: 382.

في تنمية الثروة والدخل الفعلي، نتيجة لأنشطة إنتاجية حقيقية. وهذا ما يترتب عليه زيادة حجم المدخرات وبالتالي زيادة تمويل الأنشطة الاستثمارية المنتجة واتساع قاعدة المشروعات الممولة في الاقتصاد القومي، التي تحدث زيادة في ملموسة في حجم الاستثمار القومي، كما سنجد حدوث استقرار اقتصادي نتيجة استبعاد آلية القروض بفائدة التي تخلق أوضاعاً غير مستقرة بطبيعتها، وهذا الاستقرار سيدفع مرة أخرى إلى زيادة حجم الاستثمار والإنتاج، وفي النهاية سنرى حشداً للمدخرات وتعبئة وتخصيص أكفأ للاستثمارات، والذي هو الأساس لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

### ثالثاً: دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية

الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضخمة، التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، فالصكوك الإسلامية تلبي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الحيوية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة العمومية والدين العام، كما أنها تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية العمومية والدين العام، كما أنها تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية.

والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.<sup>1</sup>

كما أن مشاريع البنية الأساسية تغطي قطاعات اقتصادية متنوعة مثل الطاقة والمواصلات والاتصالات، والمياه والأشغال العامة، ومن أبرز أمثلتها مشروعات الطرق البرية والقطارات والمطارات ومحطات تحلية المياه وتوليد الكهرباء واستخراج الغاز، ويمكن تمويل هذه المشروعات من الميزانية العامة في حال وجود فائض في الإيرادات، وهو الأمر الذي قد لا يتحقق لكثير من الدول، ما يضطرها للشراكة مع القطاع الخاص في إنشاء هذه المشروعات.

ويتناسب تمويل مشروعات البنية التحتية الأساسية خاصة المدرة للدخل مع أسس التمويل الإسلامي ومنها الصكوك كون هذه المشروعات تنشئ أصول حقيقية مع حق امتياز تشغيلها لمدة معينة، وهو ما يفتح

<sup>1</sup> - سمية حاجي، هشام ذباح، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل مشاريع البنية التحتية، مجلة الآفاق للدراسات

الاقتصادية، العدد 2017، 03، ص: 132.

المجال التمويلها باستخدام أنواع مختلفة من عقود التمويل التي تقوم على ملكية هذه الأصول.<sup>1</sup>

#### رابعاً: دور الصكوك الإسلامية في القضاء على مشكلة البطالة والأموال المعطلة

تساهم صكوك الاستثمار الإسلامية في القضاء على مشكلة البطالة، وزيادة مستوى التشغيل وفي تشغيل الأموال المعطلة، كون هذه الصكوك تحقق رغبات كل من المستثمرين والمدخرين على حد سواء، فأسلوب المضاربة يمثل دافعا مهما باتجاه تحفيز العاطل عن العمل - بسبب عدم امتلاكه رأس المال - إلى العمل الجاد، وهذا سيساهم في تمويل التنمية الاقتصادية وإنجاحها، ويمثل أسلوب المشاركة تشجيع أصحاب المال البعضهم البعض في العمل الاستثماري، خاصة أولئك الذين يمتلكون أموالا لا تكفي لتغطية نفقات استثمارهم، كذلك فإن صاحب الأرض الزراعية يمكنه الاتفاق مع من يزرعها ويسقيها، مقابل حصول هذا المزارع على جزء من الثمر، وهذا ما يتيح

صكوك المزارعة والمساقاة، أما أسلوب المرابحة والسلم فيساهما في تمويل السلع الرأسمالية للحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين الجدد الذين تنقصهم الخبرات الكافية والملاءة المالية، كما أن الصكوك الإجارة المنتهية بالتمليك تعمل على تشجيع العامل على العمل بجد ليرتقي بعمله هذا من المستأجر إلى المالك الأصلي، وتؤدي صكوك القرض الحسن أيضا دورا في رفع حجم العمالة واستمرارية العملية الإنمائية من خلال إقراض المستثمرين وتأمين السيولة المالية اللازمة لهم.

فالاستثمارات الإسلامية قائمة على مبدأ " ساهم غيرك بالمال والعمل ليكون القضاء على البطالة أمرا مكتملا" فتكون النتيجة القضاء على أغلب معوقات العمل والمساهمة الفعلية في تشغيل الأموال الاستثمارات المتاحة.<sup>2</sup>

#### المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة

تعتبر الصكوك الإسلامية من المبتكرات الأساسية التي جاءت بها الهندسة المالية كوسيلة لتمويل، وتعد الصكوك أسلوب حديث انتهجته الحكومات بهدف تغطية عجز موازنتها وتحقيق أهدافها التنموية من

<sup>1</sup> - محمد بن إبراهيم السحيباني، دور الصكوك في تمويل مشروعات البنية الأساسية، المؤتمر العلمي الدولي، "حاجة العالم

إلى تفعيل دور الاقتصاد والتمويل الإسلامي في التنمية"، مصر، 25-27 أبريل 2018، ص: 394.

<sup>2</sup> - شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 384.

خلال تنمية المدخرات وتوجيهها لخدمة الاستثمارات الوطنية، وبالتالي توفير الموارد المالية اللازمة للاحتياجات الاستثمارية للحكومات والشركات، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق للدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية بمختلف أنواعها في تغطية عجز الموازنة العامة.

### الفرع الأول: دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة للدولة

تعتبر الصكوك الإسلامية أهم وسيلة من خلالها يتم توفير كافة الاحتياجات الرسمية للحكومات في الوقت الراهن فهذه الأخيرة تستخدم الصكوك الإسلامية كأداة للسياسة الاقتصادية أو المالية التي تتبعها، وتلك الأوراق المالية الإسلامية تعد العلاج الفعال لكلتا المشكلتين التي تواجهان جل اقتصاديات العالم وهما العجز في الموازنات والمشكل الناجم عنه كأسلوب تقليدي لتغطيته ألا وهو تفاقم المديونية نتيجة الاقتراض العام التمويل العجز.

لذا تفتح الصكوك الإسلامية الباب على مصريه للمشاركة الشعبية الشاملة من قبل الأفراد لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة، والتي تعبر عن البرنامج المالي المتوقع تنفيذه من قبل الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وغير الاقتصادية، لذلك فهي تحتاج إلى أموال ضخمة لتنفيذ برامجها الاقتصادية وسد العجز القائم في موازنتها.

فيمكن للدولة أن تصدر صكوك المشاركة لسد العجز في موازنتها واستثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل كمحطات توليد الكهرباء، الموانئ... الخ، كما يمكن تمويل عجز الميزانية عن طريق إصدار الحكومة صكوك المضاربة في المشروعات المدرة للربح بحيث يتم تمويلها دون مشاركة أصحاب الأموال (مشتروا الصكوك) في اتخاذ القرار الاستثماري والإداري للمشروع، بل تبقى الإدارة بيد السلطة الحكومية كما يمكن للحكومات أيضا أن تواجه العجز بإصدارها لصكوك الإجارة، وكذلك الحال لصكوك القرض الحسن حيث يمكن للحكومة أن تستفيد منها في دعم عجز الموازنة.

أما عن دور الصكوك في حل مشكل المديونية التي تكون ديون خارجية أو داخلية الناتج عن الحاجة التمويل العجز، الذي يكون في صورة قروض ربوية، فإنه بإمكان الدولة تحويل تلك القروض إلى صكوك ملكية خدمات عامة تقدمها الدولة كخدمات التعليم، الصحة، النقل، حيث يتم مبادلة القروض الربوية للمواطنين على الدولة بما يقابل قيمتها من صكوك خدمات تقدمها الدولة مستقبلا، كما يمكن مبادلة هذه

الديون بصكوك استصناع سلع تنتجها الدولة، وبموجب تلك الصكوك يحصل حملتها على سلع بقيمة ما قدموه من قروض سابقا، وتحصل الدولة على التمويل اللازم لتغطية العجز دون اللجوء إلى الاقتراض.

### الفرع الثاني: آلية التمويل للصكوك الإسلامية لعجز الموازنة العامة

تعد الصكوك الإسلامية الحكومية كأحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تكون بدلا لأدوات الدين العام وتستفيد منها الحكومات لتوفير ما تحتاجه من موارد بغرض تمويل العجز في ميزانياتها، حيث يتميز كل نوع من الصكوك بالاستجابة للاحتياجات بطريقة جد مرنة، لذا فالحكومات تستطيع اليوم التصدي للعجز في موازنتها بإصدار الصكوك الإسلامية وذلك على النحو التالي:

#### أولا: تغطية عجز الموازنة العمة عن طريق صكوك المشاركة

حيث يمكن للدول أن تصدر صكوك المشاركة لسد العجز في ميزانيتها، واستثمار حصيلتها في المشاريع المدر للدخل والإيراد، مثل محطات توليد الطاقة، ومحطات تحلية المياه والموانئ وغيرها، ولا ترتب هذه الصكوك على الدولة التزامات ثابتة تجاه الممولين كونها تقوم على مبدأ المشاركة في اقتسام الربح وتحمل الخسارة.

#### ثانيا: تغطية عجز الموازنة عن طريق صكوك المضاربة

تستطيع الحكومات أن تمول عجز في ميزانيتها عن طريق إصدار صكوك المضاربة في المشروعات المدرة للربح، بحيث يتم تمويلها على أساس المضاربة، ولا يشارك أصحاب الأموال (حملة الصكوك) في اتخاذ القرار الداري بل تبقى الدارة تحت يد الحكومة، ومن أمثلة ذلك أن تقوم الحكومة بإنشاء محطة جديدة لتحلية المياه وتمويلها بإصدار صكوك المضاربة، أو في توسيع المحطة الحالية، بحيث تحسب قيمة المحطة الحالية رأس مال لها، وضاف إلى قيمة صكوك المضاربة الجديدة اللازمة لتوسيعها، ليشكل المجموع رأس المال الجديد للمحطة، فتكون مضاربة يخلط فيها المضارب ماله مع مال المضاربة.

وواضح من شروط إصدار صكوك المضاربة أن يكون المشروع محددا، مما يمكن أن يكون له بطبيعته - ذمة مالية مستقلة، ويكون عائد الصك جزءا من ربح المشروع بنسبة القيمة الاسمية له إلى مجموع رأس مال المشروع (بأن تقسم الأرباح على مجموع الصكوك).

ويمكن أن تكون صكوك المضاربة هنا على نوعين، أحدهما خاضع للاستهلاك أو الإطفاء (شركة متناقصة)، بحيث ينتهي الأمر إلى تملك الدولة للمشروع بعد إطفاء أو استهلاك جميع الصكوك، وأما الآخر فلا يتضمن شرط الإطفاء (شركة دائمة)، بحيث تبقى ملكية الصك دائمة لصاحبه.

### ثالثاً: تغطية عجز الموازنة العامة عن طريق صكوك الاستصناع

يشهد التطبيق المعاصر للصكوك في تمويل الاحتياجات الرسمية استخدام صيغة الاستصناع في توفير الأجهزة المصنعة للمؤسسات الحكومية مثل التمويل لتصنيع منتجات محددة للدولة، أو إنشاء جسور أو مباني أو محطات الطاقة الكهربائية<sup>1</sup>.

والجدير بالذكر أن صكوك الاستصناع تؤدي دور هائل في تغطية العجز، حيث تصدر الحكومة صكوك استصناع تعهد لحاملها بتوفير المنتج المطلوب في فترة مستقبلية مستخدمة قيمة الصك في تغطية وتمويل العجز الحالي الحاصل في موازنتها.

### رابعاً: تغطية عجز الموازنة عن طريق صكوك الإجارة

يمكن للحكومات أن تواجه العجز في ميزانيتها بإصدار صكوك الإجارة، إذ يمكن استعمالها من قبل البنوك المركزية في عمليات السوق المفتوحة، أو من خلال قصر الاكتتاب فيها على البنوك والمؤسسات المالية فقط، وذلك لقلّة مخاطرها، بالإضافة إلى ما تتمتع من استقرار في أسعارها وعوائدها، حيث يتم شراء الأصل المادي الذي تحتاجه الدولة (طائرة، سفينة، مبنى... الخ) حملة الصكوك، ثم يتم تأجير هذا الأصل للدولة لمدة عشرين سنة مثلاً، ويستحق حملة الصكوك الأجرة المتفق عليها خلال فترة الإجارة.

وتمتاز صكوك الإجارة بثبات العائد، وقابليتها للتداول، وقلّة المخاطر، وخضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالية، ومرنتها العالية، إذ يمكن إصدارها بأجال متعددة ولأعيان متنوعة.

كما تمتاز الصكوك الإجارة بأنها لا تمثل مديونية على الخزينة العامة للدولة، فلا تخلق هذه الصكوك حاجة الإطفائها، إذ يمكن لحاملها تسيلها من خلال السوق المالية (ما لم تتأ الدولة خلاف ذلك بالنسبة

<sup>1</sup> - حكيم براضية، دور الصكوك الإسلامية في إدارة السيولة وتمويل الموازنة العامة، مجلة المعيار، العدد 10، جامعة

تسمسيلات، 2016، ص: 279.

لبعض المشاريع)، وبذلك فإن صكوك الإجارة لا تحمل الأجيال القادمة أعباء المنافع التي يحصل عليها الجيل الحالي.<sup>1</sup>

### خامسا: تغطية عجز الموازنة العامة عن طريق صكوك المربحة

يمكن لصكوك المربحة أن تساهم في تغطية عجز الموازنة العامة، إذ يمكن لصكوك المربحة أن تسهل على الدولة تمويل بنود الموازنة المتعلقة بشراء السلع، والمستلزمات والمعدات، ووسائل النقل، والاستثمارات عن طريق المربحة مع البنوك الإسلامية وغيرها، ويمكن تحويل المربحات إلى صكوك ذات استحقاقات متتالية، بحيث تخدم هدف السيولة لدى مشتريها، وعلى الرغم من أن صكوك المربحة وديونها غير قابلة للتداول بغير قيمتها الاسمية لأنها تدخل عندئذ ضمن مسألة بيع الديون فإن الجهة المصدرة لها وزارة المالية تستطيع استردادها بحبيطة شريطة ألا يتوسط في العملة طرف ثالث، وذلك حسب فتوى مجمع الفقه الإسلامي.

### سادسا: تغطية عجز الموازنة عن طريق صكوك السلم

تستخدم صكوك السلم على نطاق أوسع من غيرها من الصكوك في توفير الاحتياجات العاجلة للسيولة للإنفاق على التزامات عامة دورية في الأوقات التي لا تتوفر فيها السيولة اللازمة للحكومات، فنقوم باستخدام صكوك السلم في توفير السيولة مقابل الالتزام بتوفير سلع ومنتجات زراعية بكميات محددة وبمواصفات معينة في وقت محدد في المستقبل، حيث تستعمل الدولة حصيلة صكوك السلم الخاصة مثلا بالبتترول في تغطية الميزانية بشكل عام دون ارتباط هذه الحصيلة بمشروع معين وعند استحقاق الأجل تقوم الدولة نفسها ببيع البتترول نيابة عن حملة الصكوك، ويكون عائد الصك هو الفرق بين سعر شراء البتترول الذي تحدده الحكومة وسعر بيعه عند استحقاق أجله.<sup>2</sup>

ويمكن إبراز الهدف من استخدام الصكوك الإسلامية لتغطية عجز الموازنة العامة وتمويله في مجموعة من النقاط وهي:

<sup>1</sup> - احمد عبد الصبور الدجاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

<sup>2</sup> - سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

1. إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية وتشجيع كل من الاستثمار الخاص والعام.
2. اجتذاب رؤوس الأموال الوطنية .
3. زيادة دور القطاع الخاص بشأن توسيع وتحرير دور القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على القطاع العام في إنتاج السلع والخدمات.
4. تؤدي إلى تقليل حجم البطالة وتخفيض التضخم.
5. الارتقاء بكفاءة تعبئة وتخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة.
6. تنشيط سوق رأس المال.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق سرده يتضح لنا الدور الهائل الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة، حيث أن الصكوك تعتبر أسلوب حديث تنتهجه الحكومات في ترشيد إنفاقها من خلال ما يلي:

- قصر استخدام الإيرادات الضريبية وغيرها من الإيرادات السيادية على تمويل الأنشطة غير المدرة للدخل، مثل الدفاع والأمن وإدارة المرافق العامة.
- تمويل الخدمات العامة ذات الأولوية الخاصة، كالتعليم والصحة، تمويلا مختلطا بجمع بين تحصيل الرسوم من قبل المستخدمين، وفقا للقدرة على الدفع، وتقديم الخدمة أو السلعة مجانا لغير القادرين.
- أن تقوم مؤسسات القطاع العام وغيرها من المؤسسات التي تنتج سلعا ذات أهمية اجتماعية، بإصدار صكوك لجمع الأموال واستخدامها في تمويل احتياجاتها من رأس مال العامل أو توسيع نطاق نشاطها، كما تتيح لهم مرونة كافية من خلال القدرة على تداول الصكوك في السوق الثانوية.
- تمويل المشروعات الكبرى في مجالات البنية الأساسية كالطاقة والاتصال والمواصلات، عن طريق إصدار الصكوك واستخدام حصيلتها لتأسيس الشركات التي تقوم بتنفيذ تلك المشروعات.

## الفصل الثاني

### عجز الموازنة العامة للدولة

## تمهيد:

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء، وانطلاقاً من الأهمية التي تتسم بها الميزانية العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه، فقد يؤدي اتساع عجز الموازنة العامة إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي للدولة وكذا الاجتماعي لها.

ومع تنامي الدور الذي أصبحت تقوم به الحكومات في النشاط الاقتصادي، كتوفير البنى التحتية، التعليم والبحث العلمي، الصحة العمومية وغيرها، وتتطلب هذه الأدوار المتوسعة المزيد من النفقات العامة وبالتالي البحث عن مصادر تمويل أخرى بخلاف الموارد العامة السيادية (متمثلة في الضرائب)، وهنا يأتي دور الصكوك الإسلامية كأحدى أكثر الأدوات المالية فاعلية وكفاءة في تجميع الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى، فعن طريق الصكوك يتم تعبئة المدخرات المالية الموجودة بين أيدي الأفراد والتي هي عاطلة عن القيام بوظيفتها الاقتصادية ودورها التنموي، والدليل على ذلك هو اتجاه بعض الحكومات لاستخدامها في توفير الموارد المالية لتمويل بعض أوجه الإنفاق العام.

### المبحث الأول: الميزانية العامة للدولة

تحتل الميزانية العامة للدولة جزءا هاما من الدراسات المالية لاعتبارها الصورة العاكسة للسياسة التي تتبعها الدولة لبلوغ أهدافها المنشودة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، كما أنها ذات تأثير كبير على التوازن الاقتصادي لكل دول العالم، وفي هذا المبحث سنتطرق لكافة الجوانب المتعلقة بالميزانية العامة للدولة.

### المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة

من أجل إيضاح مفهوم الميزانية العامة سوف نتطرق إلى أهم التعاريف لها وخصائصها وكذا الأهمية البالغة التي تحتلها في الدول.

### الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة

تعددت التعاريف حول الميزانية العامة، كما أنها قد ترد بمصطلح "الموازنة العامة"، وعلى الرغم من اختلاف المصطلحين والتعاريف إلا أنها تصب في نفس المضمون، أبرزها :

**التعريف الأول:** وثيقة تشريعية سنوية، تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها، من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقيلة عادة سنة، معتمد من السلطة التشريعية المختصة، يمثل تعبيراً مالياً عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها".<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** "الموازنة العامة هي تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة

<sup>1</sup> - جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004، ص:34

<sup>2</sup> - سعد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية،

زمنية، فهي خطة مالية توضع سنويا ومعتمدة قانونيا وتتضمن عددا من البرامج والمشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية".<sup>1</sup>

**التعريف الرابع:** "توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية".<sup>2</sup>

من خلال التعريف السابقة نصل إلى جملة من الاستنتاجات متمثلة في:

1. إن الميزانية العامة للدولة وثيقة تشريعية قانونية سنوية معتمدة تصدر كل سنة في اغلب الحالات.
2. تعبر الميزانية العامة للدولة عن تقديرات من طرف السلطات التشريعية لكل من نفقاتهم وكذا إيراداتهم.
3. تتكون الميزانية من جانبين أساسيين وهما الإيرادات والنفقات، حيث أن المسعى الأساسي للدول هو عدم زيادة نفقاتهم عن إيراداتهم.
4. تعتبر الميزانية العامة وثيقة تقديرية لكل من النفقات والإيرادات.
5. هي الوسيلة التي من خلالها الدولة تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

ومنه: يمكن القول أن الميزانية العامة للدولة "هي عبارة عن تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية يعتمد على أرقام تقديرية لنفقات وإيرادات الدولة خلال فته زمنية من الشائع أن تكون سنة، كما أنها تعد صورة عاكسة للمجهودات المالية للدولة لتنفيذ سياستها الاقتصادية وبلوغها الأهداف المسطرة سلفاً".

### الفرع الثاني: خصائص الميزانية العامة

تتمثل أهم الخصائص التي تميز الميزانية العامة في النقاط التالية:

<sup>1</sup> - إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص:29.

<sup>2</sup> - عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام - مدخل لدراسة السياسات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص:235.

**أولاً: الصفة التقديرية للموازنة (نظرة توقعية مستقبلية)**

تعد الموازنة سجلا لما تتوقع الحكومة أن تنفقه وما سوف تتحصل عليه من إيرادات خلال مدة زمنية مقبلة (سنة)، فلا يمكن معرفة النفقات التي ستصرف والإيرادات التي ستحصل عليها الدولة بالضبط إلا بعد انقضاء هذه المدة الزمنية، ولكن قد يمكن تحديد جزء من النفقات بشكل تقريبي، ولكن النفقات الأخرى لا يمكن تحديدها بدقة مسبقا، لأنها تقوم على افتراضات متشعبة يصعب وضع تقديرات دقيقة لها عند تحضير مشروع الموازنة العامة، نفس الشيء بالنسبة للإيرادات العامة، فهناك بعض الإيرادات مثل بعض أنواع الضرائب يمكن تقدير حصيلتها، أما الإيرادات الأخرى فيصعب تقديرها.<sup>1</sup>

ومنه نلاحظ أن التقدير يلعب دورا كبيرا في الموازنة سواء في جانب الإيرادات أو جانب النفقات.

**ثانيا : الموازنة العامة وثيقة تقرها السلطة التشريعية**

تختص السلطة التشريعية باعتماد الموازنة العامة، فهي السلطة التي تعطي الضوء الأخضر لهذه الوثيقة، فتوافق على التقديرات وتوقعات الحكومة للنفقات والإيرادات للسنة المقبلة، فالحكومة ليس لها الحق بمباشرة تنفيذ الموازنة العامة إلا بموافقة السلطة التشريعية، فلا يمكن لها أن تصبح وثيقة رسمية جاهزة للتنفيذ إلا بعد جوازها من قبل السلطة التشريعية والتي تمثل الشعب، وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص للموازنة العامة والتي تميزها عن الموازنات الخاصة.

**ثالثا: سنوية الموازنة العامة**

تحضر الموازنة العامة للدولة لمدة سنة واحدة في معظم دول العالم، فيكون التقدير في الموازنة العامة سنة، حيث يعطي الإذن بالجباية والإنفاق عن سنة واحدة ولقد تم ترسيم سنوية الموازنة بسبب أن تحضير الموازنة ودراستها والتصويت عليها يتطلب مجهودا كبيرا لا يمكن أن يتم إذا ما كانت المدة أقل، ولا يمكن وضع موازنة عامة للدولة لفترة زمنية غير محدودة.

<sup>1</sup> - الحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014، ص: 98 (بتصرف)

### رابعاً: الموازنة العامة هي عبارة عن خطة مالية:

أي يمكن للدولة من خلالها تحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويظهر لنا ذلك من خلال إنفاقها على مختلف المشاريع والبرامج من أجل الوصول لهذه الأهداف.

كما ذكرت خصائص أخرى وهي:<sup>1</sup>

2. الميزانية العامة وثيقة تخضع لموافقة السلطة التشريعية.
3. تتضمن الميزانية بيانات مفصلة لما سوف تتفقه الدولة والإيرادات اللازمة.
4. تتعلق الميزانية بفترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.
4. ميزانية الدولة هي ميزانية تقديرية وليست فعلية.

### الفرع الثالث: أهمية الميزانية العامة للدولة

تظهر أهمية الموازنة العامة من خلال الاعتبارات التالية:<sup>2</sup>

1. تعتبر أداة لتنفيذ السياسة المالية للدولة، فمن خلالها يمكن معالجة الآثار الناجمة عن التضخم والانكماش، والكساد الاقتصادي وذلك عن طريق التحكم في تخفيض الإنفاق أو زيادته، وأيضاً من خلال التحكم في السياسة الضريبية.
2. تعتبر أداة فعالة للتنسيق بين أنشطة الأجهزة الحكومية من وزارات وهيئات.
- 3 تعتبر أداة رقابية فعالة، فمن خلالها تمكن السلطات التشريعية من الإشراف الكامل على السلطات التنفيذية ومحاسبتها.

<sup>1</sup> - عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة 1، 1996، ص ص: 159-162 (بتصرف).

<sup>2</sup> - أفريد احمد عبد الحافظ، غنام، إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص: 23.

4. تعتبر أداة لحماية الصناعات المحلية، حيث يمكن استخدامها كأداة لحماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الخارجية، وذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم الجمركية عليها.
5. تعتبر أداة اجتماعية فعالة، ويتضح ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل بين شرائح المجتمع على أسس عادلة.

### المطلب الثاني: تبويب الميزانية العامة للدولة

تساهم الميزانية العامة للدولة بشقيها النفقات العامة والإيرادات العامة أدوار مهمة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا الثقافية والأمنية، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لكلا الشقين وأثرهما الاقتصادي.

### الفرع الأول: النفقات العامة

تكمن أهمية النفقات العامة في كونها أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين برنامج الحكومة في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية الحاجيات العامة.

### أولاً: تعريف النفقات العامة

تعد النفقات العامة جانب أساسي في الميزانية العامة للدولة وهي تمثل الحجم الذي ستصرفه الدولة خلال السنة المالية وجاءت بعدة تعاريف أهمها:

**التعرف الأول:** "هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن أن تعرف بأنها مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر ، 2003، ص:65.

**التعريف الثاني:** "هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معيناً لغرض سداد إحدى الحاجات العامة".<sup>1</sup>

**التعريف الثالث:** "هي كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة".<sup>2</sup>

من التعاريف السابقة نستنتج مجموعة من النقاط أهمها:

1. تعتبر النفقات العامة مبلغ نقدي.
2. تصدر النفقة العامة من أحد أشخاص القانون العام.
3. تعد النفقات العامة كم قابل للتقويم والقياس النقدي.
4. هي المكون الأساسي للميزانية العامة للدولة.
5. تخضع النفقات العامة للصرف من الهيئات والسلطات العامة 6. تصرف بهدف إشباع حاجات وتحقيق أهداف عامة .

**ومنه:** تعتبر النفقات العامة مبلغ نقدي تقوم بدفعه أو إنفاقه جهة عامة، أي أحد أشخاص القانون العام كالدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة، ويتم صرفها من أجل تحقيق منافع عامة.

### ثانياً: أركان النفقات العامة

تتمثل الأركان الأساسية للنفقة في النقاط التالية<sup>3</sup>:

1. النفقة العامة مبلغ نقدي.
2. النفقة العامة تدفع بواسطة شخص عام.

<sup>1</sup> - محمد بصغير علي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص:23.

<sup>2</sup> - حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ص:378.

<sup>3</sup> - محمد الدليمي، اتجاهات الإنفاق العام، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 24، العدد 94، الإمارات العربية، 2003، ص:8.

3. النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة.

### ثالثاً: تقسيم النفقات العامة

إن التوسع الهائل للإنفاق العام وتمايز أشكاله ومجالاته أدى إلى ظهور تقسيمات متعددة منها العلمية الناجمة عن اجتهادات الاقتصاديين وأخرى وضعية منبثقة من أجهزة الدولة، وهي تستند كلها إلى معايير محددة.

#### 1. التقسيمات العلمية (النظرية) للنفقات العامة:

يستند على هذا المعيار عند تحليل الجانب الاقتصادي للنفقات العامة، لهذا قد نجد في بعض المراجع المعيار العلمي الاقتصادي، كما يتم الاعتماد عليه أيضاً في إعداد الموازنات العامة الحديثة، وأبرز التقسيمات المندرجة تحته هي:

#### 1. تقسيم النفقات العامة وفق معيار دوريتها (تكرارها):

استناداً لهذا التقسيم يمكن التمييز بين نوعين من النفقات:

أ. **النفقات العامة الدورية (العادية):** هي تلك النفقات التي تتميز بالتكرار ويطغى عليها طابع الدوام، ولا يقصد بالتكرار الحجم وإنما نوع النفقة أي ظهورها في كل سنة مالية في الميزانية العامة للدولة، لأنها تندرج في تسيير المرافق الأساسية للدولة كالأمن والتعليم، كما تمول من الإيرادات العادية لذلك تعرف كذلك بالنفقات العادية أو الجارية.

ب. **النفقات العامة الغير دورية (غير العادية):** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية أي قد لا تبرز في كل سنة مالية في ميزانية الدولة، كما قد تظهر في أوقات غير منتظمة) كالكوارث الطبيعية والحروب) مما يصعب التوقع بحجمها ويستوجب رصد أغلفة مالية تكميلية لها كلما دعت الضرورة إلى ذلك إذ أنها غالباً ما تمول من إيرادات غير عادية (كالاقتراض).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام المالية العامة)، دار الجامعة الجديدة، الأزراطية، 2004، ص:213.

## 2. تقسيم النفقات حسب معيار الأثر على الناتج الوطني وحجمه (من حيث المقابل):

ويتم التمييز هنا بين نوعين من النفقات الحقيقية والغير حقيقية ( التحويلية) وهي كالتالي:

**أ. النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تتم بمقابل أي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، بمعنى آخر هذا من النفقات يمثل تيارا نقديا من قبل الدولة يقابل بتيار آخر هو سلع وخدمات من قبل الأفراد، فنلاحظ أن هذا النوع من النفقات يؤدي إلى خلق إنتاج جديد وزيادة الدخل الوطني بشكل مباشر مثل النفقات الاستثمارية الرأسمالية والنفقات المخصصة للمرتبات والأجور والصيانة ونفقات المستلزمات التي تحتاجها المرافق العامة.<sup>1</sup>

**ب. النفقات الغير حقيقية التحويلية:** وهي تلك النفقات العامة التي تنفقها الدولة دون الحصول على مقابل، فالنفقات التحويلية التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات، فهي تمثل تحويلا للموارد بواسطة الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، وأمثلة هذا النوع من النفقات الأموال التي تقوم الدولة بصرفها على الضمان الاجتماعي ودعم البطالة، أو الإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات، فنلاحظ أن هذا النوع من النفقات هي عبارة عن تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى فئة أخرى في المجتمع، ولا يوجد مقابل مباشر ولا تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه، فلا ينجم عليها حصول الدولة على مقابل من السلع والخدمات أو رؤوس الأموال بل تؤدي إلى تحويل جزء من دخل الطبقة الغنية إلى الطبقة ذات الدخل المحدودة وتنقسم النفقات التحويلية إلى:

- النفقات التحويلية الاجتماعية.

- النفقات التحويلية الاقتصادية.

- النفقات التحويلية المالية.

<sup>1</sup> - محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص:56.

### 3. تقسيم النفقات حسب معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة:

يمكن تقسيم النفقات العامة حسب الغرض الذي تؤديه والأثر العائد على المجتمع بالخصوص تلك الاقتصادية منها، فوفق هذا المعيار تنقسم إلى<sup>1</sup>:

**أ. النفقات الإدارية:** وهي تلك النفقات التي تكون موجهة ومخصصة لتسيير المرافق العامة، فهي بالأساس نفقات تتعلق بتسيير المرافق العامة والضرورية لقيام الدولة وتشمل الرواتب والأجور والمكافآت... الخ.

والنفقات الإدارية لا تتضمن أي تحويل في رأس المال وتسمى أيضا بنفقات التسيير.

**ب. النفقات الاجتماعية:** وهي تلك النفقات التي تستهدف في الأساس النهوض بعبء الخدمات

الاجتماعية، حيث ترمي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة ويكون الطابع الاجتماعي غالبا عليها.

**ج. النفقات الاقتصادية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية بشكل أساسي مثل الاستثمارات التي يكون الهدف والغرض منها هو تدعيم الاقتصاد الوطني بخدمات هامة، ويعرف هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، لأنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال، وتشمل أيضا الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشاريع العامة والخاصة.

**د. النفقات المالية:** وتتضمن النفقات المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام.

**هـ. النفقات العسكرية:** وتشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة ونفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية، فهي في الأصل نفقات مخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم للقوات العسكرية بجميع متطلباتها.

<sup>1</sup> - محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 54-55.

#### 4. تقسيم النفقات العامة حسب معيار الشمولية (نطاق سريانها):

يمكن تقسيم النفقات حسب هذا المعيار إلى:

أ. **النفقات المركزية الوطنية:** هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية، وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع، القضاء والأمن.

ب. **النفقات المحلية:** هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبليات والولايات.

#### II. التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

يتم الاستناد إلى المعيار في تصنيف النفقات العامة في موازنات الدول سواء في الموازنات العامة التقليدية أو الموازنات العامة الحديثة<sup>1</sup>. وتقسّم النفقات العامة من الناحية العملية والمطبقة من مختلف الدول لتنظيم نفقاتها العامة إلى تقسيمات عدة نذكر أهمها:

##### 1. التقسيم الاقتصادي: من هذا الجانب تقسم النفقات إلى قسمين هما:

أ. **النفقات الجارية:** وتتمثل في نفقات الدولة التي تتكرر سنويا وبطريقة منتظمة بغرض تسيير أعمال الدولة، كمرتبات الموظفين لدى الدولة ونفقات الصيانة وفوائد الدين العام والإعانات<sup>2</sup>.

ب. **النفقات الرأسمالية:** وهي النفقات التي تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وتكوين رأس المال الثابت، أي نفقات تسعى الدولة من خلالها إلى تنفيذ المشاريع الاستثمارية مثل بناء الهياكل القاعدية للمجتمع شق الطرق، بناء الموانئ، بناء السدود،...، فهي بذلك نفقات ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي.

2. **التقسيم الإداري:** أي التقسيم حسب الوزارات، فحسب هذا المعيار تصنف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب حسب الجهات الإدارية أو وزارات الدولة، فمثلا باب مخصص لوزارة الدفاع

<sup>1</sup> - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص: 469.

<sup>2</sup> - نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 39.

وباب آخر مخصص لوزارة الداخلية، وباب آخر مخصص لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي... وهكذا تبعا للوزارات المعمول بها في الدولة، كما أن كل باب من تلك الأبواب يقسم إلى فروع اتفاقية، وهذه الأخيرة إلى عدد من البنود الاتفاقية يخصص كل منها إلى وحدة أقل في مستواها التنظيمي من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع محدد.

**3. التقسيم الوظيفي:** يستند هذا التقسيم إلى نوع الوظيفة أو الخدمة تؤديها الدولة بغض النظر عن الجهة الإدارية تقوم بها، فأساس هذا التقسيم هو الموضوع أو الوظيفة أو الهدف الذي يتم من أجله الإنفاق العام مثل الإنفاق على الخدمات الصحية والدفاع والأمن والتعليم، ويعتبر هذا التصنيف حديث نسبيا.

### III. نفقات التسيير:

**1. نفقات التسيير:** هي كل النفقات الخاصة بتغطية الأعباء العادية والضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل إتماداتها في الميزانية العامة للدولة.

أوهي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية.

وهي تضمن سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية.

### الفرع الثاني: الإيرادات العامة

إن تطور الدولة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسب إنفاقها العام صاحبه تطور في حجم وأنواع الإيرادات العامة وتعدد أغراضها، وقد أدى هذا التطور في حجم ونوع الإيرادات العامة إلى تعدد تقسيماتها والتي يمكن اختصارها في الشكل التالي:

### أولا: الإيرادات من ممتلكات الدولة (الدومين)

تعريف الدومين: "هو كل أملاك الدولة العقارية والمنقولة التجارية أو الصناعية التي تمتلكها الدولة، حيث تدر إيرادا ماليا يحول إلى الخزينة العمومية."

كما يجب الإشارة أنه يمكن للدولة إن تمتلك هته الأملاك سواء ملكية خاصة أو أخرى عامة، لهذا هي مقسمة إلى قسمين وهما:

**I. الدومين العام:** يقصد بالدومين العام الأموال التي تملكها الدولة، والتي تكون خاضعة لأحكام القانون العام، وتخصص للنفع العام، حيث تحتفظ الدولة بهذه الممتلكات من أجل تحقيق أهداف اجتماعية، ومثل هذه الممتلكات الموائئ والحدائق العامة والطرق، والقاعدة التي تحكم الدومين العام هي مجانية الانتفاع، ولكن مع إمكانية فرض رسوم رمزية من أجل تنظيم الانتفاع بهذه الممتلكات، والهدف الرئيسي من فرض رسوم على الانتفاع هو تنظيم استعمال الأفراد لهذه الممتلكات، وليس الهدف من ذلك الحصول على الإيراد، ومنه يمكن القول أن الدومين العام ليس مصدرا رئيسيا من مصادر الإيرادات العامة للدولة.

ومن أهم مميزات الدومين العام أنه لا يمكن تملكه بالتقادم، ولا يمكن بيعه ما دام مخصصا للمنفعة العامة.

**II. الدومين الخاص:** الدومين الخاص هو كل ما تملكه الدولة ملكية خاصة، وتخضع لأحكام القانون الخاص (خاصة أحكام الملكية في القانون المدني) وتدر إيرادا لميزانية الدولة، فيشمل الدومين الخاص كل ممتلكات الدولة التي تهدف إلى تحقيق مردود مالي اقتصادي، فالدومين الخاص لا يكون مخصصا للمنفعة الخاصة لذلك تعتمد عليه الدولة كمصدر من المصادر المهمة التي تدر عليها أموالا مهمة تغطي لها نفقاتها العامة، وينقسم الدومين الخاص إلى:

**1. الدومين العقاري:** ويتكون هذا الدومين من الأراضي الزراعية والمناجم والمباني المملوكة للدولة، حيث أن هذا النوع من الإيراد كان له أهمية في تغطية نفقات الدولة في السابق، لكن تناقصت أهميته في الوقت الحالي، وأصبح لا يمثل إلا جزء صغير من إيرادات الدولة، وبدأت تتخلى الدولة على هذا النوع من الإيرادات، وذلك بعملية بيع هذه الممتلكات للأفراد، حيث تقوم بفرض ضرائب على هذه الممتلكات التي قامت ببيعها للأفراد، وتحصل على إيرادات عالية أكثر مما كانت عليه في السابق، حيث كانت تقوم باستغلالها أو تأجيرها، وما تجدر إليه الإشارة أن بعض الاقتصاديين يرون اللجوء لبيع هذه الممتلكات تؤدي إلى نقص رأس المال الوطني.3

**2. الدومين الصناعي والتجاري:** ويتكون هذا الدومين من كل المنشآت الصناعية والتجارية التي تديرها الدولة، والتي تكون مستتدة للأساليب المجتمعة في النشاط الخاص، والهدف من هذا النوع من الدومين هو

هدف مالي، حيث نلاحظ أن أغلبية الدول تحتكر إنتاج منتج معين، وتدر هذه المشاريع إيرادات هامة للدولة، وتأخذ إدارة الدومين الصناعي والتجاري أحد الأشكال التالية:

أ. **تقديم حق الامتياز:** وتعني هذه الطريقة أن تقوم الحكومة بتقديم حق امتياز إدارة المشروع إلى الخواص، وذلك مقابل الإنفاق مسبقاً على نسبة الأرباح.

ب. **الإدارة المباشرة:** وفي هذه الحالة تتم إدارة المشروع بطريقة مباشر من طرف الحكومة ووضع كل الدراسات الجدوى للمشروع، والتحكم في الإيرادات المتأتية من هذا المشروع.

ج. **الإدارة المختلطة:** وفي هذه الطريقة يتم تقاسم الإدارة ما بين الحكومة والأطراف المساهمين في هذا المشروع من جهة، ويتم الاتفاق على كيفية تقاسم الأرباح من جهة أخرى.

3. **الدومين المالي:** هو عبارة عن تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من تعاملها بالأوراق المالية سواء كانت سندات حكومية أو أدونات خزينة أو أسهم، حيث تعرف بمحفظة الأوراق المالية، ويكون الإيراد هنا عبارة عن الأرباح التي يجنيها من الأسهم والفوائد التي تحصل عليها من خلال السندات.<sup>1</sup>

4. **الدومين الإستخراجي:** ويعني هذا الدومين مستخرجات المناجم والمحاجر وأبار البترول والغاز الطبيعي، حيث تعتبر إيرادات هذا النوع من الدومين أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدول التي تزخر بالثروات الطبيعية .

5. **الدومين الزراعي:** يتكون من الأراضي الزراعية والغابات الحكومية والأراضي.

### ثانياً: الإيرادات السيادية

والمقصود بالإيرادات السيادية تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة جبرية من الفرد، وأهم هذه الإيرادات الضرائب والرسوم.

<sup>1</sup> - الحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

## I. الضرائب:

لهذا الإيراد أهمية جد بالغة في معظم الدول، فهو يعتبر من أهم الموارد التي يتم الاعتماد عليها في تمويل الإنفاق، كما أنه صورة عاكسة لمدى العلاقة السيادية الرابطة بين الأفراد الخاضعين للضريبة والمجبرين بدفعها والدولة، ونظرا لهته الأهمية سننترق لكل ما يتعلق بالضرائب بشكل مفصل.

### 1. تعريف الضريبة:

**التعريف الأول:** "هي مبلغ من النقود يجنيه أحد الأشخاص العامة جبرا من الأفراد بشكل نهائي، دون مقابل خاص بهدف الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة".<sup>1</sup>

أي أنها عبارة عن التزام نقدي مفروض من الدولة على الأفراد الطبيعيين والمعنويين وفقا لقدراتهم التكاليفية، وتكون الضريبة بصفة نهائية ومن غير أي مقابل من أجل المساهمة في تغطية الأعباء العامة للدولة.

### 2. خصائص الضريبة:

من خلال التعريف السابق يمكن أن نستنتج جملة من الخصائص وهي:

أ. الضريبة مبلغ نقدي ولا يجوز أن تكون غير ذلك كأن تكون خدمة أو سلعة.

ب. مبلغ من المال يدفع جبرا.

ج. الضريبة مبلغ يفرض وفقا لمقدرة المكلفين.

د. تتمتع الضريبة بصفة النهائية، أي عدم قابليتها للاسترداد.

هـ. الضريبة تدفع بدون أي مقابل .

و. تستخدم حصيلة الضرائب في تغطية الإنفاق العام بما يوافق السياسة المتبعة وأهدافها.

### 3. أنواع الضريبة:

تتعد الأنواع وتختلف وهي كالتالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004 ، ص:303.

<sup>2</sup> - الحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص - ص:70-76 (بتصرف).

### أ. الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال:

- **الضرائب على الأفراد:** تسمى هذه الضرائب بالضرائب على الرؤوس أو الضرائب على الأشخاص، تفرض على الشخص في حد ذاته، أي أنه في هذه الحالة يعتبر الشخص في حد ذاته هو وعاء للضريبة، فالإنسان هو أساس فرض الضريبة ومن أبرز مزايا هذا النوع عدم إمكانية الممول من التهرب من دفع الضريبة، لذلك تمتاز بوفرة حصيلتها وسهولة تحصيلها، أما ما يعاب هذا النوع من الضرائب أنها لا تأخذ القدرة التمويلية للممول، ومن جهة أخرى لا تستطيع مواجهة الأعباء المالية المتزايدة على الدولة لأنها تقتصر على الرؤوس فقط.

- **الضرائب على الأموال:** تسمى بالضرائب على الأموال لأن المادة الخاضعة للضريبة هي الأموال التي يمتلكها الأفراد وثرواتهم، وظهر هذا النوع مع التطور الاقتصادي، ظهور الحاجة إلى اللجوء إلى مصادر إيرادات أخرى تمكن الدولة من تغطية نفقاتها المتزايدة، حيث تعتبر هذه الضرائب من أهم أنواع الضرائب باعتبار أن ما يملكه الشخص من عناصر الثروة هو أحسن معيار لتوزيع الأعباء الضريبية.

### ب. الضرائب على الثروة والضرائب على الدخل:

- **الضرائب على الثروة:** هي كل لاقتطاعات التي تقع على ما يمتلكه الفرد من منقول كالمجوهرات أو عقارات المباني أو الأراضي، أو معنوية كالأسهم وسواء كانت هذه الممتلكات تدر دخلا نقديا أو عينيا أو لا تدر أي دخل.

- **الضرائب على الدخل:** لقد شاع هذا النوع من الضرائب مع انتعاش التجارة والصناعة، حيث اكتسبت أهمية كبيرة في عملية تمويل النفقات العامة، فهي من الضرائب التي لا يمكن نقل عبئها إلى الغير، فهي مبنية على معيار المقدرة على الدفع باعتبار أن الدخل هو المقياس على مقدرة الفرد على الدفع، ومع تطور أهداف الدولة وتدخلها توسعت الدولة في الاعتماد على هذا النوع من الضرائب، لما يحققه من عدالة بين طبقات المجتمع، وهناك طريقتين في فرض الضرائب على الدخل، فالطريقة الأولى تقوم الدولة بفرض ضريبة واحدة وعامة على مجوع الدخل، أما الطريقة الثانية فتقوم الدولة بفرض ضرائب متعددة على كل فرع من فروع الدخل، لذلك ومن هذا المنطلق تقسم الضرائب على الدخل إلى صنفين، وهما:

➤ الضرائب العامة على الدخل.

➤ الضرائب النوعية على فروع الدخل.

### ج. الضرائب الموحدة والضرائب النوعية:

- **الضرائب الموحدة:** هو النوع الذي تعتمد الدولة فيه على ضريبة واحدة فقط أو على ضريبة رئيسية واحدة للحصول على ما يلزمها من موارد مالية. والضريبة الموحدة تتميز ببساطتها وسهولتها وقلة نفقاتها نظرا لأنها تنفقد المصالح الإدارية التي تقوم بالتحصيل كما هو الحال في نظام التعدد، فضلا على إن نظام الضريبة الموحدة تمكن المكلف من المعرفة الدقيقة لما يقع عليه من عبء مالي<sup>1</sup>.

- **الضرائب النوعية (المتعددة):** في هذا النظام الضريبي يتم إخضاع الممولين للعديد من الضرائب المختلفة، حيث تعتمد الإدارة الضريبية أنواع مختلفة من الضرائب التي تفرض على المكلفين ، فتفرض ضريبة مستقلة على كل نوع من أنواع الدخل، أي تفرض على كل مصدر من مصادر الدخل الذي يتحصل عليه المكلف بالدفع الضريبة، فيقوم المكلف هنا بدفع عدد من الضرائب على جميع الأنشطة التي يمارسها وبالتالي تتعدد الأوعية الضريبية، لذلك يمتاز هذا النظام الضريبي بغزارة الإيرادات المالية المتأتية منه نظرا لفرض الكثير من أنواع الضرائب والميزة الأخرى له هو قلة التهرب الضريبي.

### د. الضرائب المباشرة وغير المباشرة

يعتبر هذا التقسيم هو الأهم لأنه يشتمل مختلف أنواع الضرائب تقريبا.

- **الضرائب المباشرة:** هي كل ضريبة تفرض وتقتطع مباشرة من الدخل والثروة، حيث لا يمكن نقل عبئها، ويتحملها المكلف مباشرة مثل الضرائب على الدخل فهي أكثر الضرائب المباشرة أهمية لما تتميز به فهي تفرض على وعاء يمتاز بالتجدد والانتظام وهو ما نجده في الدخل. وأهم ما يميز الضرائب المباشرة سهولة تحديد مقدارها، كما أنها واضحة النسبة وكذا تمتاز بالعدالة في توزيع الأعباء، فهذا النوع من الضرائب يأخذ مبدأ التصاعد أي انه يراعي المقدرة التكلفة للممول، والضرائب المباشرة لا تتأثر بالتقلبات

<sup>1</sup> - عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، المكتب الجامعي الحديث

للتنشر ، مصر ، 2015، ص: 107.

الاقتصادية.<sup>1</sup> أما الجانب السلبي لها فيتمثل في انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات المتأتية منها جراء تزايد الأمواج التضخمية.<sup>2</sup>

**3- الضرائب غير المباشرة:** هي تلك الضرائب التي يتم بموجبها اقتطاع جزء من أموال المكلف بطريقة غير مباشرة جراء تصرفات تنجم عليه، فكل ما يفرض أثناء تداول الخدمات والسلع في كل

مراحل الإنفاق بحيث يمكن نقل عبئها ونجد أن دافع الضريبة هو الذي يتحملها مثل الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات، فالضريبة غير المباشرة هي تلك التي يستطيع المكلف أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، فيكون المكلف عبارة عن وسيط بين الخزينة العمومية ودافع الضريبة، وتحمل هاته الأخيرة مكانة رئيسية في جل الأنظمة الضريبية الحديثة، فتعتمد عليها الدول لأنها تعود بإيرادات كبيرة لموازنتها، وذلك بسبب سهولة جبايتها وغازرة حصيلتها، كما أنها تتميز بسرعة تحصيلها وجبايتها للخزينة العمومية وأيضاً تمتاز بتحقيق التوازن بين العرض والطلب لكل فرع من فروع الإنتاج، وذلك من خلال إمكانية زيادة وخفض سعرها حسب المتطلبات الاقتصادية، ولكن رغم كل الإيجابيات إلا أن هناك بعض العيوب التي تشبهها من أهمها أن حصيلتها تنخفض انخفاضاً شديداً في فترات الانكماش الاقتصادي كما أنها تهمل عنصر العدالة الاجتماعية. وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أهم أنواع الضرائب غير المباشرة وهي:

- الضرائب على الإنفاق.

- الضرائب الجمركية.

- الضرائب على التداول.

## II. الرسوم:

**1. تعريف الرسم:** "هو مبلغ من المال تجببه الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى جبرا من الأشخاص مقابل نفع خاص عاد عليهم من هذه الخدمة".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 261.

<sup>2</sup> - الحسن دروري، مرجع سبق ذكره، ص: 75-76. (بتصرف)

<sup>3</sup> - عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، بإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ص: 106.

## 2. خصائص الرسوم:

من التعريف السابق نستنتج الخصائص التالية التي يتمتع بها الرسم:

- أ. الصفة النقدية للرسم، أي يتم تحصيله نقداً إلا في الظروف الطارئة يمكن أن يأخذ صورة عينية. ب.
- يتضمن الرسم عنصر الإيجار.
- ج. الرسم يكون كمقابل لخدمة خاصة هدفها تحقيق المصلحة العامة.

## III. الغرامات:

**تعريف الغرامات:** "وهي عبارة عن العقوبات المالية التي تقوم بفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية، فهي عقوبة مالية رادعة، الهدف منها ردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات وليس الهدف منها هو الحصول على إيرادات من أجل تمويل النفقات، لذلك لا يمكن تصنيف الغرامات من الإيرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقدير عدد المخالفات المرتكبة، وقلة حصيلتها وعدم انتظامها في الموازنة العامة للدولة".

## IV. الإتاوات:

**تعريف الإتاوات:** "هي ذلك المبلغ من المال الذي تحدده الدولة، ويدفعه بعض أفراد طبقة ملاك العقارات نظير عمل عام قصد به المصلحة العامة، فعاد عليهم علاوة على ذلك بمنفعة خاصة، تتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم"<sup>1</sup>

## ثالثاً: القروض العامة والإصدار النقدي

تلجأ الدولة إلى الاقتراض بغرض تغطية نفقاتها المتراكمة عندما تكون الإيرادات العادية غير كافية لتغطية النفقات العامة، مما يجعلها مجبرة للاقتراض من أجل تسيير أمورها المالية، كما أن الوسيلة الثانية

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001، ص: 101.

التي تلجأ لها الدولة عند الاضطرار الأقصى هي الإصدار النقدي الجديد وهي وسيلة مؤثرة بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني للدولة.

وهنا سنتطرق لكلا الوسيلتين بشيء من التفصيل.

## I. القروض العامة:

1. **تعريف القروض العامة:** "هو عبارة عن عقد تبرمه الدولة أو أحد هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع الدولة أخرى تلتزم بموجبه على سداد مبلغ القرض وفوائده بحلول موعد السداد، ويكون ذلك طبقاً لإذن من السلطة التشريعية".<sup>1</sup>

2. **خصائص القروض العامة:** من التعريف السابق نستنتج الخصائص التالية التي تتمتع بها القروض العامة: أ. تصدر القروض العامة طبقاً لمرسوم قانوني، أي لا بد أن يستند القرض إلى أوامر السلطة المختصة من أجل مشروعيته. ب. الصيغة العقدية في القروض العامة، أي إن القرض العام عبارة عن عقد مبرم بين طرفان أحدهما الدولة والآخر يمكن أن يكون الجمهور أو دولة أخرى. ج. يتم دفع القرض العام من طرف أحد أشخاص القانون العام أو الخاص.

## 3. أنواع القروض

للقروض العامة العديد من التقسيمات المختلفة الخاضعة لمعايير مختلفة أهمها:

### أ. أنواع القروض من حيث الاكتتاب:

- **القروض الاختيارية:** وهي تلك القروض التي يختار المكتتبون الاكتتاب فيها دون إجبار من الدولة عليهم، أي بعبارة أخرى هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من المقرضين بأسلوب طوعي واختياري، ففي هذا النوع من القروض لا يوجد عنصر الإجبار، ويتم هذا النوع من القروض بناء على تعاقد قانوني،

<sup>1</sup> - سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص:164.

تقوم فيه الدولة بوضع شروط العقد وتفصيله، وكل الجوانب المتعلقة به، وتترك للمكتتبين حرية الاكتتاب في هذا القرض بدون استخدام أي عنصر من عناصر الجبر أو الضغط في عملية الاكتتاب.<sup>1</sup>

- **القروض الإجبارية:** تختلف عن الأخرى في عنصر الإجبار، لأنه في هذا النوع من القروض تقوم الدولة بإجبار وإلزام أفرادها على تقديم مبالغ نقدية على شكل قروض، ففي هذه الحالة لا يكون لديهم الحرية في الاختيار بين الاكتتاب أو عدمه بل يتم إجبارهم على عملية الاكتتاب.<sup>2</sup>

### ب. أنواع القروض من حيث المصدر:

**القروض الداخلية:** القرض العام الداخلي هو ذلك القرض الذي تقوم الدولة بعقده داخل حدودها الإقليمية، ويكون الاكتتاب فيها بين الدولة والمواطنين المقيمين على أرض الدولة، فيمكن أن يكون هنا الأشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقليم الدولة دون مراعاة لجنسيتهم، ويكون مبلغ القرض هنا بالعملة الوطنية أي العملة المحلية.<sup>3</sup>

- **القروض الخارجية:** القرض العام الخارجي هو ذلك القرض الذي تتحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج أو من الدول الأجنبية، أو من الهيئات الخارجية، فالقروض العامة الخارجية هي تلك القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة أو الخاصة الأجنبية، ويكون مبلغ القرض بالعملة الأجنبية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - أحمد عبد المهدي مساعدة، محمود يوسف غفلة، دراسة في المالية العامة، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن، 2011، ص:131.

<sup>2</sup> - محمد طاقة، هدى الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسير للنشر، عمان، 2010، ص:155.

<sup>3</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص:292.

<sup>4</sup> - سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص:165.

### ج. أنواع القروض العامة من حيث المدة

وتنقسم إلى نوعين من القروض وهما:

- **القروض المؤبدة:** هي تلك القروض التي لا تحدد الدولة موعداً لتسديدها، بحيث تقوم بالوفاء بجزء من هذه القروض كلما توفرت لديها الأموال اللازمة لذلك وتدفع الفوائد في أوقاتها المحددة، وتلجأ الدول إلى هذا النوع من القروض العامة لأن التسديد فيها يتم عندما تتوفر لديها الأموال.

- **القروض المؤقتة:** هي تلك القروض التي تكون لديها مدة معينة، وتكون قابلة للاستهلاك ويتحدد فيها أجال لتسديدها.

وتنقسم القروض المؤقتة من حيث أجالها إلى:

- **القروض قصيرة الأجل :** وهي تلك القروض التي لا تتجاوز مدتها السنة، ويسمى هذا النوع من القروض بالدين العام، حيث تلجأ الدول إلى هذا النوع من القروض عندما لا يتوافق تاريخ تحصيل الإيرادات مع صرف النفقات، لذلك تستخدم هذا النوع عن طريق إصدار أدونات الخزينة العمومية، وتكون نسبة الفائدة على هذا النوع من القروض غير مرتفعة لأن مدتها قصيرة من جهة، ويكون هدف الدولة من إصدار هذا القرض هو تغطية عجز طارئ من جهة أخرى.

- **القروض متوسطة الأجل:** وهي تلك القروض التي تزيد مدتها عن السنة وغالباً لا تتجاوز مدتها العشر سنوات.

- **القروض طويلة الأجل:** هي قروض تفوق مدتها خمس سنوات وتلجأ له الدولة من أجل استعماله في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية أو من أجل تغطية النفقات الحربية، وتستخدم القروض طويلة الأجل عند حصول عجز حقيقي في ميزانية الدولة للقيام بمشاريع إنتاجية أو لتمويل نفقات استثنائية، ويكون ذلك عن طريق إصدار سندات طويلة الأجل.

**II. الإصدار النقدي لجديد:** في حال أن كافة الإيرادات التي تم ذكرها سابقا عاجزة على أن تكون كمصدر تمويل لتغطية النفقات العامة تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالإصدار النقدي الجديد أو التوسع في القاعدة الائتمانية، وفي ما يلي سنتطرق إلى الإصدار النقدي بشئ من التفصيل.

**1. تعريف الإصدار النقدي:** "هو قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة من افتراض ثبات سرعة تداول النقود".

أي أن الإصدار النقدي الجديد هو قيام الحكومة بخلق كمية من النقود الورقية تستعمله الدولة في تمويل نفقاتها.

## 2. شروط الإصدار النقدي:

عند لجوء الدولة إلى هذه الآلية والمتمثلة في الإصدار النقدي لا بد من توفر العديد من الشروط لعل من أهمها:

- أ. أن تقوم بتوجيه أموال الإصدار النقدي الجديد لإنشاء مشاريع استثمارية تساعد في زيادة السلع الاستهلاكية من أجل أن يوفر لها متسعا من المرونة في عرض هذه السلع لتحمل الزيادة في الطلب النقدي عليها.
- ب. أن لا تقوم الحكومة بعملية الإصدار دفعة واحدة، بل تقوم بإصدار نقدي جديد عبر دفعات بكميات مدروسة لكي لا تضر بالاقتصاد الوطني.
- ج. لا بد أن يكون الاقتصاد الوطني للدولة التي تعتمد على الإصدار النقدي مرنا خصوصا في أجهزته الإنتاجية.

## المطلب الثالث: مبادئ الميزانية العامة للدولة ودورها

إن الميزانية العمدة للدولة عبارة عن وثيقة مقدرة بشكل مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية، وهي وثيقة بالغة الأهمية كونها المعبرة على الوضعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وعلى غرار هذا ونظرا للأهمية البالغة للميزانية فهي تحضى بالعديد من المبادئ لكونها وثيقة رسمية وتتمر بدورة حياة عادة ما تكون السنة، وسيتم التطرق في هذا المطلب لكل من المبادئ والمراحل المتعلقة بها.

### الفرع الأول: مبادئ الميزانية العامة (القواعد)

من أجل أن تصل الموازنة العامة لتحقيق أهدافها، فلا بد لها أن تتصف بالشفافية والشمول وأن تكون مبنية أسس وقواعد جد واضحة توثق العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ومن أجل أن تكون الميزانية بدرجة عالية يجب إن تتوفر على مجموعة من المبادئ التي تحكمها وهي كالتالي:

#### أولاً: مبدأ السنوية للميزانية العامة:

أي أن الميزانيات العامة المتعاقبة مستقلة الواحدة عن الأخرى، حيث تجدد سنويا تراخيص النفقات والإيرادات العامة التي تتضمنها هذه الموازنات من طرف السلطة التشريعية لإجازتها والعمل بها".

كما انه هذه القاعدة لا تخلو من بعض الاستثناءات، حيث يتم الخروج عن مبدأ السنوية في عدد من الحالات من بينها :

1. الموازنات الشهرية (الموازنات الاثني عشرية).

2. موازنة الدورة الاقتصادية.

3. الاعتمادات الإضافية.

4. الاعتمادات الدائمة.

5. الاعتمادات المتنقلة.

والجدير ذكره أن مبدأ السنوية أي السنة الواحدة المنفذ فيها الميزانية قد يختلف تاريخ بدئها وانتهائها من بلد لآخر.

#### ثانياً: مبدأ الشمولية (العمومية)

"يقصد بها إظهار تقديرات كافة نفقات وإيرادات دولة من دون إنقاص أي جزء منها، وبدون أية مقاصة بين بنود الإيرادات والنفقات، وهي تتضمن مبدأين أساسيين هما:

أ. مبدأ عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة.

ب. مبدأ تخصيص النفقات ونعني بها تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من أوجه الإنفاق الحكومي.

### ثالثاً: مبدأ وحدة الموازنة

إن هذا المبدأ ينطوي على مدلولين أحدهما مادي الذي بدوره يتطلب أن تحتوي الموازنة على جميع العمليات المالية للدولة، أي مجموع الإيرادات والنفقات، ومدلول شكلي بموجبه يجب أن تجمع الإيرادات والنفقات كافة في وثيقة واحدة شاملة.<sup>1</sup>

### رابعاً: مبدأ توازن الموازنة

يقصد بهذا المبدأ ضرورة أن يتم إعداد وتحضير الموازنة العامة للدولة كوحدة واحدة متكاملة تتضمن كافة الإيرادات والنفقات المقدره لمختلف الوحدات الحكومية وبمعنى آخر يتعين إن يتضمن مشروع الموازنة كافة نفقات وإيرادات الدولة المقدره تفضيلاً في وثيقة واحدة.

### خامساً: مبدأ عدم التخصيص

فأساس هذه القاعدة يبين لنا كيفية توزيع الإيرادات العامة للدولة على نفقاتها فهي تعارض بتخصيص إيراد معين لنفقة معينة، ولكن تستوجب تجميع الإيرادات العامة ثم توزيعها على جميع أوجه الإنفاق وذلك حسب الخطة المالية للدولة والتي تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

أي أن هذا المبدأ يتم فيه توجيه إجمالي الإيرادات العامة لتمويل إجمالي النفقات العامة بصورة متوازنة وبدون تخصيص أي إيراد لأي نفقة.

### الفرع الثاني: مراحل دورة الميزانية العامة

تمر الميزانية العامة بعدة مراحل يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **مرحلة التحضير والإعداد:** من المنفق عليه أن تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة وإعدادها،

<sup>1</sup> - د محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، الأردن، 2014 ص 162.

ويرجع ذلك إلى العديد من المبررات:<sup>1</sup>

1. تقع مسؤولية تحقيق الأهداف المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية على السلطة التنفيذية، وللحكومة أن تضع من البرامج والسياسات ما تراه كفيلاً بتحقيق الأهداف المرجوة.
2. للحكومة أجهزة وإمكانات فنية وإدارية قادرة على تحديد مقدرة القطاعات والفئات على تحمل الأعباء المالية الأمر الذي يمكنها من اختيار مصادر الإيراد.
3. السلطة التنفيذية اقدر على معرفة حاجات المجتمع، ولذلك تتولى الحكومة مهام تحضير الموازنة وتبدأ هذه المرحلة عادة على مستوى اصغر الوحدات الحكومية.
4. في مرحلة التحضير والإعداد للموازنة تسترشد الحكومة بمجموعة من المبادئ العامة وعدد من الأساليب الفنية والخبراء والمستشارين.

**- مرحلة الاعتماد:** يبدأ المجلس النيابي بمناقشة المصروفات المقترحة في مشروع الموازنة ثم اعتمادها قبل النظر في جانب الإيرادات حتى يمكن تقدير هذه المصروفات على أساس حاجات المجتمع العامة ودون التقيد بقرار محدودية الإيرادات، بعد ذلك تركز المناقشة حول مقترحات الإيرادات المختلفة لإجراء المفضلات بين البدائل لتمويل تلك النفقات.

وتعتبر موافقة البرلمان على الموازنة إجازة ينبغي الحصول عليها قبل البدء في تنفيذ الموازنة، أي قبل بداية السنة المالية، لذلك تنص الدساتير على ضرورة تقديم مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية بفترة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة شهور على الأقل للسلطة التشريعية.

**- مرحلة التنفيذ:** فور انتهاء مر تصديق الموازنة العامة يتم إصدارها ونشرها من قبل رئيس الجمهورية في الجريدة الرسمية وتبدأ مرحلة التنفيذ الموازنة من قبل الحكومة، غير أن تنفيذ قانون الموازنة ويختلف عن تنفيذ أي قانون آخر.

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسير للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2015، ص ص: 148 - 149.

وينبغي الإسراع في تنفيذ قانون الموازنة، لأنه يبقى نافذا حتى نهاية السنة فقط، عملا بسنوية الموازنة.<sup>1</sup>

- **مرحلة الرقابة والمراجعة:** تتحقق الرقابة المالية للسلطة التشريعية عن طريق قيامها بمناقشة مشروع الموازنة العامة قبل اعتماده وذلك للتأكد من استخدام الأموال العامة في الصالح العام، وتتواصل عملية الرقابة عند تنفيذ الموازنة وذلك للتأكد من أنها لا تتحرف عن السياسة المرسومة، وان الاعتمادات التي تم إقرارها تستخدم في الأغراض التي من أجلها. مرحلة الرقابة تبدأ مع بدء أول مراحل الموازنة العامة (مرحلة الإعداد) وتصاحب مرحلتي الاعتماد والتنفيذ، وتتعاقب بعد ذلك من خلال مرحلة الحساب الختامية.

- **مرحلة الإغفاء من المسؤولية (تبرئة الذمة):** بعد الانتهاء من عمليات المراقبة تأتي المرحلة الأخيرة وهي الإغفاء من مسؤولية الميزانية، وهذه المرحلة لا تتم إلا بعد مناقشة تقرير أمانة اللجنة الشعبية للخزانة من قبل المؤتمرات الشعبية والخاصة بالسنة المالية المنصرمة، ومع الإغفاء من المسؤولية تنتهي دورة الميزانية العامة الواحدة، لتبدأ دورة الميزانية الجديدة للسنة القادمة وهكذا.

عجز الميزانية العامة للدولة مشكل تعاني منه أغلب دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية، فهو قد أصبح سمة تمتاز بها جل الدول، ولهذا العجز أسباب عديدة سواء متعلقة بالنفاق أو الإيراد المحصل، وهذا ما سوف نتعرف عليه في هذا المبحث، بحيث سوف نتطرق إلى مفهوم عجز الميزانية العامة وأنواعها ثم نتطرق إلى أبرز أسبابه، وفي الأخير إلى الآليات التقليدية المتبعة لعلاج ونقادي عجز الموازنة العامة.

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 149.

المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة للدولة، مفهومه، أسبابه، أنواعه

المطلب الأول: مفهوم وأنواع عجز الموازنة العامة

تشهد اليوم جل موازنات الدول سواء متقدمة أو نامية أو غيرها عجز على مستوى ميزانيتها يختلف من دولة لأخرى باختلاف أسبابه، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم العجز وأنواعه.

الفرع الأول: تعريف عجز الميزانية العامة للدولة

تعددت التعاريف والمفاهيم حول عجز الميزانية العامة وفي ما يلي أبرز المفاهيم:

**التعريف الأول:** "يعد عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تعاني منها أغلب الدول وإن كان بشكل متفاوت تبعاً لاختلاف مستوى نشاطها الاقتصادي، وقد انعكست نتائجها السلبية بشكل واضح على الاقتصاد والنمو وعليه فقد نال هذا الموضوع اهتماماً كبيراً على مستوى الدول بقصد دراسة وتحليل النتائج المترتبة عليه والمقابل الاجتماعي له ومن يتحمله".<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** " هو تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة".

**التعريف الثالث:** " هو تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات".

ومن التعريفات السابقة نستنتج جملة من النقاط الأساسية وهي:

1. يعتبر عجز الموازنة العامة ظاهرة اقتصادية بحتاً.
2. العجز هو الحالة الشاذة التي تكون فيها المصروفات أكبر بكثير من الإيرادات.
3. هو الحالة التي تكون فيها الإيرادات عاجزة أمام تغطية النفقات.
4. هو خطر يهدد السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومات.

<sup>1</sup> - أحمد أسحق الأمين حامد، الصكوك الاستثمارية الإسلامية وعلاج مخاطرها، رسالة مقدمة لمتطلبات الماجستير، الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص: 235.

5. قد يكون العجز حالة مرغوب فيها وفي حين آخر قد يحدث العكس في حال استمراريته.

ومنه نستنتج أن عجز الميزانية العامة "هو عبارة عن زيادة في المصروفات تفوق حجم الإيرادات العامة، وهو بحد ذاته لا يعد عيبا بل قد يكون حالة مرغوب فيها للخروج من حالة الكساد (حسب الكنزيين)، لكن استمراره لفترة طويلة دون انقطاع يمكن اعتباره خطر أصاب السياسة المالية للدولة، وفي الأخير يمكن القول أن العجز في الميزانية ناتج عن زيادة الإنفاق العام التي تفوق الإيراد العام للدولة".

### الفرع الثاني: أنواع عجز الميزانية العامة للدولة

تختلف أنواع العجز باختلاف الأسباب التي تكون مؤدية لذلك العجز، وأبرز الأنواع هي كالتالي:

I. **العجز الدوري للميزانية:** يرجع سبب هذا النوع من العجز إلى الدورات التجارية ويحدث تحديدا في حالة الكساد، إذ تكون معدلات البطالة مرتفعة جدا فتزداد النفقات العامة، أما في حالة الراج وهو الوضع الذي يمثل قمة الدورة التجارية يحدث العكس إذ تنخفض البطالة فيعزز هذا الوضع من العائدات الضريبية ويؤدي إلى خفض النفقات العامة.

✓ **العجز الكلي والعجز الجاري:** قد ميز صندوق النقد الدولي بين العجز الكلي والعجز الجاري، فهذا الأخير يتمثل بزيادة النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية، أي انه ينحصر في الموازنة العامة الجارية، في حين حدد مفهوم العجز الكلي بالتركيز على إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة.

✓ **العجز الشامل:** يعبر العجز الشامل عن ذلك العجز الذي يتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام، حيث تحتوي القطاع الحكومي على الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم ومشروعات الدولة.

✓ **العجز المخطط (المقصود):** ويشير إلى سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الدولة عند تعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد اقتصادي، فالسعي في هذه الحالة لتحقيق التوازن المحاسبي يعد هدفا غير مهما من المنظور المجتمعي لأن ذلك سيسهم في تحقيق المزيد من التباطؤ الاقتصادي مما يدفع الحكومة في هذه الحالة إلى عدم الاهتمام بالتوازن المحاسبي بل تعتمد إلى زيادة إنفاقها وتخفيض ضرائبها من خلال العجز المخطط، فهدف النمو الاقتصادي يحظى بالأولوية حتى ولو جاء على

حساب التوازن المحاسبي، وهنا يشير كينز إلى أن العبرة ليست بالتوازن المحاسبي للموازنة وإنما بالتوازن الاقتصادي عبر الدورة الاقتصادية التي تمتد إلى أجل طويل.

✓ **العجز الأساسي:** يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست الحالية.

✓ **العجز الهيكلي:** يرجع هذا النوع من العجز إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة وليس له علاقة بالدورات التجارية، إذ تزداد النفقات عن الإيرادات وتفشل الحكومة في ترشيد النفقات العامة وتعجز عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية والقضاء على التهرب الضريبي فيستمر العجز المالي إلى سنوات.

✓ **العجز التشغيلي:** ويسمى العجز التشغيلي أيضا العجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة منقوصا منه الجزء الذي دفع كفوائد التعويض الدائنين (للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة لتضخم، هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم.

### المطلب الثاني: أسباب وآثار عجز الميزانية العامة للدولة

تتعدد الأسباب التي تؤدي بالميزانية العامة للدولة الوقوع في مشكل العجز الذي يكون بالعادة ناتج عن الخلل الذي يحصل بين النفقات والإيرادات، كما أن للعجز العديد من الآثار السلبية على الدولة سواء اقتصاديا أو ماليا، اجتماعيا، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لكل من الأسباب وآثار عجز الميزانية العامة.

### الفرع الأول: أسباب عجز الميزانية العامة للدولة

إن أبرز سببين للوقوع في عجز الموازنة العامة هما زيادة النفقات العامة للدولة وتراجع الإيرادات العامة لها.

أولاً: زيادة النفقات العامة

هناك العديد من العوامل الأساسية التي لها تأثير في زيادة ونمو النفقات العامة للدولة نبرزها في ما

يلي:

✓ توسع مساحة مشاط القطاع العام، وبالتالي زيادة الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي رأس المال الثابت، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في المراحل الأولى لها والتي تتطلب توجيه كم كبير من الإنفاق الاستثماري لمشروعات البنية الأساسية وأيضا تدعيم الهيكل الصناعي.

✓ زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك.

✓ اتساع وتزايد نمو العمالة الحكومية حيث زاد عدد الموظفين ولعاملين في القطاع الحكومي، ولقد ترتب عن تزايد العمال والموظفين زيادة في الأجور والمرتبات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العام جراء نمو العمالة الحكومية.

✓ رجوع الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز وذلك كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى أنه تلجأ الدول إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينجر عن هذه السياسة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.

✓ تزايد النفقات العامة جراء زيادة الإنفاق العسكري، خصوصا تلك النفقات المخصصة لاسترداد الأسلحة، حيث تتجلى لنا الزيادة في النفقات العامة جراء الإنفاق العسكري لأن استرداد الأسلحة يكون غالبا بالعملة الأجنبية.

✓ نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي، فدفق الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية يؤدي إلى زيادة ونمو النفقات العامة وبالتالي زيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

### ثانياً: تراجع الإيرادات العامة

من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تراجع وتباطؤ شديد في معدلات نمو الإيرادات العامة ما يلي:

✓ زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، ولضعف كفاءة الإدارة الضريبية.

✓ انخفاض حصيللة الضرائب المباشرة وذلك لكثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية.

✓ ارتفاع نسبة الضرائب الغير مباشرة إلى إجمال الموارد الحكومية حيث يعود السبب إلى ضآلة حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي، وبالتالي ضآلة الفرص المتاحة لزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة، حيث أن الضرائب غير المباشرة ذات أثر تضخمي، وذلك جراء ارتفاع الأسعار بسببها من جهة وافترض توجيه حصيلتها للإنفاق العام الاستهلاكي حيث أن التضخم له أثر كبير في زيادة معدلات عجز الميزانية العامة.

✓ عدم تطور النظام الضريبي وجموده يساهم في إضعاف موارد الدولة السيادية، فبقاء النظام الضريبي متخلفاً يؤدي إلى عدم استجابتها (النظم الضريبية) إلى زيادة ونمو الإيرادات مع الدخل القومي، إضافة إلى ذلك فإن الأنظمة الضريبية مليئة بالاستثناءات والتعقيدات التي تضعف حصيلتها وبالتالي تراجع الإيرادات العامة.

✓ زيادة أهمية الضرائب على قطاع التجار والخارجية وذلك لما للضرائب من مكانة هامة بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، حيث أن لها وزناً نسبياً متزايداً بالنسبة للإيرادات العامة، ولكن عدم استقرار الأسعار وذلك ما يؤدي إلى نتيجة سلبية على جانب الإيرادات العامة للدولة. وهناك أيضاً عامل من العوامل التي تؤدي إلى تباطؤ في معدل نمو الإيرادات وهو الضعف الكبير الذي تتسم الطاقة الضريبية، والتي يعبر بحصيللة الضرائب بجميع أنواعها وذلك مقارنة بالناتج المحلي ويعود السبب في ذلك إلى تدني متوسط دخل الفرد، وعدم العدالة الضريبية حيث أن أصحاب الدخل الكبيرة وأصحاب الأملاك الكبيرة لا يخضعون للضرائب لما لهم من نفوذ، وذلك ما ينقص من حصيللة الضرائب وبالتالي تباطؤ في زيادة الإيرادات العامة.

### الفرع الثاني: آثار عجز الميزانية العامة للدولة

عند وقوع أي دولة في عجز على مستوى الميزانية العامة الخاصة بها تلجأ لتمويل العجز باستخدام العديد من الطرق، حيث قد يترك ذاك التمويل آثار وخيمة متعددة ومختلفة باختلاف أسلوب التمويل المتبع، بحيث أنه توجد آثار تضخمية الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد وآثار أخرى غير تضخمية تنتج من الاقتراض سواء داخلي أو خارجي وسنتطرق لكل هذه الآثار كالتالي:

#### أولاً: الآثار الناجمة على التمويل غير تضخمي

في التمويل غير التضخمي تتبع الحكومة وسائل مختلفة لتمويل عجزها، كاللجوء للاقتراض معدلات الضرائب، وكذا السحب من الاحتياطي الدولي، وسيتم التطرق لأثر كل تمويل كالتالي:

- **آثار اللجوء للاقتراض لتمويل العجز:** تختلف باختلاف نوع وطبيعة القرض الذي تعتمد عليه الدولة لتمويل عجزها فمنها القروض الداخلية وأخرى خارجية.

**1. آثار الاقتراض الداخلي:** عندما تقع الدولة في عجز تلجأ لتمويله عن طريق المدخرات المحلية عن طرق أدوات الدين العام الداخلي بحيث يتم الاقتراض من الجمهور غير المصرفي بواسطة بيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة للأفراد والمؤسسات المالية، لذلك تعتبر هذه الطريقة من المصادر التمويلية غير التضخمية.

وهي تتجم عنها آثار مختلفة وأهمها:

أ. إذا ما تم استخدام هذه الوسيلة في تمويل العجز الهيكلي والمزمن وامتد لفترات طويلة بحيث يكون أثرها عكسياً فعوض أنه يتم علاج العجز بهذه الوسيلة تكون سبباً أساسياً في زيادته لأن التماذي في كمية الأذونات المصدرة وارتفاع أسعار الفائدة التي تمنح لمشتريها سترفع بصورة واضحة عبء خدمة الدين العام المحلي، وهو ما يزيد من الإنفاق العام الجاري وبالتالي تتوسع فجوة العجز في الموازنة العامة.

ب. تتسبب هذه العملية في خفض الادخار في سوق الأموال المخصصة للإقراض لتمويل الإنفاق الخاص، وهو ما يعني انخفاض عرض الأرصدة النقدية المتاحة لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص ومنه ارتفاع أسعار الفائدة ومزحة النشاط الخاص، وتكون هذه الظاهرة بشكل كبير في الدول التي

تكون فيها الموارد المالية للقطاع الخاص غير المصرفي محدودة، فتزايد الطلب على المدخرات الخاصة للإقراض يتسبب في ارتفاع كلفة الاستثمارية الخاص ومزاحمته من طرف القطاع الحكومي في الحصول على الأموال.

ج. تؤثر هذه الأداة على الاستثمار والنمو الاقتصادي، فالدولة عندما تقوم باللجوء إلى الادخارات واستعمالها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة توجه هذه الأموال للإنفاق الاستهلاكي بدلا من توجيهها للاستثمارات والمشاريع الاقتصادية المنتجة وهو ما يؤدي إلى تضرر الاستثمارات وتوقف عملية التنمية الاقتصادية وهو ما يؤثر على مستويات النمو الاقتصادي.

د. اعتماد الدولة بشكل كبير على الاقتراض الداخلي يؤدي إلى زيادة حجم الدين الداخلي للدولة، وهو ما يثقل كاهلها خصوصا مع ارتفاع الأقساط والفوائد.

هـ. تؤدي هذه الوسيلة إلى تعميق التفاوت في توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة الغنية وأصحاب رؤوس الأموال، لذلك غالبا ما نجد أن نفقات الموظفين في الدوائر الحكومية تقل بكثير عن تلك النفقات المخصصة للتسديد الدين العام وفوائده.

و. من بين الآثار التي تنجم عن هذه الوسيلة هي الآثار الانكماشية على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب رفع سعر الفائدة وهو ما يجعل تكلفة رأس المال الثابت عالية جدل، وهو ما يؤدي إلى خفض الميل للاستثمار، إضافة لذلك فارتفاع كلفة رأس المال الجاري يؤدي إلى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع.

2. آثار الاقتراض الخارجي: عندما لا تتمكن الدولة من سد عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض الداخلي، فإنها قد تلجأ إلى الاقتراض الخارجي، وذلك سواء من الأسواق الدولية أو مؤسسات عامة أو غيرها، فالقروض الخارجية هي تشمل كل أنواع القروض التي تبرهما الدولة مع جهات خارجية حكومية، ومع ذلك زادت آثار هذا التمويل ويمكن إبراز أهم هذه الآثار فيما يلي:

أ. عندما تقوم الحكومة بإففاق حسيبة القرض الخارجي لتمويل النفقات الاستهلاكية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار عند جمود الجهاز الإنتاجي.

ب. التزايد الكبير في أعباء خدمة الديون الخارجية سواء فيما يتعلق بالفوائد أو الأقساط خصوصا مع الاعتماد الكبير للمقرضين على تعويم أسعار الفائدة.

ج. يؤدي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلى اقتطاع جزء كبير من حصيلة صادرات هذا البلد وذلك بسبب ارتفاع معدل خدمة الديون.

د. يؤدي تراكم أعباء الديون العامة الخارجية إلى السحب من الاحتياطات الدولية، وهو ما يؤثر على حجمها وبالتالي التأثير على استقرار الأوضاع الاقتصادية في الدول بشكل عام.

هـ. تؤثر القروض الخارجية بشكل كبير خصوصا عند تزايد المديونية على السياسات الاقتصادية الداخلية بحيث تكون الدولة مجبرة على تطبيق سياسات اقتصادية قاسية من أجل إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، بحيث أنه غالبا ما تنتهج الدولة سياسات اقتصادية انكماشية من أجل تخفيض احتياجاتها للنقد الأجنبي.

### - آثار اللجوء للتمويل بواسطة الزيادة في معدلات الضرائب:

إلى جانب الآثار السابقة الذكر، هناك آثار أخرى تظهر جراء اعتماد الحكومة لزيادة معدلات الضرائب من أجل تمويل عجز الميزانية العامة، وتتجر عن لجوء الدولة لرفع من الضرائب العديد من الآثار أهمها:

1. تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب على القدرة الشرائية للأفراد خصوصا عندما تقوم الدولة برفع الضرائب على القيمة المضافة، فتؤدي هذه الزيادات إلى خفض إنفاق الطبقات المحدودة الدخل بسبب الأعباء الكبيرة للضرائب من جهة والدخل المنخفض من جهة أخرى.

2. تؤثر الزيادات في معدلات الضرائب على الحجم الاستثمارات في الدولة بحيث أنه يمكن لهذه الأداة أن تكون سلاح ذو حدين في تأثيرها على الاستثمار فتستعملها الدولة على حسب وضعيتها الاقتصادية فيمكن من خلالها تشجيع الاستثمارات من خلال الإعفاءات الضريبية على بعض الاستثمارات، كما يمكن أن تكون عقبة أمام تطور الاستثمارات في الدولة، فعندما تقوم الدولة برفع معدلات بعض الضرائب على الأنشطة الاستثمارية أو استحداث نوع آخر من أجل تمويل عجز الموازنة فهو ما يؤثر سلبا على الاستثمار وبالتالي تأثر الاقتصاد الوطني بشكل عام.

3. تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب إلى تخفيض حجم الإنتاج كما أنها تؤثر في حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب وكل هذا جراء تأثير هذه المعدلات المرتفعة في عرض وطلب الأموال الإنتاجية.

4. تأثير مستوى الطلب الكلي حيث يزداد التأثير الصافي في حجم الدخل القومي في الاقتصاد.
5. يؤثر رفع معدلات الضرائب الرأسمالية على الادخار بحيث ينخفض الادخار، لان المدخرون يقارنون بين التضحية باقتناء الحاجات الاستهلاكية والعوائد المتناقصة من مدخراتهم وهو ما يدفعهم لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار.

### ثانيا: الآثار الناتجة على التمويل التضخمي

إن الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي الذي لا يقابله أي غطاء حقيقي من سلع أو خدمات، والتوسع في القاعدة الائتمانية الممنوحة للحكومة من قبل المصارف بقدر يفوق معدل نمو الناتج الوطني، هما أهم الأسلوبين للتمويل التضخمي، كما أنهما سيؤديان إلى تضخم نقدي ومالي لا ما حالة. وأبرز آثار اللجوء للتمويل التضخمي ما يلي:

- ✓ فقدان النقود لأبرز خواصها والتمثلة في خاصية مخزن للقيمة ومنه فقدان العمالة قيمتها لدى الأفراد وهو ما يؤدي بهم للاحتفاظ بأموالهم بالعملات الصعبة وهو ما يؤثر سلبا على العملة الوطنية ويخفض من سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.
- ✓ إعادة توزيع الدخل بشكل عشوائي لفائدة الطبقة الغنية على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة وهو ما يؤدي إلى تدهور دخولهم الحقيقية بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ما يؤثر على مستوى معيشتهم، ولكن في الجانب الآخر نجد أن أصحاب الدخل المرتفعة هم المستفيدون من هذه الحالة لأنهم في أغلب الأحيان هم الذين يمتلكون رؤوس الأموال ويحققون أرباح مرتفعة بسبب ارتفاع الأسعار.
- ✓ تأثير ميزان المدفوعات بسبب التضخم، فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار ترتفع معه التكاليف بالنسبة القطاعات التي تعمل في التصدير فترتفع الأسعار النهائية لهذه المنتجات وتدهور قيمتها في السوق العالمي وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات ومن جانب آخر ترتفع حصيلة الواردات بسبب التضخم فتصبح أسعار السلع المستوردة تنافس أسعار السلع المحلية وجراء كل هذا يحدث عجز في ميزان المدفوعات.

✓ ارتفاع مستويات التضخم يزيد من تعقيد مشكل عجز الموازنة العامة، وذلك جراء عدم استجابة الحصيلة الضريبية للزيادة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب عدم مرونة الجهاز الضريبي.

✓ تزايد سرعة تداول النقود بشكل كبير وذلك بسبب نقص الرغبة لديهم بالاحتفاظ بالنقود.

### المطلب الثالث: الإجراءات التقليدية المتبعة من الدولة للقضاء على العجز

تتعدد أساليب علاج عجز الميزانية العامة للدولة من تقليدية ومستحدثة، حيث تستخدم الدولة في الاقتصاد الوضعي جملة من الإجراءات للقضاء على عجز موازنتها، حيث تتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بواسطة العديد من الوسائل من أجل ضمان استقرارها، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى مختلف الطرق التقليدية المتبعة من الدولة لتغطية عجزها.

### الفرع الأول: استخدام النفقات العامة في علاج عجز الموازنة

عند وقوع الدولة في خلل أو أزمة في اقتصادها بسبب عجز في موازنتها، تحاول الدول تخفيفه عن طرق التأثير في نفقاتها العممة سواء بتخفيضها أو ترشيدها.

### أولاً: تخفيض النفقات العامة

إن وجود فائض على مستوى الطلب في الاقتصاد الوطني الذي يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي يستلزم أن تتدخل الحكومة في التحكم في المتغيرات المالية والنقدية كما ورد في برنامج صندوق النقد الدولي، وبما أن الإنفاق العام يمثل الجزء الكبير من الطلب الكلي، فإنه لتخفيض من عجز الميزانية العامة يجب أن يتم التخفيض في الإنفاق العام في كلا جانبيه.

### - السياسات التي تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام

يمكن إبراز أهم السياسات المتبعة في النقاط التالية:

1. إجراء تخفيض في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي: ويتمثل ذلك في كل ما له علاقة بدعم أسعار السلع التموينية الهامة الهامة، حيث أنه وضع صندوق النقد الدولي عدة أساليب أهمها الإلغاء التام لهذا الدعم كلياً ومرة واحدة ويكون ذلك من خلال رفع أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها

على الأقل، أما إذا تعسر على الدولة اتخاذ هذا الإجراء فيمكن تطبيقه عبر المرور بعدة مراحل، حيث تقوم برفع الأسعار تدريجياً شريطة أن تنتج عن تلك السياسة تحقيق خفض ملموس ومستمر لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي في كل سنة من سنوات البرنامج.

**2. تخفيض الأجور:** ويكون ذلك عن طريق وضع حد أقصى للأجور، وتجميد العلاوات الاجتماعية، وأيضا لابد من إلغاء الوظائف الشاغرة والوظائف المؤقتة وتوقيف تعيين وظائف جديدة، ولا بد من فصل الموظفين الزائدين عن الخدمة، ومن جهة أخرى لابد من إعادة النظر في التأمينات الاجتماعية وشروط الحصول على أجور التقاعد.

**3. الضغط على النفقات الموجهة للتعليم والصحة:** لأنها تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للإنفاق العام وذلك بجانبه الجاري والاستثماري، حيث أنه لابد من التخفيض من الإنفاق الاستثماري مثل التوسع في أي بناء للمرافق التعليمية أو الصحية ويكون البديل لذلك خصخصة النشاط في هذه المجالات بمعنى إفساح الطريق أمام القطاع الخاص بالاستثمار فيها.

**4. تغيير سياسة الدولة اتجاه التوظيف:** بمعنى انه لابد من أن ترفع الدولة يدها تدريجياً عن الالتزام بتوظيف الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد، وذلك من أجل تخفيض بند الأجور والمرتبات في الموازنة العامة من جانب، وحتى يتسنى إعادة النشاط العلاقات العرض والطلب في سوق العمل من جهة أخرى ولو انجر عن ذلك زيادة في معدلات البطالة.

كما أنه هناك سياسات أخرى أيضا تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام وهي:

**1. امتناع الدولة في الخوض في المجالات الاستثمارية:** على الخصوص تلك المجالات التي تنافس القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي وأن تركز الدولة على المجالات التي تتعلق بتشييد شبكة البنية الأساسية وتلك المشروعات التي تكمل القطاع الخاص .

**2. التخلص من الدعم الاقتصادي :** ويكون ذلك من خلال التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة نتيجة لوجود مؤسسات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة، حيث أنه لابد من التخلص هذه الوحدات وتصفيتها أو بيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها، وإدارتها على أساس اقتصادي وتجاري سليم.

## ثانياً: ترشيد الإنفاق العام وإعادة ترتيب أولوياته

إن ترشيد الإنفاق العام وترتيب أولوياته من أهم المسائل التي تهتم بها دولة لما لها من مكانة هامة ودور هائل في التقليل من العجز الحاصل في الموازنة العامة.

### - ترشيد الإنفاق العام:

**تعريف ترشيد الإنفاق العام:** "هو زيادة درجة الإنتاجية لكل مورد عام ينفق على مختلف الأغراض".

أي إن ترشيد الإنفاق هو عبارة عن توجيه الإنفاق للقطاعات التي لها القدرة في در الإنتاج، ولنجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام لابد من إتباع معايير معينة أهمها:

1. لابد أن لا يتعدى معدل الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
2. لابد من الوصول بشكل تدريجي على تلك الحالة التي تتساوى فيها صرف مجالات الإنفاق العام الجاري مع الإيرادات الجارية للدولة، حيث يستحسن أن تكون حصيلة الإيرادات الجارية أكبر من الإنفاق الجاري، وذلك من أجل تحقيق فائض جاري تقوم الدولة بتوجيهه إلى الإنفاق العام الاستثماري وبالتالي مواجهة الالتزامات الرأسمالية للدولة.
3. لا يتم التوصل إلى النتائج المرجوة للعنصرين السابقين إلا بوضع برنامج دقيق للتكشف يسمح بمحاربة أوجه الإسراف والتبذير في بنود الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.
4. لابد أن يشمل الترشيح علاج جميع مشاكل القطاع العمومي وتحسين مردوده الإنتاجي حيث يكون ذلك على شكل أن تجعل المشاريع التي تملكها الدولة تعتمد على نفسها في التمويل، وبالتالي تنقص مساهمة تلك المشاريع في إحداث العجز في موازنة الدولة العامة.

### - إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام:

إن من الملاحظ للميزانيات العامة لكثير من الدول النامية التي تعاني من العجز المالي يرى أنها تنتهج أسلوباً ونمطاً من الأولويات وذلك في توزيع مواردها العامة على بنود النفقات العامة المختلفة، حيث أن هذا الأسلوب يتماشى مع التغييرات التي تسود الاقتصاد الوطني، حيث أن هذا الأسلوب والنمط دور كبير

في إحداه العجز، لأنه في الغالب ما يكون لتلك الأساليب والأنماط التي تتبعها الدول تنطوي على العديد من الأشياء غير المهمة وغير الضرورية التي ليس لها أي تأثير على مهام الدولة ووظائفها وذلك سواء بتأجيلها أو إلغائها، حيث أنها لا تؤثر على كفاءة أداء أجهزة الدولة ولا تؤثر على التنمية، من بين الجوانب المهمة في جانب إعادة ترشيد أولويات الإنفاق هو الجانب المتعلق بالمشاريع الاستثمارية في الموازنة العامة، حيث نجد العديد من المشاريع غير الهامة أو تلك المشاريع الخاصة بالترفيه وذلك في حالات الأزمة المالية، ومن هذه المشاريع مشاريع إعادة تجميل المدن وانجاز مباني فاخرة، وذات نفقات عامة عالية وكبيرة... الخ

بحيث أنه عندما تقوم الدولة بإعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية المنتجة والضرورية، وتوجيه النفقات العامة لهذه المشاريع، سوف يقلص من عجز موازنتها العامة، أو القيام بتأجيل إنشاء المشاريع الترفيهية وتوجيه النفقات المخصصة لها لمشاريع أهم منها مثل تأجيل المشاريع الاستثمارية الموجهة لإنشاء المباني الحكومية وتوجيه تلك النفقات لاستصلاح أراضي زراعية أو غيرها من المشاريع الهامة والضرورية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: استخدام الإيرادات في علاج عجز الموازنة العامة

إن الإيرادات العامة للدولة هي أهم مصدر لها لتمويل إنفاقها العام، لهذا عند وقوع الدولة في عجز جراء زيادة إنفاقها، يجعلها أمام الحاجة لزيادة الإيرادات العامة من أجل تغطية وتمويل زيادة نفقاتها العامة، حيث أنها تلجأ لكل مورد على حسب الحاجة إليه وحسب عجزها، وسنتطرق لكل الإيرادات المستخدمة بالتفصيل.

### أولاً: تمويل عجز الموازنة بواسطة الاقتراض

تلجأ الدولة من أجل تمويل العجز أو التخفيض من حدته إلى الاقتراض بمختلف أنواعه، سواء داخلية أو قروض خارجية.

<sup>1</sup> - عبد الرزاق الفارس، الحكومة والإنفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، الطبعة الثانية، لبنان، 2001، ص: 133.

## - الاقتراض الداخلي (المحلي)

تعد القروض الداخلية من أهم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فتستعمل لتعبئة المدخرات وتمويل الإنفاق العام على وجه التحديد، بحيث تلجأ إليها الدولة عند عجز السياسة الضريبية عن تغطية النمو المتزايد في النفقات العامة وتعرف القروض العامة بالدين العام الداخلي، بأنها مجموعة الأموال المقترضة من قبل الحكومة وتكون الجهات المقرضة ممثلة في الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهاز المصرفي، ويعتبر اللجوء إلى القروض الداخلية بواسطة أدوات الدين العام الممثلة في سندات الخزينة من الأساليب الرئيسية التمويل عجز الموازنة العامة وخصوصاً في الدول المتقدمة فتصنف هذه الأدوات ضمن مصادر التمويل غير التضخمية لعلاج عجز الموازنة العامة لأنه في هذه الحالة يمول العجز بمدخرات حقيقية لا تؤثر في نمو العرض النقدي ومنه لا يكون لها تأثير في المستوى العام للأسعار، بحيث تعرف هذه القروض بالقروض الحقيقية لأنه في هذه الحالة يتم التخلي عن جزء من القوة الشرائية التي يمتلكها الأفراد والوحدات الاقتصادية لصالح الدولة.

كما أنه هناك العديد من الأشكال للاقتراض الداخلي التي تلجأ إليها الدولة عندما تكون هناك قدرة تمويل محلية وهي:

**1. الاقتراض من البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة، ومصدراً هاماً من مصادر الائتمان.

حيث يقوم البنك المركزي بتقديم قروض كي تواجه هذا العجز ويكون ذلك عن طريق الإصدار النقدي الجديد، ويقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية شرطية أن لا يتعدى هذا الإصدار الحدود المسموح بها، وذلك تفادياً للآثار التي تنجم وتتجر عن هذه العملية.

يعتبر اللجوء إلى البنك المركزي خطوة توسعية لأن ازدياد الائتمان المسموح للحكومة، لا يتطلب إجراء تخفيض مقابل في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث يؤدي زيادة القروض الممنوحة للحكومة توسع في القاعدة النقدية، إضافة إلى ذلك تزيد بواسطة المضاعف النقدي.

**2. الاقتراض من البنوك التجارية:** حيث تتوجه الدولة إلى البنوك التجارية من أجل الاقتراض المحلي، حيث يتوقف ذلك على مدى استطاعة هذه المؤسسات على تمويل الائتمان الإضافي دون تخفيض الاقتراض

للقطاعات الأخرى، حيث أنه عندما لا يكون لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطات التي يمكن استخدامها من أجل الزيادة في العرض الكلي للامتنان، فإنه زيادة للاقتراض الحكومي سوف تكون على حساب القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى.

بمعنى آخر أنه إذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائض زائد، فإنه يمكن لها إقراض الحكومة من خلال الحد من الامتنان للقطاع الخاص، بحيث سيولد ضغوطاً آلية تزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي حيث أن هذا النوع من الاقتراض لن يكون له أثر على الطلب الكلي وذلك إذا كان لدى البنوك التجارية فائض من الاحتياطات، سواء كانت لديه أو قام البنك المركزي من خلال عملياته النقدية بتوفير احتياطات زائدة وإضافية، كل هذا يؤدي بالتأثير على القطاعات الأخرى، حيث أنه في هذه الحالة سوف يكون هناك أثر توسعي على الطلب الكلي وعلى المخزون النقدي من خلال الامتنان المقدم للحكومة.

5. **أذون الخزينة العامة:** أذن الخزينة هو سند بدين على الحكومة وهو دين قصير الأجل (عادة لثلاثة أشهر) وهو يتضمن بالضرورة فائدة على هذا القرض، حيث يتداول هذا الإذن بنفس طرق تداول الأوراق التجارية، وهنا تقوم الدولة بطرح أذونات الخزينة في السوق أو عن طريق البنك المركزي للجمهور والمتعاملين في السوق المالي وذلك بسعر الفائدة السائد في السوق.

### - تمويل عجز الميزانية العامة عن طرق الاقتراض الخارجي:

تلجأ الدولة لهذا النوع من التمويل عندما تعجز مصادر التمويل الداخلية عن توفير التمويل اللازم، حيث قد لجأت معظم الدول النامية لهذا النوع من الاقتراض خصوصاً في فترة الثمانينيات من القرن الماضي وتوسعت فيه وهو ما وفر لها مصدراً من مصادر التمويل من جهة ووسع ثقل المديونية الخارجية من جهة أخرى وبالتالي نقول إن هذا النوع من الاقتراض يكلف الكثير بالنسبة للدول التي تلجأ إليه، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الاقتراض في حالة عدم توفر مصادر التمويل الداخلية من أجل تمويل عجزها الموازني، وبالتالي عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل المشاريع الضرورية للتنمية يؤدي للجوء لهذه القروض وتختلف طبيعة القروض الخارجية وشروطها باختلاف الجهة المقرضة وبشكل عام تقسم مصادر القروض الخارجية إلى:

**1. القروض من البنوك التجارية وأسواق المال الدولية:** وتمنح هذه القروض وفقا لأسعار السوق بأسعار فائدة مرتفعة وفترات استحقاق قصيرة، وما تتميز به أن الحصول عليها سريع مقارنة بالمصادر الأخرى.

**2. القروض الحكومية الرسمية:** وتعرف هذه القروض بالقروض الثنائية وتمنح بموجب اتفاقيات رسمية بين الدول بحيث تختلف شروطها من دولة لأخرى، وشروطها عادة ما تكون أسهل من حيث سعر الفائدة وفترة الاستحقاق من القروض التجارية.

**3. القروض من المنظمات الدولية:** وتعرف هذه القروض بالقروض الميسر وتقدم من طرف الهيئات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن بين مميزتها أنها تمنح بشروط ميسرة من حيث أسعار الفائدة وفترة الاستحقاق وفي الغالب ما تكون موجهة لأغراض معينة ولكن بالرغم من أهمية هذا المصدر إلا أنه أصبح في السنوات الأخيرة سببا رئيسيا للكثير من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية وذلك بسبب التدخلات والقيود التي تفرضها الجهات المقرضة على هذه الدول.

### ثانيا: تمويل عجز الموازنة بواسطة الضرائب

إلى جانب تمويل الدولة لعجز موازنتها بالقروض العامة فهي تستخدم أيضا الضريبة التي تعتبر من أبرز وسائل التمويل عجز الموازنة، ومن خلال هذه النقطة سيتم التطرق إلى كافة الجوانب المتعلقة بالتمويل الضريبي.

**1. إصلاح النظام الجبائي:** إن أغلبية الدول التي تعاني من عجز في موازنتها العامة تتميز غالبا بضعف مواردها الضريبية وانخفاض طاقتها، وذلك ما تسبب في عدم الاستقرار في مواردها وبالتالي عدم استطاعتها التغطية نفقاتها المتزايدة وبالتالي وقوعها في عجز مالي، لذلك من أجل تقوية موارد الدولة الضريبية لابد من القيام بإصلاح نظامها الجبائي حيث من أهم النقاط الهامة المتخذة في هذا الميدان نذكر:

أ. إقرار أساليب تخفض تكلفة احترام الالتزامات الضريبية.

ب. القيام بوضع برنامج خاص بالتحقيق من أجل كشف المخالفات والتأخر في الدفع.

ج. تشجيع المكلفين على تقسيم الضريبة. د. إعداد أنظمة لمعالجة وتسجيل التصريحات الضريبية.

حيث إن هذه الإجراءات لابد لها من سند قانوني جديد ويكون مسائرا مع الوظائف الموكلة من أجل تحسين القائمين على تحصيل الضرائب وذلك عن طريق دفع حوافز مادية لهم وذلك من أجل تشجيعهم على تأدية وظيفتهم بشكل جيد ومن جهة أخرى لابد من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بزيادة معدلات فرض الضرائب.

ومن أهم التدابير الخاصة بالنظام الضريبي ما يلي<sup>1</sup>:

- أ. تحقيق العدالة الضريبية: لابد للدولة من تحديد الأسلوب الصحيح والعاقل في توزيع التكاليف الضريبية.
- ب. القدرة على استخلاص الضرائب: إن الهدف الأساسي للنظام الضريبي هو تحصيل الإيرادات وذلك من أجل القيام بتمويل النفقات العامة، من أجل عدم اللجوء إلى طرق التمويل الأخرى والتي لها آثار سلبية.
- ج. تبسيط النظام الضريبي: لا بد أن يكون القانون المتعلق بالضرائب جليا واضحا بالنسبة للمكلفين، إضافة على ذلك لابد من إحداث تعديلات عليه من أجل أن يكون قادرا على التوسع في الإيرادات لان النظام الضريبي الواضح والبسيط يكون سهل الإدارة، إضافة إلى ضمان احترام الالتزامات الضريبية من قبل المكلفين.
- د. الفعالية: لابد أن تقتطع الضرائب على وعاء واسع، وينسب معقولة خصوصا على القطاعات المنتجة، لأنه إذا فرضت معدلات عالية للضرائب على هذه القطاعات سوف ينخفض الإنتاج والاستهلاك وذلك بارتفاع أسعار السلع وذلك ما يؤثر سلبا على الموارد.

## 2. استخدام الضرائب المباشرة في تمويل العجز

يمكن للدولة أن تؤثر في العديد من نسب الضرائب المباشرة لغرض استعمال حصيلتها في تمويل عجز الموازنة العامة ومن أهم الضرائب المباشرة التي بإمكان الدولة أن تؤثر فيها ما يلي :

- أ. الضرائب على أرباح رؤوس الأموال: تعتبر الضريبة على رؤوس الأموال من أهم الضرائب التي تحقق عوائد مالية معتبرة لخزينة الدولة، وزيادة نسبتها ليس أمرا سهلا لأنها تمارس ضغطا كبيرا على الأفراد إذا كان سعرها مرتفع لذلك تراعي في زيادة نسبة هذه الضريبة الكثير من الاعتبارات.

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،

ب. الضرائب العقارية: مع التطور العمراني الذي شهدته كل الدول شهدت الإيرادات الضريبية المتأتية من قطاع العمران تطورا ملحوظا لذلك غالبا ما تلجأ الدولة إلى زيادات مدروسة على هذا النوع من الضرائب من أجل تفعيل الإيرادات الضريبية العقارية وذلك باعتبار أن جبايتها سهلة ولا يشعر الأفراد بعبء هذه الضريبة وبالتالي يرى الكثير من علماء المالية العامة أن فرض ضريبة على العقارات وخاصة تلك العقارات الموجودة في المدن يمكن أن تساهم بشكل فعال في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة.

ج. الضرائب على التركات: وهي تعرف أيضا بالضريبة المؤجلة على الدخل بحيث تفرض هذه الضريبة على إجمالي التركة أو تفرض على نصيب الفرد من التركة، جراء انتقال رأس المال من الموروث إلى ورثته، ولكن تعتبر حصيلة هذا النوع من الضرائب ضعيفة بسبب عدم ثبات حصيلتها لذلك لا تعتمد عليها الدول بشكل كبير في تمويل عجز موازنتها.

د. الضرائب على الدخل: تعمل الضريبة على الدخل على خفض مقدار الدخل الصافي من العمل الذي يقوم به الأفراد، وتعتبر الضريبة على الدخل من أهم الضرائب التي تمثل إيرادات عالية الموازنة الدولة بسبب شموليتها لطبقة واسعة من الأفراد من جهة وعدم قدرة الأفراد من التهرب من دفعها، لذلك تعتبر هذه الضرائب من أبرز المداخل المالية للدولة، وإذا تم استخدامها واستغلالها بشكل سليم وصحيح سوف تساهم بشكل سليم وصحيح سوف تساهم بشكل كبير في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

### 3. استخدام الضرائب غير المباشرة في تمويل العجز

يتم فرض الضرائب غير المباشرة على المال بسبب استعماله أو تداوله، ومنه فالمال الذي يحصل عليه الشخص على شكل دخل من أجل إشباع حاجياته الأساسية يدفع منه عند الإنفاق كجزء من السلعة أو الخدمة التي يطلبها، وعادة ما لا يشعر الفرد بهذا النوع من الضرائب لأن الضريبة هنا مدرجة ضمن ثمن السلعة والخدمة التي يقتنيها الفرد ومن أهم الضرائب غير المباشرة التي تساهم في تمويل عجز الميزانية للدولة ما يلي:

أ. **ضرائب الإنتاج:** يقوم المنتجين بنقل هذه الضريبة إلى المستهلكين باعتبار إن الناتج تفرض عليه هذه الضريبة عندما تمر السلعة بمرحلة الإنتاج النهائي وبالتالي يمكن أن يحملها للمستهلك، وتعتبر هذه الضرائب

من ابرز الضرائب غير المباشرة والتي تدر أموالا كبيرة لخزينة الدولة بسبب سهولة جبايتها لذلك ففي الغالب تستعمل هذه الضرائب في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

**ب. الضرائب الجمركية:** وهي تلك الضرائب التي تفرض على عمليات التجارة الخارجية وتكتسي هذه الضرائب أهمية بارزة في تمويل الموازنة لموازنتها واتساع نطاقها خصوصا وأن حركة السلع والخدمات نشطة في مجال التجارة الخارجية لذلك تعتبر حصيلة هذه الضرائب حصيلة هامة بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

**ج. الضريبة على القيمة المضافة:** تفرض الضريبة على القيمة المضافة على الزيادات التي تتحقق في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، وتتميز الضريبة على القيمة المضافة بوفرة حصيلتها خصوصا إذا تم الاختيار الجيد لنسبتها وطرق جبايتها وتحصيلها بحيث تتصف بالديمومة الإيرادية طوال العام دون التقيد بفترة زمنية محددة وتعتبر أخف وقعا على المكلفين بدفعها لاندماج قيمتها في أسعار السلع التي يقومون بشرائها وبالتالي لا يشعر بها المكلف لذلك غالبا ما تستعملها الدولة لتمويل العجز في موازنتها لما لها من مرونة ومميزات تجعلها من أهم الضرائب المستخدمة في عملية التمويل.

### ثالثا: تمويل عجز الموازنة بواسطة الإصدار النقدي

في حالة عجز المصادر السابقة عن تغطية النفقات العامة تضطر الدولة إلى نقود جديدة لتمويل التنمية أو التحريك الأنشطة الإنتاجية، فالإصدار النقدي الجديد هو الملجأ الأخير للإيرادات العامة، على إن هذه الآلية لا يمكن وصفها بالمورد المستقر للإيرادات العامة وذلك لما تسببه من نتائج سلبية حيث لا بد أن يكون الإصدار بالحدود المعقولة، ويطلق على هذا الأسلوب بالتمويل التضخمي لأنه يؤدي إلى حدوث تضخم كون الموارد الطبيعية محدودة عادة، فزيادة كمية النقود في التداول تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ذات العرض المحدود فتحدث فجوة بين الطلب والعرض فترتفع الأسعار وتتسارع معدلات التضخم".

تقوم الدولة من أجل تمويل عجز الموازنة العامة بالإصدار النقدي الجديد وهو ما يعرف بنقدنة عجز الموازنة العامة للدولة وهو عبارة عن صورة من صور فرض ضرائب إضافية، حيث إن الحكومة يمكن لها

أن تستخدم عملية الإصدار النقدي الجديد (طبع نقود جديدة) وذلك من أجل تأمين إيرادات إضافية للميزانية العامة، حيث يعرف هذا المبدأ في الحصول على إيرادات من أجل

تغطية النفقات بمبدأ السيادة، حيث أن الحكومة لها الحق في زيادة إيراداتها، وذلك بواسطة سيادتها وحققها في خلق النقود.

والجدير بالذكر أن التوسع في المعروض النقدي بسبب الإصدار يؤدي إلى خفض سعر الفائدة وجذب الاستثمارات الإضافية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلى غاية بلوغ التشغيل التام، حيث أن أي زيادة الوصول إلى نقطة التشغيل التام تؤدي إلى حدوث تضخم.

## خلاصة الفصل

على الرغم من أهمية الموازنة والمزايا التي تعود من استخدامها كأسلوب إداري يساعد الإدارة في تحقيق أهداف التخطيط والرقابة، إلا أن هناك عوامل تحد من نجاح الموازنة، يلزم أخذها في الحسبان عند إعدادها واستخدامها تتمثل في عدم توافر الوعي الإداري بأهمية إعداد الموازنات واستخدامها الاستخدام الصحيح وعدم ترشيد الإنفاق الحكومي العام وخلق نوع من التوازن بينه وبين الإيرادات المحلية لأن هذا يمثل السبب الأكبر لحدوث العجز في الميزانية، وإعادة لنظر في أسلوب تقدير النفقات العامة لتكون أكثر واقعية ودقة وموضوعية، وصعوبة التنبؤ والتقدير عند إعداد الموازنة، والافتقار إلى عنصر المرونة، وتداخل الصلاحيات المخولة والمسؤوليات عند إعداد الموازنة إذا لم تحدد كل منهما تحديدا دقيقا .

## الفصل الثالث

الصكوك الإسلامية كآلية لتغطية عجز

الموازنة العامة في ماليزيا

## المبحث الأول: مدخل حول ماليزيا

## المطلب الأول: لمحة عامة عن اقتصاد ماليزيا

التجربة الماليزية صدى بين التجارب التنموية الصاعدة والتي تعتبر جديرة بالبحث والدراسة، ونظرا لخصوصيات ماليزيا سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي وكذا الجغرافي فهي مميزة ببيئة مختلفة وجد خاصة تجعلها مميزة عن باقي الدول، وعليه من خلال هذا المطلب سيتم إلقاء نظرة عامة على دولة ماليزيا واقتصادياتها.

## الفرع الأول: نبذة مختصرة على دولة ماليزيا

تعتبر ماليزيا إحدى دول جنوب شرق آسيا، وهي تقع تماما شمال خط الاستواء، وتتكون من قسمين غير متجاورين هما: شبه الجزيرة الماليزية الواقعة في شبه جزيرة ملايو وتعرف أحيانا باسم ماليزيا الغربية، إلى جانب ماليزيا الشرقية الواقعة في جزيرة بورنيو، وتعرف أحيانا باسم تيمور ماليزيا، ويذكر بأن العاصمة كوالالمبور تقع في الجزء الغربي من البلاد، وتبعد ما يقارب 40 كم عن الساحل، والجدير بالذكر أنه يحد شبه الجزيرة الماليزية دولة تايلاند، في حين تتمثل حدود جزيرة بورنيو بدولتي إندونيسيا وبروناي، بينما تتمثل حدود البلاد البحرية في دول : سنغافورة، وفيتنام، والفلبين.<sup>1</sup>

## أولا: معطيات عامة حول ماليزيا

## ماليزيا

ماليزيا دولة اتحادية ملكية دستورية تقع في جنوب شرق آسيا، مكونة من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ 329 845 كم<sup>2</sup>. عاصمة ماليزيا هي كوالالمبور، في حين أن بوتراجاي هي مقر الحكومة الاتحادية. نستعرض عدد سكان ماليزيا 2021 مع ذكر معلومات عامة عنها وطقسها وخريطتها ومساحتها.

<sup>1</sup> - <https://mawdoo3.com> visited in 20/03/2019

يُقدَّر تعداد سكان ماليزيا لعام 2021 بنحو 32,365,999 نسمة، وذلك بنسبة 0.42% من إجمالي عدد سكان العالم. تحتل ماليزيا المركز الخامس والأربعين من حيث تعداد السكان، وذلك قبل موزمبيق؛ والتي يبلغ عدد سكانها نحو 31,255,435 نسمة، وبعد أنغولا؛ والتي يبلغ عدد سكانها نحو 32,866,272 نسمة. ارتفع تعداد سكان ماليزيا لعام 2021 عن العام السابق 2020 بنحو 416,222 نسمة.

تقع ماليزيا جنوب شرق قارة آسيا، وتشكّلت بعد حصول اتحاد مالايا على الاستقلال في 31 أغسطس 1957م، واندماجه مع كلٍّ من ولاية سنغافورة، وسراوق، وصباح لتشكّل معاً دولة ماليزيا، علماً أنّ سنغافورة غادرت الاتحاد في 9 أغسطس 1965م.

تعدّ ماليزيا احد أغنى بلدان العالم وأكثرها تطوّراً، وهي دولة متعددة الأعراق والأديان، وتتمتّع بثقافة غنيّة ومتنوّعة تعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد.

نظام الحكم في ماليزيا ملكيّ دستوريّ فدراليّ شبيه بالنظام البريطاني، وتتألّف الحكومة من مجلس الأعيان أو مجلس الشيوخ، ويضمّ 68 عضواً.

### مساحة ماليزيا

تحتل ماليزيا بحدودها مساحة جغرافية تصل إلى 329,847 كم<sup>2</sup> (127,355 ميل<sup>2</sup>)، وهي بذلك البلد رقم 67 في قائمة أكبر دول العالم من حيث المساحة الجغرافية، إذ تنقسم ماليزيا إلى منطقتين رئيسيتين منفصلتين أي غير متجاورتين وهما؛ منطقة شبه الجزيرة الماليزية، وبورنيو ماليزية أو منطقة شرق ماليزيا المؤلفة من ولاية سراوق أو ساراواك وصباح، ليفصل بينهما بحر الصين الجنوبيّ، وبذلك تبلغ مساحة شبه الجزيرة الماليزية 131,587 كم<sup>2</sup> (50,806 ميل<sup>2</sup>).

### طقس ماليزيا

يسود المناخ الاستوائي في دولة ماليزيا على مدار السنة، وذلك بسبب قُربها من خط الاستواء، حيث تتراوح درجات الحرارة ما بين (20°-30°) وتكون أكثر برودة في المناطق المرتفعة، وتصل معدلات هطول الأمطار السنوية بمعدل 2,500 ملم في شبه الجزيرة الماليزية، وحوالي 5,080 ملم في شرق البلاد أو بماليزيا الشرقية، وقد ساهم وقوع ماليزيا بالقرب من المسطحات المائية إلى ارتفاع معدلات الرطوبة بشكل كبير.

## ثانياً: معطيات اقتصادية عن ماليزيا

يعد اقتصاد ماليزيا رابع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا وفقاً لصندوق النقد الدولي 2020. كما أنها تحتل المرتبة السادسة والثلاثين بين أكبر الاقتصادات في العالم. تعد إنتاجية العمل في ماليزيا أعلى بكثير منها في تايلاند أو إندونيسيا أو الفلبين أو فيتنام المجاورة بسبب الكثافة العالية للصناعات القائمة على المعرفة واعتماد التكنولوجيا المتطورة للتصنيع والاقتصاد الرقمي. وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام 2019 ، يحتل الاقتصاد الماليزي المرتبة 27 في قائمة الدول الأكثر تنافسية في العالم.

يتمتع المواطنون الماليزيون بأسلوب حياة غني مقارنة بجميع دول الآسيان تقريباً ، حيث تمكنت سنغافورة وبروناي فقط من المنافسة. ويرجع ذلك إلى اقتصاد سريع النمو الموجهة نحو التصدير، منخفضة نسبياً وطنية ضريبة الدخل والغذاء المحلي بأسعار معقولة للغاية، والوقود والنقل، فضلاً عن المدعوم بالكامل دافع واحد الرعاية الصحية العامة. تتمتع ماليزيا باقتصاد سوق صناعي حديثاً ، وهو مفتوح نسبياً وموجه نحو الدولة. الاقتصاد الماليزي قوي للغاية ومتنوع مع قيمة تصدير منتجات التكنولوجيا الفائقة في عام 2015 التي بلغت 57.258 مليار دولار أمريكي ، وهي ثاني أعلى نسبة بعد سنغافورة في الآسيان. تصدر ماليزيا ثاني أكبر حجم وقيمة لمنتجات زيت النخيل على مستوى العالم بعد إندونيسيا.

على الرغم من السياسات الحكومية لزيادة دخل الفرد من أجل تسريع التقدم نحو دولة ذات دخل مرتفع بحلول عام 2020 ، كان نمو الأجور في ماليزيا بطيئاً للغاية ، متخلفاً عن معيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. علاوة على ذلك ، تم تطبيق مزايا الرعاية الاجتماعية مع تحويل المنافع النقدية المباشرة المسماة مساعدة تكلفة المعيشة منذ عام 2011. صعدت الحكومة من الإجراءات لزيادة الإيرادات من خلال إدخال ضريبة المبيعات والخدمات (SST) بمعدل 6% لتقليل العجز والوفاء بالتزامات الديون الفيدرالية في 2018.

## تاريخ:

باعتبارها واحدة من ثلاث دول تسيطر على مضيق ملقا، تلعب التجارة الدولية دوراً مهماً للغاية في الاقتصاد الماليزي في وقت واحد، وكان أكبر منتج للقصدير، المطاط وزيت النخيل في العالم. التصنيع له

تأثير كبير في اقتصاد الدولة ، حيث يمثل أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي. ماليزيا هي أيضاً أكبر مركز مصرفي ومالي إسلامي في العالم.

في سنة 1970 ماليزيا بدأت في تقليد أربعة نمور آسيا الاقصادات ( كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونغ كونغ وسنغافورة ) والتزمت الانتقال من كونها تعتمد على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بشكل أكبر على التصنيع. في السبعينيات ، بدأ الاقتصاد الماليزي الذي يهيمن عليه التعدين والزراعة في التحول نحو اقتصاد متعدد القطاعات. منذ الثمانينيات ، قاد القطاع الصناعي النمو في ماليزيا. لعبت المستويات العالية من الاستثمار دوراً مهماً في هذا. مع الاستثمار الياباني ، ازدهرت الصناعات الثقيلة وفي غضون سنوات ، أصبحت الصادرات الماليزية المحرك الأساسي للنمو في البلاد. حققت ماليزيا باستمرار نمواً في الناتج المحلي الإجمالي يزيد عن 7% إلى جانب معدل تضخم منخفض في الثمانينيات والتسعينيات.

في عام 1991 ، أوضح رئيس وزراء ماليزيا السابق ، مهاتير بن محمد ، رؤيته المثالية ، رؤية 2020 التي ستصبح فيها ماليزيا دولة صناعية مكتفية ذاتياً بحلول عام 2020. قال تان سري نور محمد ، وزير في الحكومة ، إن ماليزيا يمكن أن تحقق دولة متقدمة. الوضع في عام 2018 إذا ظل نمو الدولة ثابتاً أو في ازدياد.

شهدت ماليزيا طفرة اقتصادية وشهدت تطوراً سريعاً خلال أواخر القرن العشرين وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) 11,062.043 دولاراً أمريكياً في عام 2014 ، وتعتبر دولة صناعية حديثاً. في عام 2009 ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتعادل القوة الشرائية 383.6 مليار دولار أمريكي ، أي حوالي نصف مبلغ عام 2014 ، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعادل القوة الشرائية 8100 دولار أمريكي ، أي حوالي ثلث مبلغ عام 2014.

في عام 2014 ، أشار مسح دخل الأسرة الذي أجرته الحكومة إلى أن هناك 7 ملايين أسرة في ماليزيا ، بمتوسط 4.3 أفراد في كل أسرة. ارتفع متوسط دخل الأسرة في ماليزيا بنسبة 18% إلى 5,900 رينغيت ماليزي شهرياً ، مقارنة بـ 5,000 رينغيت ماليزي في عام 2012.

وفقاً لتقرير HSBC في عام 2012 ، ستصبح ماليزيا في المرتبة 21 من حيث أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2050 ، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي 1.2 تريليون دولار (عام 2000 دولار) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 29247 دولاراً (دولار عام 2000). (ويقول التقرير أيضاً إن

المعدات الإلكترونية والبتروول والغاز الطبيعي المسال ستشهد زيادة كبيرة في دخل الفرد. وسيساعد متوسط العمر المتوقع في ماليزيا ومستوى التعليم المرتفع نسبياً ومعدل الخصوبة فوق المتوسط في توسعها السريع." قال فيكتور شفيتس، العضو المنتدب في بنك كريدي سويس، "ماليزيا لديها جميع المكونات الصحيحة لتصبح دولة متقدمة.

### السياسات الاقتصادية:

#### ✓ السياسة النقدية:

قبل الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 ، كان الرينجت الماليزي عملة دولية ، وكان يتم تداولها بحرية في جميع أنحاء العالم. قبل الأزمة مباشرة ، تم تداول الرينجت مقابل 2.50 ريغيت ماليزي مقابل الدولار. بسبب أنشطة المضاربة ، انخفض الرينجت إلى ما يصل إلى 4.10 ريغيت ماليزي للدولار في غضون أسابيع. قرر بنك Negara Malaysia ، البنك المركزي للبلاد ، فرض ضوابط على رأس المال لمنع تدفق الرينجت في السوق المفتوحة. أصبح الرينجت غير دولي وكان على المسافر أن يعلن للبنك المركزي إذا أخذ أكثر من 10000 ريغيت خارج البلاد وكان الرينجت نفسه مربوطاً بسعر 3.80 ريغيت ماليزي مقابل الدولار الأمريكي.

تم التخلي عن سعر الصرف الثابت لصالح سعر الصرف العائم في يوليو 2005، بعد ساعات من إعلان الصين نفس الخطوة في هذه المرحلة ، كان الرينجت لا يزال غير مدول. واصل الرينجت ارتفاعه إلى 3.18 مقابل الدولار بحلول مارس 2008 وارتفع إلى 2.94 مقابل الدولار في مايو 2011. وفي الوقت نفسه، تم تخفيف العديد من جوانب التحكم في رأس المال ببطء من قبل بنك Negara Malaysia . ومع ذلك ، تواصل الحكومة عدم تدويل الرينجت. صرحت الحكومة أنه سيتم تدويل الرينجت بمجرد أن يصبح جاهزاً.

يستخدم بنك Negara Malaysia في الوقت الحالي استهداف أسعار الفائدة. على سعر الفائدة بين عشية وضحاها (OPR) هو أداة سياستهم، ويستخدم لتوجيه أسعار الفائدة بين البنوك على المدى القصير والتي سوف تؤثر على أمل التضخم والنمو الاقتصادي.

## ✓ العمل الإيجابي:

قام تون عبد الرزاق ، الذي كان رئيس الوزراء آنذاك ، بتنفيذ سياسة العمل الإيجابي المسماة السياسة الاقتصادية الجديدة بعد حادثة 13 مايو عام 1969 قبل الحادث ، كانت معدلات الفقر بين الملايو مرتفعة للغاية (65%) كما كان السخط بين الأعراق ولا سيما تجاه الصينيين ، الذين كانوا يسيطرون على 74% من الاقتصاد في ذلك الوقت من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) ، تُمنح غالبية البوميبوتيرا الأولوية والامتيازات الخاصة في تطوير الإسكان ، وقبول المنح الدراسية وأيضاً لملكية الشركات المدرجة في البورصة.

في السياسة الاقتصادية الجديدة الماليزية أنشئت في عام 1971 بهدف تقديم الملايو على حصة 30% من اقتصاد ماليزيا والقضاء على الفقر بين الملايو، في المقام الأول من خلال تشجيع ملكية المؤسسة من قبل Bumiputeras . بعد 40 عاماً من البرنامج ، ارتفعت ملكية أسهم بوميبوتيرا إلى 23 % بقيمة 167.7 مليار رينغيت ماليزي في عام 2010 مقابل 2.4 % في عام 1970.

إن السياسة الاقتصادية الجديدة متهمه بخلق حكم الأقلية وخلق "عقلية الدعم"<sup>[45]</sup>. الأحزاب السياسية مثل كيدليان راكيات وحزب العمل الديمقراطي واقترح سياسة جديدة والتي سوف تكون مساوية لكل الماليزية، بغض النظر عن العرق عندما تم انتخاب حزب العمل الديمقراطي في ولاية بينانج في عام 2008 ، أعلن أنه سيتخلص من السياسة الاقتصادية الجديدة ، مدعياً أنها "... تولد المحسوبية والفساد وعدم الكفاءة المنهجية.

انتقد ولفجانج كاسبر ، أستاذ الاقتصاد بجامعة نيو ساوث ويلز، وكان مستشاراً لوزارة المالية الماليزية ، السياسة الاقتصادية الجديدة ، قائلاً إن "مساعدات السياسة الاقتصادية الجديدة تجعل الملايو كسالى وفاسدين ومتضخم .يبقيهم فقراء ". كما انتقد الحكومة الفيدرالية التي تقدم مساعدات نقدية ومساعدات مالية بدلاً من توفير فرص متساوية للحصول على التعليم لمساعدة الفقراء المهمشين على رفع مستوى دخلهم.

في 21 أبريل 2009 ، أعلن رئيس الوزراء نجيب تون رزاق عن تحرير 27 قطاعاً فرعياً للخدمات من خلال إلغاء شرط 30% من البوميبوتيرا يُنظر إلى هذه الخطوة على أنها جهود حكومية لزيادة الاستثمار في قطاع الخدمات في الاقتصاد. وفقا لرئيس الوزراء ، سيتم تحرير العديد من قطاعات الاقتصاد.

في 30 يونيو 2009 ، أعلن رئيس الوزراء عن مزيد من التحركات التحريرية بما في ذلك تفكيك حصص الأسهم في بوميپوترا وإلغاء المبادئ التوجيهية للجنة الاستثمار الأجنبي ، التي كانت مسؤولة عن مراقبة المساهمات الأجنبية في الشركات الماليزية. ومع ذلك ، فإن أي شركة ماليزية ترغب في الإدراج في ماليزيا ستظل بحاجة إلى عرض 50 في المائة من الأسهم العامة الموزعة على مستثمري Bumiputera.

### ✓ الإعانات وضوابط الأسعار:

تدعم الحكومة الماليزية أسعار الكثير من العناصر الأساسية وتتحكم فيها للحفاظ على الأسعار منخفضة. تم الإبقاء على أسعار سلع مثل زيت النخيل وزيت الطهي والبنزين والدقيق والخبز والأرز والضروريات الأخرى أقل من أسعار السوق لإبقاء تكلفة المعيشة منخفضة<sup>[50]</sup>. اعتباراً من عام 2009، كان 22 في المائة من النفقات الحكومية عبارة عن إعانات ، مع دعم البنزين وحده بنسبة 12 في المائة . منذ عام 2010 ، تعمل الحكومة تدريجياً على إصلاح نظام الدعم الماليزي، من خلال سلسلة من التخفيضات في دعم الوقود والسكر لتحسين المالية الحكومية وتحسين الكفاءة الاقتصادية. نتيجة لذلك، في ديسمبر 2014 ، أنهت الحكومة رسمياً جميع دعم الوقود وطبقت نظام "التعويم المدار" ،<sup>[52]</sup> مستفيدة من انخفاض أسعار النفط في ذلك الوقت ، مما قد يوفر للحكومة ما يقرب من 20 مليار رينغيت (5.97 مليار دولار أمريكي) سنوياً.

### ✓ صناديق الثروة السيادية:

تمتلك الحكومة وتدير العديد من صناديق الثروة السيادية التي تستثمر في الشركات المحلية وكذلك الشركات الأجنبية. أحد هذه الصناديق هو الخزانة الوطنية برهاد التي تأسست في عام 1993 ، واعتباراً من 31 ديسمبر 2013 لديها أصول بقيمة 41 مليار دولار أمريكي ويستثمر الصندوق في الشركات الكبرى في ماليزيا مثل CIMB في القطاع المصرفي، مجموعة UEM في قطاع البناء والتشييد، تليكوم ماليزيا و Axiata في صناعة الاتصالات، وماليزيا مطارات والخطوط الجوية الماليزية في صناعة الطيران، وكذلك كما Tenaga Nasional في قطاع الطاقة صندوق آخر مملوك من قبل الحكومة الماليزية هو صندوق ادخار الموظفين وهو صندوق تقاعد يبلغ حجم أصوله في 31 مارس 2014 ، 597 مليار رينغيت ماليزي. (184 مليار دولار أمريكي مما يجعله رابع أكبر صندوق معاشات تقاعدية في آسيا وسابع أكبر صندوق تقاعد في العالم مثل Khazanah Nasional ، يستثمر صندوق EPF وأحياناً يمتلك العديد من الشركات

الكبرى في ماليزيا مثل RHB Bank . يتنوع استثمار صندوق النقد الأوروبي في عدد من القطاعات ولكن ما يقرب من 40% من استثماراتهم في قطاع الخدمات.

بيرمودالان ناسيونال بيرهاد هو مدير صندوق رئيسي آخر تسيطر عليه الحكومة الماليزية .وهي تقدم صناديق استثمار مشتركة مضمونة برأس المال مثل أمانة سهام بوميوتيرا وأمانة سهام وواسان 2020 وهي مفتوحة فقط للماليزيين وفي بعض الحالات ، لـ Bumiputeras

### ✓ نفوذ الحكومة:

على الرغم من أن الحكومة الفيدرالية تشجع المشاريع الخاصة والملكية في الاقتصاد ، إلا أن الاتجاه الاقتصادي للبلاد يتأثر بشدة بالحكومة من خلال خطط التنمية الخمسية منذ الاستقلال. ويتأثر الاقتصاد أيضاً من قبل الحكومة من خلال وكالات مثل وحدة التخطيط الاقتصادي وصناديق الثروة المرتبطة بالحكومة مثل خزانة ناسيونال بيرهاد ، صندوق ادخار الموظفين و Permodalan ناسيونال بيرهاد.

بدأت خطط التنمية الحكومية ، المسماة بالخطة الماليزية ، وهي حالياً خطة ماليزيا العاشرة ، في عام 1950 أثناء الحكم الاستعماري البريطاني تمحورت الخطط إلى حد كبير حول تسريع نمو الاقتصاد من خلال الاستثمار الانتقائي في قطاعات مختارة من الاقتصاد وبناء البنية التحتية لدعم القطاعات المذكورة . على سبيل المثال ، في الخطة الوطنية الحالية ، ستلقى ثلاثة قطاعات - الزراعة والتصنيع والخدمات، اهتماماً خاصاً لتعزيز الانتقال إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في المجالات المعنية.

الأدوات الاستثمارية المرتبطة بالحكومة مثل خزانة ناسيونال بيرهاد، صندوق ادخار الموظفين و Permodalan ناسيونال بيرهاد الاستثمار في الشركات الكبرى والخاصة في بعض الأحيان في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الماليزي.

### ✓ العملة:

العملة القانونية الوحيدة في ماليزيا هي الرنجيت الماليزي. اعتباراً من 10 مارس 2020 ، تم تداول الرنجيت عند 4.19 رنجيت ماليزي مقابل الدولار الأمريكي [67] .

لم يتم تدويل الرينجت منذ سبتمبر 1998 ، وهو تأثر بسبب الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 التي فرض فيها البنك المركزي ضوابط على رأس المال على العملة ، بسبب البيع المكشوف المضارب للرينجيت كجزء من سلسلة ضوابط رأس المال ، تم ربط العملة بين سبتمبر 1998 و 21 يوليو 2005 بسعر 3.80 رينجت ماليزي للدولار بعد أن انخفضت قيمة الرينجت من 2.50 رينجت ماليزي للدولار الأمريكي إلى 4.80 رينجت ماليزي عند نقطة واحدة دولار أمريكي.

في السنوات الأخيرة ، بدأ بنك Negara Malaysia في تخفيف قواعد معينة لضوابط رأس المال على الرغم من أن العملة نفسها لم يتم تداولها دولياً بعد. وفقاً لمحافظ البنك ، سيتم تدويل الرينجت عندما يصبح جاهزاً.

في سبتمبر 2010 ، في مقابلة مع CNBC ، قال داتو سيري نجيب تون رزاق ، رئيس وزراء ماليزيا آنذاك وشغل أيضاً منصب وزير المالية في ذلك الوقت ، إن الحكومة منفتحة على فتح الرنجيت أمام التجارة الخارجية. إذا كانت هذه الخطوة ستساعد الاقتصاد. وأضاف أنه قبل اتخاذ مثل هذه الخطوة ، سيضمن تطبيق القواعد واللوائح حتى لا يتم إساءة استخدام العملة.

### الموارد الطبيعية

عقار زيت النخيل في ماليزيا .



تتمتع ماليزيا بموارد طبيعية جيدة في مجالات مثل الزراعة والغابات والمعادن. إنها مصدر للموارد الطبيعية والزراعية ، وأهم

الموارد المصدرة هو البترول [72]. وفي القطاع الزراعي، ماليزيا هي واحدة من أكبر مصدري المطاط الطبيعي وزيت النخيل ، الذي جنبا إلى جنب مع الأخشاب والمنتجات الخشبية، الكاكاو ، الفلفل ، الأناناس والتبغ تهيمن على نمو هذا القطاع [73]. اعتباراً من عام 2011 ، بلغت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في ماليزيا 5.44%. تتكون الأراضي الزراعية من 17.49% بينما تتكون الاستخدامات الأخرى للأراضي من 77.07% [74]. اعتباراً من عام 2009 ، تغطي الأراضي المروية 3800 كيلومتر مربع. تشكل الموارد المائية المتجددة الإجمالية 580 كيلومتر مكعب اعتباراً من عام 2011.

القصدير والنفط هما المادتان المعدنيتان الرئيسيتان اللتان لهما أهمية كبيرة في الاقتصاد الماليزي. كانت ماليزيا في يوم من الأيام أكبر منتج للقصدير في العالم حتى انهيار سوق القصدير في:<sup>1</sup>

أوائل الثمانينيات [75]. في القرنين التاسع عشر والعشرين ، لعب القصدير دوراً مهيماً في الاقتصاد الماليزي ، حيث شكلت ماليزيا أكثر من 31% من الناتج العالمي. في عام 1972 فقط ، تولى البترول والغاز الطبيعي مكان الصفيح باعتباره الدعامه الأساسية لقطاع استخراج المعادن. وتشمل المعادن الأخرى من بعض أهمية أو دلالة النحاس واليوكسيت وخام الحديد والفحم جنباً إلى جنب مع المعادن الصناعية مثل الطين، الكاولين ، السيليكا ، الحجر الجيري ، الباريت ، الفوسفات والحجارة البعد مثل الجرانيت وكذلك كتل الرخام وألواح. يتم إنتاج كميات صغيرة من الذهب.

في عام 2019، احتلت البلاد المرتبة الحادية عشرة من بين أكبر منتجي المنغنيز في العالم. أكبر منتج عالمي للقصدير الحادي عشر، ثاني أكبر منتج عالمي لليوكسي، والمرتبة التاسعة عشر من حيث المنتجين العالميين للجير.

### الفرع الثاني: السوق المالي الإسلامي الماليزي

إن الحكومة الماليزية كغيرها من دول العالم يحكمها نظام مالي محدد حيث أنه يشتمل سوق المال الماليزي سوقين سوق رأس المال وسوق النقد وكل منهما يتفرع إلى سوقين أحدهما تقليدي وآخر إسلامي. ومن خلال هذا الفرع سيتم التعرف على السوق النقد الإسلامي في ماليزيا بشيء من الإيجاز والسوق المالية الإسلامية بشيء من التفصيل.

### أولاً: سوق النقد الإسلامي الماليزي

يعتبر سوق النقد الإسلامي الماليزي جزء من النظام المالي الكلي.

كان إنشاء بنك إسلام ماليزيا في عام 1983م بمثابة الخطوة الأولى نحو إطلاقه العمل المصرفي الإسلامي، ثم طرحت فكرة إنشاء سوق إسلامي بين المصارف عام 1994 كحل قصير الأجل يهدف إلى توفير مصدر جاهز لتمويل الاستثمارات قصيرة الأجل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن المتوقع أن

<sup>1</sup> -[https://stringfixer.com/ar/Economy\\_of\\_Malaysia](https://stringfixer.com/ar/Economy_of_Malaysia).

تساعد هذه السوق المصارف الإسلامية وغيرها من المصارف المشتركة في النظام المصرفي الإسلامي وعلى هذا الأساس أصدر بنك نيجارا ماليزيا "BNM" (البنك الماليزي المركزي) بعض المبادئ التوجيهية في 18 ديسمبر 1993 بهدف تسهيل نشأة السوق النقدي الإسلامي على نحو لائق وصحح مما يؤدي بالضرورة إلى الحفاظ على آلية التمويل والسيولة سعياً لتعزيز الاستقرار في النظام المصرفي، وكان ذلك بتأسيس أول بنك إسلامي ماليزي وهو بنك إسلام ماليزيا برهاد تبع ذلك تأسيس شركة تأمين تكافلي إسلامي ماليزيا عام 1984 بعد صدور قانون العمل المصرفي اللاربيوي في عام 1993، التي تلقت مساندة من قبل الحكومة الماليزية حيث سمح البنك المركزي الماليزي بفتح التأمين الإسلامي في العام نفسه، إضافة إلى ظهور النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية الربوية بإدخال الخدمات الموقفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

وينشط في السوق النقدية 17 بنكا إسلاميا و 10 نوافذ إسلامية و 6 مؤسسات تنمية مالية تقدم خدمات بنكية إسلامية و 3 بنوك إسلامية دولية ويقدر تنوع مؤسساته تنوعت أدوات التعامل المتعددة فيه إلى عدة أنواع منها:

1. الاستثمار من خلال المضاربة بين المصارف.

2. قبول الودائع بين المصارف

3. الإصدارات الاستثمارية الحكومية

4. صكوك بنك نيجارا القابلة للتداول

5. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

6. سندات كاجامس للمضاربة.

7. الكمبيالات الإسلامية المقبولة

### ثانياً: سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية

يعتبر ظهور قطاع التمويل الإسلامي بصورته الشاملة والمتكاملة أحد الأمور التي تميز الاقتصاد الماليزي، وتوجد بين أطراف هذا القطاع علاقة تفاعلية ساهمت في إيجاد بيئة مناسبة وشاملة لتحقيق معدلات نمو عالية لهذا القطاع. حيث يؤدي هذا الأخير الدور الأهم في تجمع شتى

الموارد التمويلية اللازمة للأنشطة الاقتصادية في ماليزيا. كما أن سوق الأوراق المالية الإسلامية له جزء هام ومكمل في توسيع وتعميق السوق المالي الإسلامي في ماليزيا لذا يجدر بنا التعرف على أهم وظائفه أقسامه.

### - وظائف سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا:

تقوم سوق الأوراق المالية في ماليزيا بوظائف كبيرة تتمثل فيما يلي:

1. **تلبية حاجة المستثمرين المسلمين:** تتيح سوق رأس المال الإسلامي فرصة الاستثمارات الممتازة للمستثمرين المسلمين في القطاعات التي لا تتعامل بالمحرمات الشرعية، وبإيجاد جهة رقابية شرعية الضمان التزام أنشطة هذه السوق بأحكام الشريعة الإسلامية يمكن أن تزيد ثقتهم بهذه السوق، بجانب حماية حقوقهم من خلال إعداد التشريعات والقوانين التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة من الجهات الرقابية.
2. **تلبية حاجة الجهات المصدرة:** تتيح السوق الفرصة للجهات المصدرة لإصدار الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لاسيما الأسهم العادية والصكوك الإسلامية القابلة للتداول في هذه السوق، وقد تم إصدار هذه الأدوات المالية والتداول بها بناء على القرارات الصادرة عن اللجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية، والتعليمات على عرض الصكوك الإسلامية الصادرة عن هذه الهيئة وذلك كله لأجل زيادة الثقة بين الجهات المصدرة لإصدار الأدوات المالي الشرعية، وحماية حقوقها في كافة الأمور المتعلقة بإصدار الأدوات المالية الشرعية، وحماية حقوقها في كافة الأمور المتعلقة بإصدار الأدوات المالية الشرعية والتداول بها في السوق.
3. **عمل الجهة الرقابية العليا:** أصبحت هيئة الأوراق المالية الماليزية جهة رقابية رئيسية، وهي مسؤولة عن تطوير وتدعيم سوق رأس المال الإسلامية في المستوى المحلي والعالمي، بالتعاون مع مشركي السوق وبذلك طرحت الهيئة هدفا في الخطط الرئيسية لسوق رأس المال الماليزية لكون ماليزيا مركزا دوليا لسوق رأس المال الإسلامية ولتحقيق هذا الهدف فالهيئة قامت بالترويج للأدوات المالية الإسلامية، المتداولة في السوق المحلية إلى المستوى العالمي من خلال الندوات والدورات وغيرها، ويمكن لهذا أن يجذب المستثمرين الأجانب التوظيف أموالهم في المشاريع المحلية.

4. تدعيم الاقتصاد الماليزي ونموه: تساهم سوق رأس المال الإسلامية في التنمية الاقتصادية الماليزية لاسيما في المشاريع التنموية للقطاعات العام والخاص، وهذا من خلال تعبئة الأموال الفائضة لأصحاب الأموال وتوجيهات إلى استثمارات نافعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

### - أقسام سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية:

1. سوق الملكية الإسلامية: يشمل الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وما يتعلق بشهادات حق الشراء من الأسهم الجديدة ووحدات صناديق الاستثمار الإسلامية وصناديق الاستثمار المالي العقاري وصناديق التبادل التجاري والتي يتم إصدارها من طرف الشركات التي تم تصنيف أوراقها المالية على أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من طرف هيئة الأوراق المالية الماليزية وسوق السلع.

أ. سوق السلع: ويتداول فيها جميع السلع التي يتاجر فيها وفق الأحكام الشرعية، وهذا من أجل تسهيل المعاملات التجارية والمالية وكذلك عمليات الاستثمار.

ب. سوق الأسهم الإسلامية: ويتم تداول فيها جميع الأسهم المتوافقة من مبادئ الشريعة، والتي تم الموافقة عليها من طرف اللجنة الاستشارية الشرعية، وتتوفر فيها المعايير والخصائص المحدودة من قبلها وهي تمثل نسبته 64% من القيمة السوقية للبورصة.

ج. صناديق الاستثمار الإسلامية: هي الصناديق التي تتولى تجميع أموال صغار المستثمرين فضلا عن كبارهم في صورة وحدات استثمارية، يعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص التوظيفها في الشركات المعترف بها من اللجنة الاستشارية الشرعية وفقا لصيغ الاستثمار الإسلامية وتضم 144 صندوق إسلامي سنة 2013 مثل صناديق الصكوك.<sup>1</sup>

د. مؤشر الشريعة: تبنت سوق الأوراق المالية برهاد المعروفة حاليا بورصة ماليزيا بإصدار مؤشر يقيس حركة أسعار الأسهم الإسلامية ساي ب 2 (Shariah index (KLSE)

<sup>1</sup> -Mohamed Akram Laldine, The Role Of Central Bank Of Malaysia In developing Malaysia's Islamic Financial Industry.

بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسية المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية، يومي 5 و6 ماي، جامعة سطيف، 2014، ص:4.

في 17 أبريل 1999، ويضم جميع الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة، المدرجة في الجدول الرئيسي للبورصة الماليزية بالإضافة إلى ذلك تصدر هيئة الأوراق المالية للقائمة الرسمية للأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة القابلة للتداول في البورصة المالية الماليزية يوجد نوعان من مؤشر الشريعة في البورصة الماليزية هما:

- المؤشر الشرعي كوالالمبور « Kuala Lumpur Shariah Index KLSI »
- المؤشر الإسلامي الماليزي لرشيد حسين المحدودة داو جونز «Dow Jones- Rashid Hussain Berhad Islamic Malaysia Index »

كما استبدلت ماليزيا مؤشر كوالالمبور ب:

- « FTSE bursa Malaysia Hijrah Shariah Index »
- « Ftse Bursa Malaysia EMAS Shariah Index »

**2. سوق الصكوك:** وهي من أهم أقسام السوق الإسلامية للأوراق المالية، وهذا لكونها تصدر بالعملة المحلية - الرينجت الماليزي أو بالعملات الأجنبية، مصدره من قبل هيئات محلية أو دولية، مقيدة أو غير مقيدة، ويتم طلب تسجيل الصكوك الجديدة لدى البورصة الماليزية وتنقسم إلى:

**أ. الصكوك:** تعد التجربة الماليزية السبابة لإصدار الصكوك الإسلامية، وتعرف بأنها "عبارة عن شهادات متساوية القيمة وغير مجزأة في ملكية الأموال الاستثمارية، تحكمها مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ومصادق عليها من طرف اللجنة الاستشارية الشرعية " ويتم إصدار هذه الصكوك من طرف الشركات الخاصة وتخضع لرقابة هذه اللجنة، أما الصكوك الإسلامية الحكومية فتخضع لرقابة البنك المركزي الماليزي وتنقسم هذه الصكوك من حيث عقودها إلى ما يلي<sup>1</sup>:

- الصكوك الإسلامية العقود المداينات" وهي ثلاثة أنواع: صكوك البيع بالثمن الآجل والمرابحة، صكوك الاستصناع وصكوك الإجارة.

<sup>1</sup>- نفس المرجع السابق، ص 200.

- الصكوك الإسلامية عقود المشاركات" وهي نوعين صكوك المضاربة وصكوك المشاركة.

**ب. الأدوات المالية الإسلامية المركبة:** وهي تلك الأدوات الإسلامية المبتكرة والتي تتوافق مع أحكام الشريعة وتدمج بين أداتين أو أكثر، وهذا حتى يتمكن المتعاملون من حماية رؤوس أموالهم وأدواتهم الاستثمارية وهي تركز إلى أصول أو إلى معاملات ذات علاقة بالسلع.

### المبحث الثاني: تجربة ماليزيا في تغطية عجز الموازنة العامة بإصدار الصكوك الإسلامية

في ظل الاقتصاد الراهن احتلت العديد من التجارب المراتب الأولى في إصدار الصكوك، مؤكدة على قدرة هته الأخيرة على سد عجز الموازنة العامة وتمويل المشاريع التنموية الكبرى في مختلف أنحاء العالم، كم تشهد اليوم الصكوك الإسلامية تحقيق معدلات نمو غير مسبوق كأحد أهم الأدوات المالية التي تلقى نموا متسارعا ونجاحا في عدة مناطق على المستوى العالمي، سواء كانت هته الدول إسلامية أو غربية، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تجربة الحكومة الماليزية.

### المطلب: تجربة ماليزيا في تغطية عجز الموازنة العامة بإصدار الصكوك الإسلامية

تعتبر ماليزيا صاحبة أكبر الإصدارات عالميا في مجال الصكوك الإسلامية ، كما أنها ذات تجارب رائدة وذلك راجع لترعها على عرش سوق الصكوك الإسلامية خاصة المحلية منها، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بتفصيل في تجربة ماليزيا وآلية تغطية صكوكها الحكومية الإسلامية لعجز موازنتها.

### نمط عجز الموازنة في ماليزيا.

لقد كانت الخطط الاقتصادية لا تخلو من طموح الحكومة الماليزية في سعيها إلى تنفيذ جميع التدابير اللازمة لخفض نسبة العجز المالي للدولة لبلوغ موازنة اقتصادية متوازنة بحلول عام 2020 فضلا عن الجهد المستمر الذي تبذله الحكومة للمحافظة على اقتصاد البلاد وتقويته بمديونية أقل باعتبار أنه من الخطأ أن تمرر تلك الأعباء إلى الأجيال القادمة. ولقد كان دائما الإبداع والابتكار المنهج الرئيسي للحكومة الماليزية في سعيها للوصول لمبتغاها، حيث أن الحكومة الماليزية قد أعلنت عام 2013 أنها تسعى لتقليص نسبة العجز إلى 3.5% عام 2015 على أن يبلغ العجز ما نسبته 3% في العام التالي ( Trading

(2018 Economics

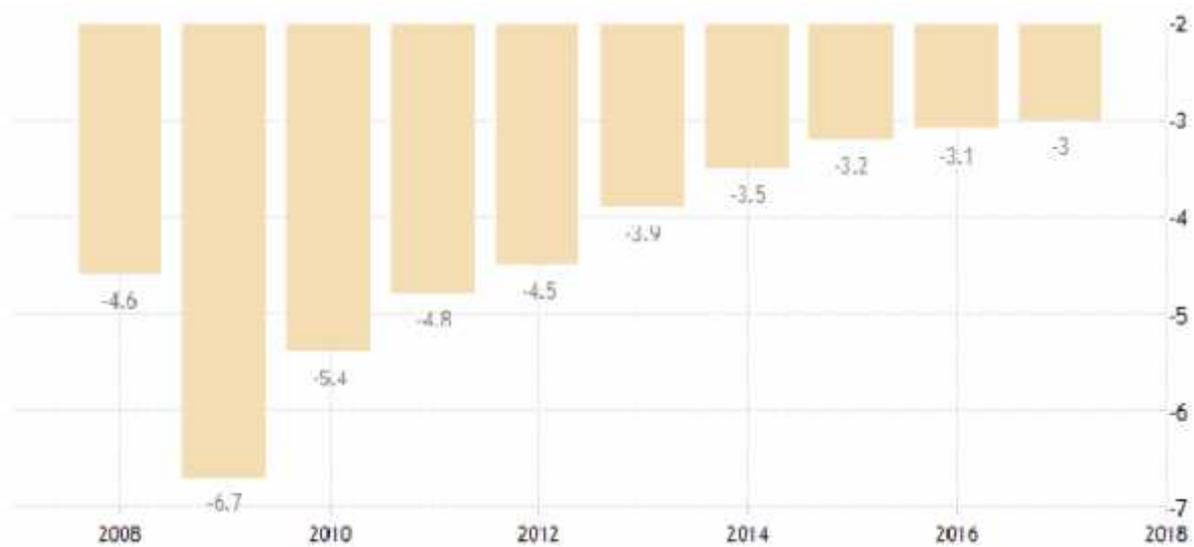
• الموازنة العامة للدولة الماليزية.

سجلت ماليزيا عجزا في موازنة الحكومة يساوي 3% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2017م. في حين بلغ متوسط عجز الموازنة الحكومة في ماليزيا -

2.97% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 1988 حتى عام 2017، وقد بلغ العجز

مستوى قياسي عند - 6.70% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 ( Trading Economics ) . (2018)

ومن خلال الشكل التالي نستطيع توضيح موقف الموازنة العالمية لدولة ماليزيا:

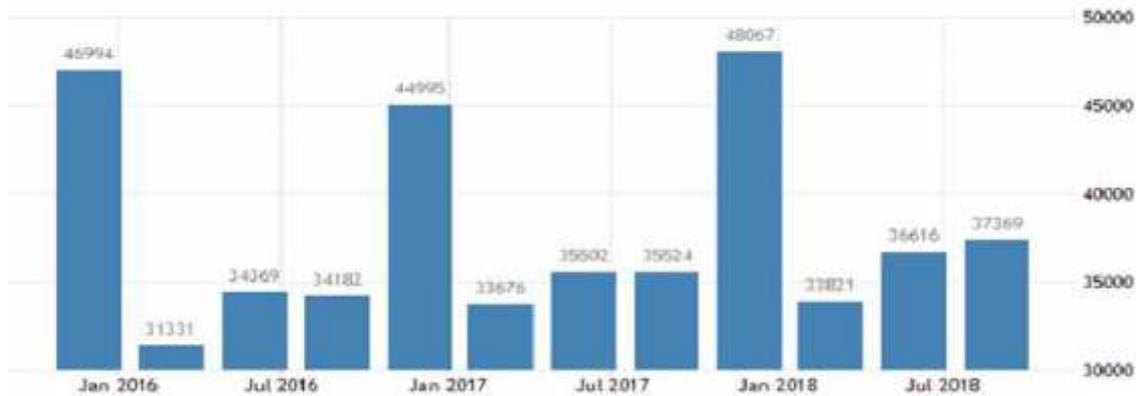


شكل رقم 02: رسم توضيحي لانخفاض عجز الموازنة خلال الفترة من (2008-2018) والبالغ 3% عام 2017

(Trading Economics, 2018)

• الإنفاق العام للدولة الماليزية.

ارتفع الإنفاق الحكومي للدولة الماليزية إلى 37369 مليون رينغيت<sup>1</sup> ماليزي في الربع الثالث من العام 2018 وذلك عما كان عليه في الربع الثاني من ذات العام حيث بلغ 36,616 مليون رينغيت. وقد بلغ متوسط الإنفاق الحكومة الماليزية 72,557.55 مليون رينغيت ماليزي من عام 2005 حتى عام 2018. كما وقد بلغ الإنفاق الحكومي ذروته عند 48067 مليون رينغيت في الربع الرابع من العام 2017، بينما بلغ الحد الأدنى للإنفاق الحكومي الماليزي 12420 مليون رينغيت في الربع الأول من عام 2005م. وللوضوح أكثر انظر الشكل التالي:



شكل رقم 03: رسم توضيحي لحالة الإنفاق خلال الفترة من (2016-2018م) - مليون رينغيت (Trading Economics, 2018).

• قيمة الموازنة العامة للدولة الماليزية. سجلت ماليزيا فائضا في الموازنة العامة قدرة

3868.30 مليون رينغيت ماليزي في الربع الثالث من العام 2018. بينما بلغ متوسط الموازنة العامة الماليزية 1617.78 مليون رينغيت من عام 1981 حتى عام 2018. في حين بلغ قدر الموازنة في أقصى حد له عند 11959 مليون رينغيت في الربع الأخير من العام 2003، وقد وصلت القيمة عند حدها الأدنى عند - 10913.60 مليون رينغيت في الربع الأول من العام 2017، أنظر الشكل التالي:

<sup>1</sup> - الرينغيت الماليزي: 1 دولار أمريكي = 4.1828 رينغيت الماليزي وذلك حتى تاريخ 12.12.2018



شكل 04: رسم توضيحي لقيم الفائض والعجز الموازنة العامة الماليزية من (2016-2018) - مليون رينغيت

(Trading Economics, 2018)

ومن خلال الجدول التفصيلي التالي نستطيع الوقوف بشكل أكثر تفصيلا على مكونات الفائض والعجز الموازنة العامة للدولة الماليزية خلال الفترة من 1981-2018م.

وحدة	أدنى	أعلى	السابق	الحالي	حكومة ماليزيا
%	31.80	80.74	52.70	50.90	الدين الحكومي إلى GDP
%	-6.70	2.40	-3.10	-3.00	الموازنة العامة
مليون رينغيت	10913.60	11959.00	-10433.1	3868.30	قيمة الموازنة العامة
مليون رينغيت	12420.00	48067.00	36616.00	37369.00	مصروفات الحكومة
مليون رينغيت	2735.00	64614.10	52470.10	58919.60	إيرادات الحكومة

(Trading Economics, 2018)

جدول رقم 01: جدول يوضح حالة العجز والفائض في الموازن العامة للدولة الماليزية خلال (1981-2018م)

➤ الصكوك ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة في ماليزيا.

في السنوات الأولى للإصدار، كانت مساهمة الصكوك السيادية في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال أقل من 1%. خلال تطورها، زادت مساهمة الصكوك إلى 17% في عام 2011. نفس الشيء حدث في الموازنة العامة للدولة، كانت مساهمة الصكوك السيادية في الإصدار الأول أقل

من 5%، ثم ارتفعت إلى 50% في بداية عام 2010م. وكان ذلك يوضح بشكل كامل المزيد من هيمنة الصكوك الماليزية إلى الاقتصاد (Musari, 2013).

### أولاً: واقع الصكوك الإسلامية في ماليزيا.

عرفت الصكوك الإسلامية تطورا كبيرا في السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية 2008م، وأصبحت تلعب دورا بارزا في دعم الاقتصاد وتعبئة الادخار، وتعتبر ماليزيا أكبر الدول الرائدة في هذا المجال بامتلاكها لأكبر الأسواق المالية الإسلامية.

### • تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا والعالم خلال الفترة (2010 - 2016).

تميزت سوق الصكوك الإسلامية الماليزية بنشاطها الملحوظ في نهاية القرن العشرين وذلك من خلال إصداراتها المتنوعة للصكوك، وسوف نتناول تبيان تطور الصكوك الإسلامية في ماليزيا، فبالنسبة لحجم إصدار الصكوك الإسلامية فقد كان مزدهرة في عام 2007م، حيث بلغ 33.0331 مليار دولار ثم تراجع في عام 2008م حيث بلغ 15.0697 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على هذه الدول، أبرزها تداعيات الأزمة المالية العالمية وارتفاع كلفة الاقتراض والخسائر الضخمة التي تكبدها المستثمرون جراء انهيار أسعار الأصول المالية والعقارية، ولكن سرعان ما عاد سوق الصكوك إلى النمو بقوة حيث بلغ سنة 2009م ما قيمته

24.1 مليار دولار بالرغم من استمرار الأزمة.

وللاطلاع أكثر على طبيعة تطور إصدار الصكوك في ماليزيا بالمقارنة مع إصدارها في العالم انظر

الجدول التالي:

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإصدار العالمي للصكوك	52.62	86.40	140.72	119.47	114.08	63.3	72.7
الإصدار المالي للصكوك	41.03	60.93	106.02	82.39	77.00	30.4	29.9

(Cimb Islamic, 2016)

#### جدول رقم 02 : تطور إصدار الصكوك للفترة من 2010-2016. الوحدة : billion USD

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مستمرة للإصدار العالمي والمالي للصكوك الإسلامية حتى عام 2012، وبداية من سنة 2013 بدأت الإصدارات تشهد انخفاضا طفيفا<sup>1</sup> وصولا إلى سنة 2014 حتى سجلت تراجع كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة، وبذلك نرى أن ماليزيا تحتل مركز الصدارة في سوق الصكوك، سواء من حيث قيمة الإصدار أو من حيث عدد الإصدارات.

<sup>1</sup> - بدأ الاتجاه الهبوطي في عام 2013، بداية من المؤشرات الأولى لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في منتصف عام 2013، والقرار النهائي في أوائل عام 2014، للبدء تدريجيا في تقليص برنامج التيسير الكمي، مما أدى إلى مخاوف من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية. وقد استمر ذلك في 2015-2016 مع التحديات الاجتماعية والسياسية والتحديات الاقتصادية الكلية في مختلف مناطق الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى انخفاض أداء النمو الاقتصادي. العامل الآخر الذي يعزى إليه هذا التباطؤ هو فعالية تأثير تكلفة إصدار الصكوك على النقيض من السندات التقليدية. وعلى الرغم من حصول بعض التحسن عبر السنين إلا أن إصدار الصكوك يستغرق وقتا فضلا عن أنها ما زالت مكلفاء ومعقدة (Islamic Financial Services Board, 2017) P18 أما سنوات ما بعد الأزمة المالية العالمية (2008) في الفترة من 2009 إلى 2014، فقد توسع إصدار الصكوك بشكل متميز وبمعدل سنوي نسبته 19.56 % (Islamic Financial Services Board, 2016) P13

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الصكوك المصدرة عالميا	242	270	431	546	763	831	798
عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا	122	136	308	413	573	641	521
نسبة الصكوك الماليزية إلى الإجمالي	50.04	50.4	71.5	75.6	75.1	77.1	65.3

(Cimb Islamic, 2016)

### جدول رقم 03: عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا بالمقارنة بالعالم خلال الفترة التالية للازمة العالمية (2014-2008)

يرجع النمو الهائل لحجم الإصدار العالمي للصكوك خلال الفترة ما بعد أزمة 2009 إلى 2013، إلى الانتعاش الذي شهدته الأسواق الرئيسية للصكوك بعد الأزمة المالية 2008، والذي بدأ بالظهور منذ عام 2009 وقد حافظت ماليزيا على الصدارة من حيث حجم الإصدار نتيجة وجود قاعدة واسعة من المستثمرين المحليين فيها، إضافة إلى نجاح ماليزيا في جذب إصدارات الصكوك عبر الحدود وذلك بسبب تضافر جهود الحكومة والجهات التنظيمية لإيجاد العديد من الحوافز الضريبية والمالية فيما يخص إصدار الأوراق المالية الإسلامية وإطار قانوني داعم من جهة وتمكن الصكوك المصدرة من تحقيق عوائد جيدة من جهة أخرى.

حققت إصدارات الصكوك الماليزية أعلى قيمة لها في 2012 بواقع مليار دولار، وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى تركيز ماليزيا في المقام الأول على تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية وقد استثمرت تلك الأموال في تعزيز العديد من المشاريع واسعة النطاق بما في ذلك مطار كوالالمبور، السريع وسيناي السريع، وذلك في إطار برنامج التحول الاقتصادي الوطني الذي يهدف إلى تحويل ماليزيا إلى دولة ذات الدخل المرتفع بحلول 2020، زيادة على سعيها للوصول بالأصول المصرفية الإسلامية إلى 40% من إجمالي الصناعة المالية بحلول 2020 (إبراهيم، فرغلي، إبراهيم، محمد، احمد، 2018م).

بعد سنة 2014، شهدت إصدارات الصكوك انخفاضا بقرار من البنك المركزي الماليزي "بنك نيجارا" لتخفيض إصدار الصكوك والتحول إلى أدوات أخرى لإدارة السيولة لأن الصكوك الصادرة عن مصرف

ماليزيا المركزي لم تصل إلى المستثمرين المقصودين، فقد توجه عدد كبير من المستثمرين إلى الاكتتاب في هذه الصكوك بدلا من البنوك الإسلامية الماليزية التي يستهدفها البنك بشكل خاص لغرض إدارة السيولة، ولذلك قرر استخدام أدوات مالية أخرى يقتصر استخدامها على البنوك الإسلامية (Standard, 2015) & Poor's).

من جهة أخرى، فقد أدى انخفاض أسعار النفط في 2016 إلى حث دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا باتجاه خفض إنفاقها الاستثماري، وأدى انخفاض أسعار النفط أيضا إلى خفض الودائع وبالتالي السيولة لدى البنوك (بما في ذلك البنوك الإسلامية)، إذ تعد الحكومات والكيانات التابعة لها من بين أكبر المودعين في بعض الأسواق الرئيسية الخاصة بالتمويل الإسلامي، بحصة بين ما تبلغ 15% إلى 40% في بنوك دول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى إضعاف سوق الصكوك العالمي (Standard, 2015) & Poor's).

### ➤ التمويل بالصكوك الإسلامية والسندات التقليدية في ماليزيا.

يختلف حجم إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا مقارنة بحجم إجمالي السندات الصادرة ويتم توضيح ذلك في الجدول التالي:

Climb islamic 2016

السنة	الصكوك المصدرة من مجموع السندات المصدرة (%)	حجم الصكوك المصدرة بليون (RM)	حجم إجمالي السندات المصدرة خلال الفترة (2007-2015)
2007	76.83	121.3	158.8
2008	27.5	110.1	400.1
2009	32	116.4	363.3
2010	32.4	132.8	410.5

518.8	185	35.7	2011
635.5	324.6	51.1	2012
502.2	275.8	54.9	2013
492.23	262.76	53.4	2014
270.15	117.70	43.6	2015

**جدول رقم4: حجم الصكوك الإسلامية مقارنة بحجم إجمالي السندات المصدرة خلال الفترة (2015\_2007)**

ومن خلال نظرة تحليلية للنسب والأرقام الواردة في الجدول أعلاه نستنتج التالي:

1. شهدت نسبة إصدار الصكوك انخفاضا ملحوظا سنة 2008 وصل إلى 27.5 % من إجمالي حجم السندات المصدرة، مقارنة بنسبة 2007 حيث وصلت هذه النسبة إلى 76.38%.
2. شهدت نسبة إصدار الصكوك ارتفاع متزايدة خلال الفترة 2009م إلى 2013م حيث بلغت سنة 2013 ما نسبته 54.9 % من إجمالي حجم السندات الصادرة.
3. أما بالنسبة لسنتي 2014م و2015م فقد سجلت نسبة إصدار الصكوك انخفاض طفيفة عما شهدته سنة 2013 بحيث كانت هذه النسبة 53.4 و 43.6 على التوالي.

ويمكن تفسير ذلك على انه:

1. انخفاض نسبة الصكوك في سنة 2008م، وهي مرحلة حدوث الأزمة المالية العالمية مما أثر على مختلف الأسواق ومنها سوق رأس المال الإسلامي الماليزي وما نتج عنه من تراجع في معدلات الاستثمار المحلي والعالمية.

1. إن الارتفاع في نسبة الصكوك الإسلامية المصدرة الذي عرفته الفترة 2009م حتى 2013م راجع لتركيز ماليزيا على جذب الاستثمارات الأجنبية من أجل جعل ماليزيا سوقا مالية إسلامية

دولية هذا من ناحية، بالإضافة إلى تميز الصكوك الإسلامية بالقبول داخل وخارج ماليزيا نظرا لما تحققه من مزايا لمختلف المتعاملين وخاصة في مجال توفير السيولة ووجود عائد جيد

على صكوك ما زاد من رغبة المتعاملين فيها من ناحية أخرى، حيث ساهم هذا في زيادة الطلب على الصكوك وتراجع السندات التقليدية، فضلا عن فقدان الثقة في سندات الدين بعد قيام بعض البنوك بتحويل قيم القروض<sup>1</sup> الممنوحة إلى سندات متداولة في السوق المالي الأمريكي (جباري، 2018م).

2. إن الانخفاض المسجل في سنتي 2014م و2015م، راجع إلى مجموعة من العوامل من بينها انخفاض قيمة الرينغيت، التذبذب في أسعار النفط وقرار من البنك المركزي الماليزي التخفيض إصدار الصكوك والتحول إلى أدوات أخرى لإدارة السيولة لأن الصكوك الصادرة عن مصرف ماليزيا المركزي لم تصل إلى المستثمرين المقصودين.

### ثانيا: دور الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة الماليزية

تمتلك ماليزيا أكبر سوق للتمويل الإسلامي، وبذلك تعد رائدة في صناعة الصكوك الإسلامية حيث أصدرت عدة إصدارات من الصكوك لتحل المرتبة الأولى عالميا من حيث قيمة الإصدار (عدا في سنتي 2007م و2008م كانت الريادة للإمارات العربية المتحدة) وكان الهدف من تلك الإصدارات هو تمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة في مجال البنية التحتية والمشاريع التنموية مثل: المطارات والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيماويات والعقارات وغيرها، والتي كانت تجربة

<sup>1</sup> نتيجة لإفراط البنوك الأمريكية في منح قروض العقارات من دون ضمانات مقدمة، وبأسعار فائدة منخفضة جدا، وقيام بعض البنوك بتحويل قيم القروض إلى سندات متداولة في السوق المالي الأمريكي، وبعد الانخفاض الذي عرفته أسعار العقارات في السوق الأمريكي فيما بعد الارتفاع الكبير لها دفع العائلات الأمريكية إلى التوقف عن دفع ديونهم للبنوك وأدى ذلك إلى انهيار مؤسسات التمويل وضمان القروض.

ناجحة دفعت ماليزيا مع العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمرحلة كبرى من النمو الاقتصادي واستدامة تمويل العجز في الموازنة العامة.

ولقد ساهم إصدار الصكوك بشكل كبير، في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد الماليزي، فمنذ ظهورها سنة 1990 قدمت كأداة جديدة لاستعمالها من طرف الشركات الخاصة، والحكومية على حد سواء لتلبية حاجاتها الاستثمارية أو التتموية وهذا ما سنؤكد عليه فيما يلي.

#### • الصكوك الإسلامية وتمويل القطاعات الاقتصادية الماليزية:

القطاعات الحكومية تحتل الصدارة من حيث إصدار الصكوك مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (1996-2014م)، حيث بلغت قيمة الصكوك المصدرة حوالي 278.02 بليون دولار، ويليه قطاع الخدمات المالية بحوالي 51.71 بليون دولار، وقد احتل قطاع الطاقة والنقل المرتبتين الثالثة والرابعة بحوالي 30.08 و 28.06 بليون دولار على التوالي، وحظي قطاع العقارات بالمرتبة السابعة بقيمة تقدر ب 6.18 بليون دولار، إلا أن هذا الأخير شهد المساهمة الأكبر واحتل المرتبة الأولى في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية لعام 2008م (Cimb Islamic, 2016)، وبعد الأزمة وجهت الحكومة الماليزية إصدارتها أكثر للبنية التحتية. انظر الجدول التالي:

القطاع	عدد الصكوك	كمية الصكوك مليار
المؤسسات الحكومية	787	287.02
الخدمات المالية	446	51.71
الطاقة واستخداماتها	441	30.08
المواصلات	352	28.06
المنشآت	489	17.68
الاتصالات السلكية واللاسلكية	108	9.43
العقارات	163	6.18

3.94	41	التكتلات
3.67	99	الزراعة
3.62	88	النفط والغاز
3.26	56	الخدمات
1.55	74	الرعاية الصحية
1.34	53	الصناعة
1.03	11	التعليم
3.78	23	المواد الغذائية والمشروبات
0.72	31	السلع الاستهلاكية
	2	الترفيه والسياحة
0.32		

جدول رقم 06: توزيع الصكوك الماليزية حسب القطاعات (1996-2014) عدد الصكوك

القطاع	عدد الصكوك	كمية الصكوك مليار \$
التعدين والمعادن	8	0.24
تكنولوجيا المعلومات	20	0.22
التجزئة المبلغ الإجمالي	18	0.18
المبلغ الاجمالي	3310	451.03

(Cimb Islamic, 2016)

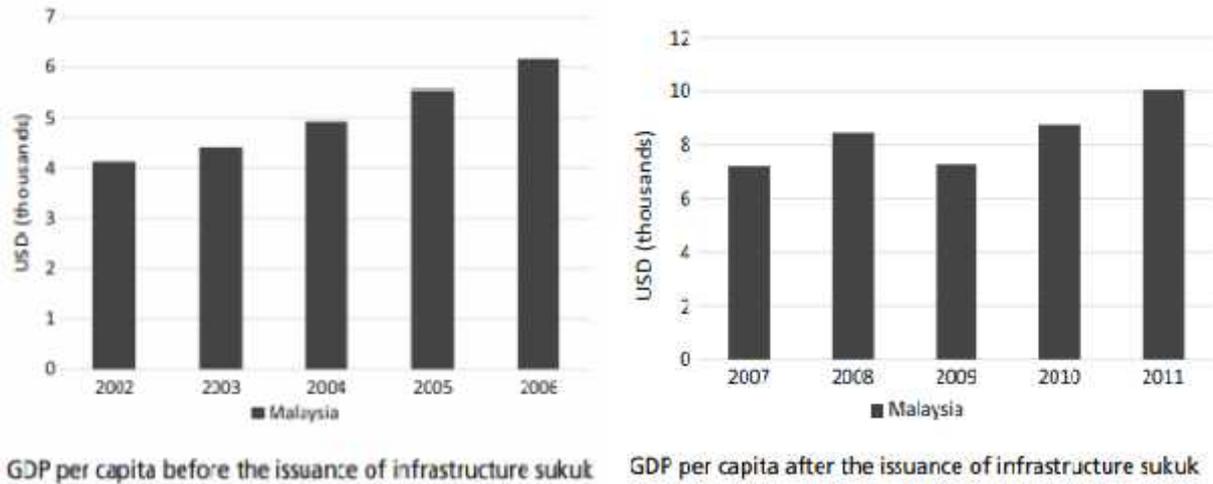
وتجدر الإشارة إلى أن عدد إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا لغرض تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية كما تشير الدراسات والتقارير قد ارتفع إلى 2438 إصداراً وهذا خلال سبتمبر 2013 (2014 Thomson Reuters)، وهو رقم كبير إذا ما قورن بعدد إصدارات الصكوك في دول أخرى كالإمارات العربية والعربية السعودية وإندونيسيا، وبالتالي تحتل ماليزيا المركز الأول عالمياً في عدد إصدارات الصكوك لغرض تمويل المشاريع الاقتصادية وذلك بقيمة 324.576.9 مليون دولار أي ما نسبته 66.5 % من القيمة الإجمالية للإصدارات الصكوك الإسلامية في العالم الموجهة لتمويل المشاريع التنموية والتي تقدر بـ 488.472 مليون دولار (Thomson Reuters, 2014). هو ما يفسر أهمية الصكوك الإسلامية في ماليزيا واعتمادها الكبير عليها في تمويل اقتصادها والنهوض به وكذا الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية لتطوير الصكوك الإسلامية.

#### • تأثير التمويل بالصكوك الإسلامية على بعض مؤشرات الاقتصاد الماليزي.

من المعلوم أن قياس مدى تطور أي اقتصاد ونموه يستند إلى جملة من المؤشرات الدالة على ذلك، ولإبراز مدى فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة الماليزية نتطرق في هذا الفرع لتأثير إصدار الصكوك السيادية المستخدمة لتمويل مشاريع البنية التحتية على بعض المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الماليزي.

#### 1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد إصدار الصكوك السيادية لغرض تمويل البنية التحتية في ماليزيا.

شهد نصيب الفرد الواحد في ماليزيا من الناتج المحلي الإجمالي نمو مطردة من عام (2006-2002 م) وذلك قبل إصدار الصكوك السيادية في قطاع البنية التحتية، إذ أن نصيب الفرد بدأ بالارتفاع ما يقرب من \$600 سنوية من عام 2003 حتى نهاية الفترة. من ناحية أخرى، يشير الشكل أدناه إلى وجود زيادة ملحوظة في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعد إصدار صكوك البنية التحتية السيادية. من الجدير بالذكر أن نصيب الفرد في ماليزيا من الناتج المحلي الإجمالي لم يتأثر بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع إلى 8460 دولار في عام 2008 بعد أن كان 7218 دولار في عام 2007 واستمر في الارتفاع بشكل كبير حتى عام 2011، على الرغم من حدوث انخفاض مفاجئ في عام 2009 إلى 7278 دولاراً، على إثر الأزمة المالية العالمية عام 2008م.



(Malikov, 2017 )

شكل رقم 05: الناتج المحلي للفرد الواحد قبل وبعد إصدار الصكوك السيادية لتمويل البنية التحتية في ماليزيا

كما يظهر الشكل أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بعد إصدار الصكوك كانت أكثر منها قبل الإصدار، ما يفسر المساهمة الايجابية للصكوك السيادية في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

## 2. نسبة الصكوك السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة للدولة.

تاريخياً، تم تمويل جزء كبير من عجز الموازنة العامة للحكومة الماليزية من خلال أدوات سوق رأس المال وخاصة الإسلامية منها (Comcec Coordination Office, 2018). وبالعودة إلى الوراء قليلاً، ومن خلال الجدول رقم (07) والذي يظهر نسبة مساهمة إصدارات الصكوك السيادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمتها في الموازنة العامة للدولة خلال. انظر الجدول أدناه:

(Musari 2013)

السنوات	2002	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
GDP	0.61	0.21	2.70	8.69	1.66	9.85	16.24	17.17
الموازنة العامة	2.76	0.89	10.83	31.36	5.50	32.23	56.66	57.37

جدول رقم 7: نسبة الصكوك السيادية الى الناتج المحلي الاجمالي و موازنة الدولة (2011\_2002)

من خلال قراءة الجدول أعلاه والذي يوضح أن نسبة مساهمة الصكوك السيادية في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي كانت تساوي 0.61% في عام 2002م، في حين كانت تمثل 2.76% من الموازنة العامة للدولة. وقد ارتفعت مساهمة الصكوك السيادية في الناتج المحلي الإجمالي إلى

17.17% في عام 2011، وعلاوة على ذلك فإن مساهمتها في الموازنة العامة للدولة عرفت زيادة إلى 57.37% في عام 2011، ومن الضروري الإشارة إلى أن ما يقارب 10%

من الصكوك السيادية تم استثمار أموالها في عام 2011 في مشاريع البنية التحتية (Cimb , 2016) (Islamic). هذا يشير بوضوح إلى أن صكوك البنية التحتية كان لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية في ماليزيا.

### ➤ تعبئة الزكاة ومساهمتها في التخفيف من أعباء الموازنة العامة للدولة الماليزية.

تعترف الدولة الماليزية بالزكاة كأداة اقتصادية للتخفيف من أعباء الموازنة العامة وحدة الفقر بين الأمة. وقد أظهرت مجموعات الزكاة في ماليزيا اتجاها مطردا على مر السنين، حيث تضاعفت

بنحو 37 مرة على مدى السنوات ال 22 الماضية، من بيانات جمع الزكاة، يتبين أن ماليزيا قد أجرت دفعة كبيرة الإستراتيجية لجمع الزكاة على مدى العقدين الماضيين ويمكن رؤية النتائج الإيجابية بسهولة من حيث النمو المتسارع في جمع الزكاة من خلال التطور الملحوظ في البيانات الواردة في الجدول التالي:

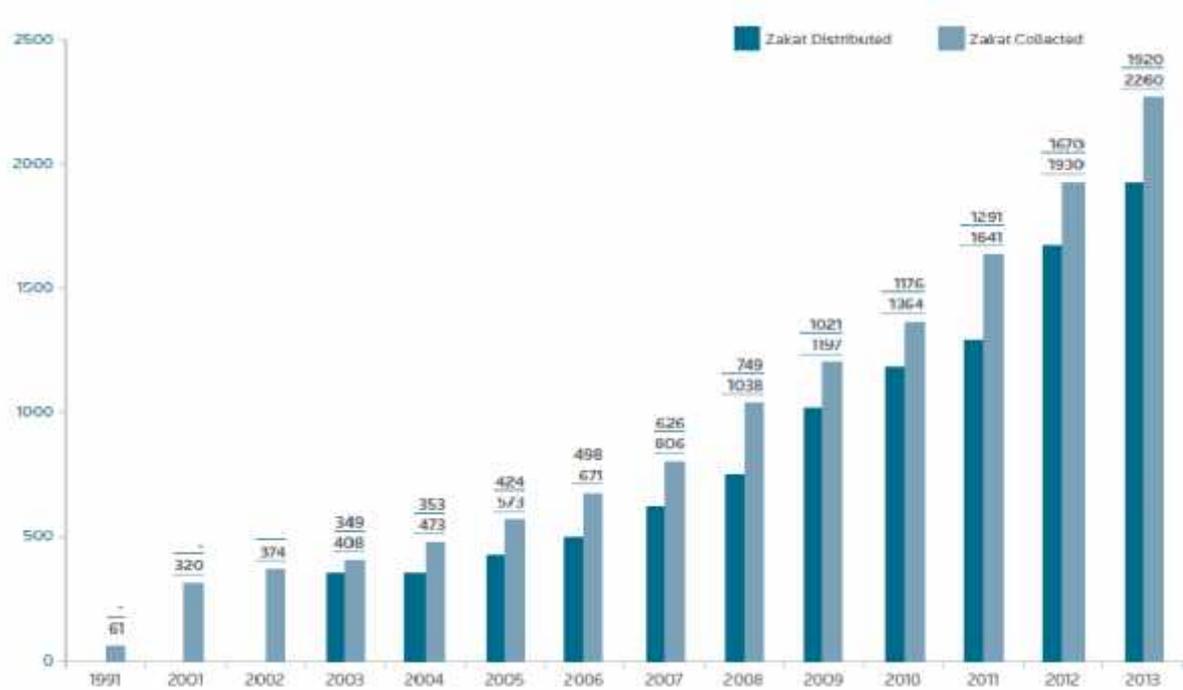
(Climb islamic, 2016)

نسبة ما تم تحويله للموازنة العامة	نسبة ما تم توزيعه	توزيعات الزكاة	اجمالي الزكاة	السنة
-	-	-	61	1991
-	-	-	320.3	2001
-	-	-	373.9	2002
14.4	85.6	349.5	408.4	2003
25.3	74.6	353.1	473.3	2004
26.0	74.0	424.2	573.1	2005
25.7	74.3	498	670.7	2006
22.4	77.6	626	806.3	2007
27.8	72.2	749.4	1038.1	2008
14.7	85.3	1020.8	1196.9	2009
13.7	86.3	1176.5	1363.8	2010
21.3	78.7	1291.5	1641.1	2011
13.5	86.5	1670	1930	2012
15	85	1920	2260	2013

جدول رقم 8 : الزكاة التي تم جمعها و توزيعها في ماليزيا (مليون رينغيت ماليزي)

من خلال قراءة سريعة للبيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتبين لنا أن خلال 22 عاما الماضية بلغ متوسط النمو السنوي لمورد الزكاة حوالي 17%، ويظهر ذلك المساهمة الفاعلة الزكاة كمساهم أصيل في تمويل الموازنة العامة، حيث تلعب الزكاة دورا بارزة في التخفيف من أعباء الموازنة العامة وبالتالي المساهمة في علاج العجز، فضلا دور هذا المورد في التنمية من أنه أحد أهم أوجه الصرف التي ذكرها القرآن الكريم، خلال القضاء على الفقر على أساس والهدف الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(Cimb Islamic, 2016).



شكل رقم 06: تطور حصيلة الزكاة ونسب توزيعها خلال الفترة (1991-2013)

كما ويظهر لنا من خلال الشكل البياني أعلاه وبصوره لا تقبل الشك، كيف أن التطور في حصيلة الزكاة يأخذ بالصعود بصورة ملحوظة مما يؤكد على جودة الإدارة وحسن التنظيم، كما ويعزى هذا إلى حد كبير للعوامل التالية: (Cimb Islamic, 2016)

- طبيعة الزكاة إلزامية ويعاقب القانون عقوبة صارمة لعدم دفعها عند استحقاقها، وما يترتب على ذلك من غرامات إضافية عند عدم الالتزام.

- التجديد والتنوع في القوانين بما يتواءم مع أحدث الطرق لتقدير الزكاة وجمعها، فضلا عن إصدار التقارير الدورية الصادرة عن المجلس الماليزي القياسي للمحاسبة، والذي يركز على تقديم البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية التي تدفع الزكاة.
- المزايا الضريبية مع الزكاة، حيث تم استخدام المزايا الضريبية في شكل الإعفاءات الضريبية وكذلك التخفيضات الضريبية على الأفراد والمؤسسات في حالة الالتزام بدفع الزكاة.
- استخدام التكنولوجيا بهدف تحسين جمع الأموال وتطوير طرق الدفع للمواطنين، بالإضافة إلى ذلك قامت مؤسسات الزكاة بتطوير أدوات أخرى للتعامل مع أموال الزكاة، منها هيئات الدعم والتي تتمتع بصلاحيات جمع الأموال من دافعيها ونقلها إلى حسابات مؤسسات الزكاة.
- الخصم من الرواتب، حيث يعتبر أكبر مساهم في تجمع الزكاة في ماليزيا يأتي من استقطاعات الراتب الشهري.
- وكما نمت الزكاة بشكل مطرد، أيضا نسب التوزيع حافظت على نسبتها التي تحول حول 80%.

خاتمة

لقد تناول هذا البحث موضوعاً يتمحور حول تمويل عجز الموازنة العامة بأدوات تمويل تراعي أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أردنا تسليط الضوء على دور الصكوك الإسلامية في علاج عجز الموازنة العامة، من خلال دراسة حالة دولة ماليزيا، حيث تضم هذه الدولة أنشط سوق إسلامي للصكوك في العالم.

يعتبر تسيير الموازنة العامة أهم دور اقتصادي للحكومة، وتعتمد الحكومات مقاربات مختلفة لزيادة موارد الموازنة لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه الموازنة غالباً ما تعاني من عجز ناتج عن قلة مواردها وتزايد نفقاتها وهي مشكلة تعاني منها معظم الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية وهذا ما زاد في الاهتمام بالموازنة وتسييرها، والبحث عن أفضل وأنجع الحلول لمعالجة الخلل فيها.

من خلال دراستنا الراهنة تبين لنا أن الصكوك الإسلامية، التي تعتبر أداة تمويلية ناجحة في العديد من الاقتصاديات وخاصة في الاقتصاد الماليزي، وذلك لقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وتنوع صيغها من صكوك المضاربة، المرابحة، الإستصناع، والسلم وغيرها من الصيغ، فهي أنجع الأدوات المستحدثة للخروج من عجز الموازنة العامة.

تتميز دولة ماليزيا بتجربة رائدة في مجال المالية الإسلامية عموماً وفي الصكوك الإسلامية خصوصاً، حيث أصبح سوقها المالي يعتمد بشكل يزداد اتساعاً على الأدوات المالية الإسلامية اللاربوية التي تخضع لضوابط وقواعد الشريعة الإسلامية في معاملاتها، فاستطاعت ماليزيا أن تحقق سبق في مجال الصكوك الإسلامية باحتكارها لأكثر من 50% من إجمالي الإصدارات في العالم، وتحتل المراتب الأولى عالمياً في حجم الإصدارات.

من خلال دراستنا الراهنة وفي محاولة للإجابة عن تساؤلاتها والإحاطة بجميع جوانبها يمكننا تقديم النتائج التالية:

### أولاً: النتائج

1. بالرغم من تنوع مصادر التمويل الداخلية والخارجية لعجز الموازنة العامة في النظام المالي التقليدي، إلا أنه أدى إلى ازدياد حجم الدين العام الداخلي والخارجي تبعاً لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام المخصص لفوائد وأقساط الديون، بالإضافة إلى خطر التضخم، مما أدى إلى زيادة العجز وبالتالي أصبحت

صيع التمويل التقليدية عاجزة عن تغطية العجز الموازي وإيجاد حلول له، وهذا ما يحقق صحة الفرضية الأولى.

2. تنوع الصكوك الإسلامية يساهم في التقليل من عجز الموازنة العامة من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية، وإقبال عدد كبير من المستثمرين عليها كونها تتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية مما يجنبهم الحرج الشرعي، وتوفر لهم الأمان، بالإضافة إلى تنوع محافظهم الاستثمارية وذلك من خلال استغلال فوائض القطاع الخاص واستثمارها بالتعاون مع القطاع العام في إدارتها من أجل تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية وخاصة مشاريع البنى التحتية والتي عجزت الخزينة العامة وحدها عن تمويلها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3. أصبحت التجربة الماليزية الأكثر نجاحا في العالم لأنها تجربة تم الإعداد والتخطيط العلمي لها مع توفير غطاء متوافق مع الشريعة الإسلامية المختلف منتجاتها المالية الإسلامية، فقد استطاعت أن تحقق أعلى إصدار وتداول للصكوك الإسلامية في العالم والذي وصل إلى أكثر من 50% في السنوات الأخيرة، كما استطاعت من خلالها توفير مبالغ تزيد من إيراداتها العامة والتي بلغت حوالي 219.7 مليار دولار سنة 2017، مع التوقع أنها ستصل إلى 239.860 مليار دولار سنة 2018 وهي كافية لتغطية التزايد في الإنفاق العام، فمع تزايد إصدارات الصكوك شهدت ماليزيا تحسنا في ميزانيتها وذلك في الفترة (2016-2018) بحوالي 3%، وهذا ما جعل ماليزيا تمثل نموذجا رائدا في إيجاد حل لمشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة. 4. بالرغم من حداثة الصكوك الإسلامية سنة 1990 إلا أنها حققت نموا مطردا بلغ أكثر من 150 مليار دولار سنة 2017. 5. تهدف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي إلى الاستغناء عن الأساليب التقليدية الربوية وتعويضها بأساليب شرعية كفيلة بتغطية العجز وتحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

## ثانيا: التوصيات والاقتراحات

على ضوء النتائج المذكورة يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات وهي كما يلي:

1. يجب على الدول الإسلامية عامة والعربية خاصة الاستفادة من التجربة الماليزية في مجال المالية الإسلامية، وذلك للاستفادة من إيجابياتها وتجنب السلبيات التي وقعت فيها ماليزيا.

2. ضرورة توفير المتطلبات التشريعية لإرساء منظومة مالية إسلامية في الجزائر لامتناس الكتلة النقدية المتداولة خارج النطاق الرسمي، إذ يمتنع كثير من الأفراد عن استثمار أموالهم للخرج الشرعي العائد للمعاملات الربوية للبنوك.
  3. لابد من زيادة وعي المواطن الجزائري بالصكوك الإسلامية من خلال إجراء ندوات مفتوحة تعريفية بهذه الأداة المالية الإسلامية ومميزاتها.
  4. ضرورة العمل على نشر ثقافة الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها في مختلف القطاعات الاقتصادية، للاستفادة من الأموال المدخرة بدلاً من الاحتفاظ بها.
  5. ضرورة العمل على استخدام الصكوك الإسلامية بدلاً من أدوات الدين العام، إضافة إلى استخدامها الأغراض السياسة النقدية.
  6. ضرورة استمرار الحكومات في التشجيع للاعتماد على الصكوك الإسلامية في تمويل مشروعاتها التنموية، وخاصة مشروعات البنى التحتية.
- وفي الأخير لا نزع أن بحثنا هذا قد استوفي جميع ما يتطلبه من تحليل ودراسة ولكن نأمل أننا قد وفقنا بالإلمام بأغلب جوانبه وأن تكون الدراسة الراهنة مدخلا لدراسات أكثر عمقا ودقة.

# قائمة المراجع

### قائمة المراجع:

1. حمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2013.
2. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجع للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين 2010.
3. معطى الله خير الدين وشرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.
4. زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
5. أحمد شعبان محمد علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: مفهومها - أنواعها - آليات التعامل بها - الرقابة عليها- المخاطر وعلاجها - دورها التنموي - سبل تحقيقها، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2014.
6. جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004.
7. سعد عبد العزيز عثمان ، مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
8. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2000.
9. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام - مدخل لدراسة السياسات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.
10. الحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
11. عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة ، الطبعة 1، 1996.

12. أفريد احمد عبد الحافظ، غنام، إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
13. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2003.
14. محمد بصغير علي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر. 2003،
15. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
16. محمد الدليمي، اتجاهات الإنفاق العام، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 24، العدد 94، الإمارات العربية، 2003.
17. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الأزرقية، 2004.
18. محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
19. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، بيروت، 2008.
20. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
21. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 2015.
22. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، بإثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
23. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
24. أمحمد عبد المهدي مساعدة، محمود يوسف غقله، دراسة في المالية العامة، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن.
25. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

26. سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان.
27. د محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق،الأردن.
28. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسير للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2015.
29. أحمد أسحق الأمين حامد، الصكوك الاستثمارية الإسلامية وعلاج مخاطرها، رسالة مقدمة لمتطلبات الماجستير، الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.
30. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والإنفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر ، الطبعة الثانية ، لبنان، 2001.
31. زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
32. امحمد بن إبراهيم السحبياني، دور الصكوك السيادية والشبه سيادية في تمويل مشروعات البنية الأساسية المدرة للدخل، منتدى تونس الدولي حول الصكوك الإسلامية في خدمة التشغيل، أيام 28-30 نوفمبر، 2016.
33. التجاني عبد القادر أحمد، مرجع سبق ذكره.
34. سمير غوني، الصكوك الإسلامية ودورها في توفير الاحتياجات الرسمية للدول، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد3، جامعة الجلفة، 2018.
35. سمية حاجي، هشام ذباح، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل مشاريع البنية التحتية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد2017.
36. حكيم براضية، دور الصكوك الإسلامية في إدارة السيولة وتمويل الموازنة العامة، مجلة المعيار، العدد 10، جامعة تسمسليت، 2016.
37. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية.

➤ Site : <https://mawdoo3.com> visited in 20/03/2019

- Site : [https://stringfixer.com/ar/Economy\\_of\\_Malaysia](https://stringfixer.com/ar/Economy_of_Malaysia)
- Trading Economics, 2018
- Cimb Islamic, 2016